اللباب علل البناء والإعراب

أبو البقاء ،عبد الله بن الحسين العُكبري

مسألة
الهمزةُ في إوزّة زائدةٌ وأصلُها إفْعَلة لأنَّ الهمزةَ بعدَها ثلاثةُ أحرف أصول وهو اسمٌ غيرُ صفةٍ فلا يمنع مجيئه على هذا البناء كما امتَنَع في إمَّعة ولا يجوز أن تكونَ الهمزةُ والواو أصلَيْن إذ ليس في الأصول وزّ ولا أنْ تكونَ الواو زائدةً لأنَّ ذلك يصيرُ إلى فَوْعَل ولا نظيرَ له
مسألة
الهمزةُ في إشْفَى زائدةٌ وهو اسمٌ من شَفَى يَشْفي والجمع أشافي وليسَ ذلك بشاذّ إنَّما الشذوذُ فيه إذا كان صفةً

مسألة
أرْوَى فَعْلى والجمع أرَاويّ ولم تَنْصرف لألف التأنيث
مسألة إدْرَوْن إفْعول من الدَّرن لأنَّ معناه دُرديّ الزيت ويقال أيضاً فلان على إدرونه أي على أصله
مسألة
أُفْعُوان أُفْعُلان وأصلُ الكلمة من الفَعْو وهو السُّمّ وقيل هو مقلوب من فَوْعة الطيِّب أي حِدّته فالفاء والعين والواو أصول ووزن أفْعَى أفعل
مسألة
في وزن أرْطَى قولان

أحدهما هو فَعْلى وألفُه للإلحاق بِجَعفر والدليلُ على ذلك قولهم أديمٌ مأروط أي مدبوغٌ بالأرطى ومأروط مَفْعُول البتة
والثاني هو أفْعَل فهمزتُه زائدة والدليل على ذلك قولهم أديمٌ مَرْطيّ في لغةٍ صحيحة وقد قالوا أديمٌ مُؤرْطِي فيحتملُ أن يكونَ مُفَعْلِى فتكون الهمزةُ أصلاً وهو مثل مُسَلْفِى ومُجَعْبِى وأن يكونَ وزنُه مُفَعْلاً على القول الثاني والأوّل أقيسُ فإنْ سمَّيتَ به رجلاً مع الحكم بزيادةِ الهمزةِ لم تصْرِفه للوزنِ والتعريف

مسألة

أثفيّةٍ فُعليّة عند قومٍ لأنَّهم أخذوه من تَأثَّف القومُ حولَه إذا أحاطوا به وأفْعُولَة عند آخرين ودلَّ على ذلك قولُ الشاعر (... وصَالِياتٍ كَكَما يُؤثْفَيْن)

ووزنه يُؤفْعَلن وقيل يُفَعْلَين فيخرّجُ القولانِ على المذهبين في الهمزة

مسألة

يقال عَجينٌ أنْبَجان وشيء أَخْطَبَان ووزنهما أفْعلان فالهمزةُ زائدةٌ ويدلُّ على ذلك وجود الشرط الذي ذكرناه من وقوعها مع ثلاثةِ أصُول ولأنَّ أنبجان من معنى النَّبْج وهو ما يخرج باليد من نفخٍ فكذلك العجين وأخْطبان من الْخُطْبة وهي لونٌ

مسألة إصْلِيت إفْعِيل من صَلَت وأصله السرعة

وإجْفِيل إفْعيل من جفَل وإخْرِيط من خَرط وشَرطُ زِياتها مذكورٌ موجودٌ على ما ذكرنا

فصل

وأمَّا زيادةُ الهمزةِ حَشْواً فقليلٌ لا يُقدّم عليه إلاَّ بدليلٍ ظاهر ومهما أمكَنَ أن يكونَ أصْلاً لم يُحكَم بزيادتها وعلّةُ ذلك انَّ الهمزةَ ثقيلةٌ

والزيادةُ في الحشْوِ والطَّرفِ تكون لمعنىً نحو التَّصْغير والتكسير والمدِّ والتأنيث وليست الهمزةُ من حروفِ هذه المعاني بخلافِ زيادتها أوّلاً فإنَّها تأتي لمعنىً وهو المبالغةُ والتعديةُ وما أشْبَههما فإنْ وجدتَها حَشْواً أوْ طرفاً فاحكم بأصالتِها إلاَّ أنْ يصحَّ دليلٌ على زيادتِها فمن الأصول زِئْبق وضِئْبِل

فصل

ومما جاءت فيه زائدةٌ وسطاً حُطَائِط وإنَّما عُلم ذلك بالاشتقاق ولأنَّ الحُطائط الصغيرُ فكأنَّه مَحْطُوط

ومن ذلك جَمَلٌ جُرائِض همزتُه زائدةٌ لوجهين

أحدهما قولُهم في معناه جِرْواض

والثَّاني أنَّه الجملُ الكثيرُ اللحمِ العظيم فهو من الجَرَض وهو الغَصَص في الصدْرِ لأنَّ ذلك تطَابقٌ وازدحام

ومنها النِئِدِلان هَمْزَتُه زائدةٌ وهو الكابوس لوجهين

أحدهما قولهم في معناه النَيْدُلان بالياء فقد ذهبت الهمزة

والثَّاني أنَّه من معنى النَدْل وهو أخْذُ الشيء بعدَ الشيء

ومنها شَمْأَل بزيادةِ الهمزة ثانيةً وثالثةً لأنَّها من شملت الريح والريح شَمْلٌ وشمول وشَمال بستِّ لغات

فصل

ومن زيادتِها أخيراً امرأةٌ ضَهْياء وضَهْيَاء بالمدِّ والقصر وهي التي لا تَحيض

وقيلَ التي لا ثَدْيَ لها وقال الزّجاجُ همزتُها في القصرِ أصلٌ وحجَّةُ الأولين من ثلاثة أوجه

أحدهما أنَّ اشتقاقَها من المضاهاة وهي من الياء والمرأةُ التي هذه صِفتُها تضاهي الرجال

والثَّاني أنها لو كانت أصلاً لكانت الياءُ زائدةٌ فكانَ البناءُ لا نظيرَ له إذْ ليسَ في الكلام فَعْيَل بفتح الفاء فإن قيل لِمَ لا تكونُ الياءُ أصلاً أيضاً
قيل لأنَّ الياءَ لا تكونُ أصلاً مع ثلاثةِ أحرفٍ أصول
والثَّالثُ قولهم في معناها ضَهْيَاء بالمدّ وهذا قاطعٌ بزيادة الهمزة لأنَّ الهمزةَ هنا للتأنيث
فإنْ قيل لِمَ لا تكونُ أصلاً على وزنِ فَعْلال كناقة خَزْعال قيل لثلاثةِ أوجه

أحدها أنَّ الياءَ لا تكونُ أصلاً مع ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ كما تقدَّم
والثَّاني أنَّها غيرُ مصروفةٍ ولا سببَ إلا همزةُ التأنيث
والثالث أنَّ فَعْلالاً ليس في كلامهم وخَزْعال لا يثبتُه البصريون وإذا ثبتَ كانَ شاذاً

مسألة

الهمزةُ في الغِرْقئ وهو قِشْر البيضةِ الأسفل أصلٌ وقال الزجّاجُ هي زائدةٌ قالَ لأنَّه من معنى الغَرَق لأنَّ تلك القِشْرةَ تغتَرِقُ ما تحوي عليه أي تُخْفِيه أو يغْتَرِقُها ما فوقها وقال ابن جنّي وغيرُه لا يُحكم بزيادةِ الهمزةِ غيرَ أوَّلٍ إلا بثَبَتٍ وما ذُكر من الإشتقاق فليسَ بقاطع لبُعْدِه من المعنى ولو قرب لم يكن حجّةً أيضاً إذ يجوزُ أن يكونَ معناهما واحداً والأصولُ مختلفة مثل دَمِث ودِمثر وسَبِط وسِبَطْر وأشْبَهُ شيءٍ مما نحن فيه قولُهم كَرَفَ الحِمارُ إذا تشمَّم البولَ ورفَع رأسه والكِرْفئ السَّحابُ المرتفع وهمزتُه أصلٌ ولا يقالُ هو من كَرَف الحمار وإنْ تقارَب معناهما

مسألة

أُرْجُوان أُفْعُلان من معنى الرجا وهو صِبْغٌ أحمر لأنَّه يُرْجَى أي يُطلبُ

لِحُسْنِه أو يُرجى بقاؤه لِشدَّتِه فالهمزةُ والنون زائدتان وقيل وَزْنُه أُفْعُوال من رَجَن إذا أقام فكأنَّ هذا الصِّبْغَ يدومُ وقيل فُعْلُوان من الأرَج وهو الرِّيحُ لأنَّ له ريحاً

مسألة

الهمزةُ في إصْطَبل وإرْدخل أصْلٌ لِوجهين

أحدهما أنَّ معها أربعةَ أحْرُفٍ أُصول ومثلُ هذا يحكمُ على حروفها كلِّها بالأصالةِ لأنَّ الهمزةَ ثقيلةٌ والأرْبَعةَ مُسْتَثْقَلةٌ وليست زيادةُ الهمزةِ فيها لمعنىً فلا وجْهَ إذاً للزِّيادة

والثَّاني أنَّ الكلمةَ أعجميةٌ والأعجميُّ لا يُعرف له أصولٌ حتى يُحكم على بعض حروفه بالزِّيادة إلا في الألف فإنَّها لخفتها وكثرتها يحكُم عليها بالزيادة في

الأعْجمية وعلى هذا قالوا همزة إبراهيم وإسماعيل وأبْريسم أصل

مسألة

الألفُ على أربعةِ أضْرب

أصْلٌ وذلك في الحروفِ والأسماءِ المُوغلةِ في شَبَهها

وبَدَلٌ من أصلٍ نحو الف ماء وقال وباع

وبدلٌ من زائدٍ كألف مِعْزى وحَبَنْطَى فإنَّها بَدَلٌ من الياء التي للإلحاق

وزائدة للتأنيث كألفِ حُبْلى وزائدةٌ للتكثير كألفِ قَبَعْثَرى وليست للإلحاق إذْ ليسَ في الأسماء سداسيٌّ فتحلق به

مسألة

الألفُ في مُوسى الحديد لامُ الكلمة في أحدِ القولين والميمُ زائدةٌ واشتقاقُه من أوْسَيْتَ رأسَه إذا حلقته فَمُوسى مُفْعَل مثل مُعْطى فالحديدةُ مُفْعَل بها والرأسُ مَفْعَل به

والقولُ الثَّاني هي للتأنيث واشتقاقُه من ماسَ يَمِيسُ فكأنَّ الحديدةَ لكثرةِ تحرّكها في الحِلاقِ تَميسُ أي تضطرِبُ فوزنها فُعْلى
وأمَّا مُوسى وعِيسى عَلَمين فالألف فيهما لغير التأنيث ولذلك قال سيبويه إذا نكَّرْتَهما صَرَفْتَهما لأنَّهما أعْجَميان فلا يُقْضى على ألفهما بالتأنيث
مسألة
الألفُ في قَطُوْطَى بدلٌ من الواو وأصلُ الكلمةِ من القَطَوان وقد

كُرِّرت فيها العينُ واللام فأصلها من قَطَوطو فقلبت الواو الأخيرةُ الفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها وقيلَ هي للتأنيثِ ووزنُها فَعَلاً فلامُها طاءٌ مكرَّرةٌ ولامُها الأولى واوٌ فهي مثل حَبَرْكى
وقيلَ الواوُ زائدةٌ والألفُ مُبْدَلةٌ من واوٍ ووزنُها فَعَوْلَلَ مثل فَدَوْكَس وسَرَوْمَط
وقيلَ وزنُها فَعَولا فألفُها للتأنيث وعلى هذين الوجهين تكونُ الكلمة من القطّ

مسألة
الياء في يَرْبُوع ويَرْمَع ويَعْمَلة زائدةٌ لوجهين
أحدهما الاشتقاقُ فإنَّه من رَبَع ورَمَع وعَمِل
والثَّاني أنَّ بعدَها ثلاثةَ أحجرفٍ أصولٍ وذلك قاطعٌ بزيادتِها ومن هنا حُكمَ على ياءِ ضَيْغَم وخَفَيْدَد بالزِّيادة

مسألة
الياءُ في يَسْتَعُور اصلٌ عُرف ذلك بالسبر وذلك أنَّ الواوَ فيها زائدةٌ بلا خلاف فبقيَ فيها من حُروف الزيادة الياءُ والسينُ والتَّاء ويمتنعُ أن تكونَ كلّها زائدةً لأنَّ الكلمةَ تبقى على حرفين والحَكم على أحدِ الثَّلاثةِ بالزِّيادة تحكّمٌ فإنْ قلتَ لِمَ لا تكونُ السِّينُ أصْلاً والآخرانِ زائدان من معنى سعر قيلَ لوجهين
أحدهما أنَّ جَعْلَ السينِ أصلاً دون الياء والتاء مع إمكان كونِه من يَعَر تَحكّمٌ
والثَّاني أنَّ مثالُ يَفْتَعُول معدومٌ فلا يُحْمَلُ عليه
مسألة
الواو في تَرْقُوة زادئةٌ لأمرين
أحدهما أنَّها مع ثلاثةِ أحرفٍ أصول
والثَّاني أنَّها لو كانت أصلاً لكانت على فَعْلُل ولا نظيرَ له فإنْ قيلَ لِمَ لا تكونُ التَّاء زائدةً والواو اصلاً قيلَ لوجهين
أحدهما أنَّ هذا تحكّم إذْ لا مُرَجّحَ

والثَّاني أنَّ الحكمَ بزيادةِ الواو أوْلى لكثرة زيادَتِها ومثلُه عَرْقُوة وأمَّا قَلَنْسُوَة فواوها زائدةٌ أيضاً لأنَّ النونَ فيها زائدةٌ فتبقى الواوُ مع ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ
مسألة
الياءُ في يَأْجَج أصلٌ والكلمةُ من المُلْحق وإنَّما كان كذلك لأنَّها لو كانت زائدةً لأدغم الجيمُ في الجيم ولَمَّا لم تدغَم عُلِمَ أنَّه مُلْحَقٌ بجعفر ونظيرُه قَرْدَد

باب زياة الميم
حكُم الميمِ إذا وقعتْ أوّلاً حكُم الهمزةِ إذا كانَ بعدَها ثلاثةُ أحْرُفٍ

أصولٍ حكَم بزيادتها وإنْ كانَ مع أربعةِ أصولٍ فهي أصلٌ
فمنَ الأوَّل زيادتُها في اسمِ الفاعلِ والمفعولِ نحو مُكْرِم ومَضْرُوب ومِضْراب ومِنْحَار للمبالغة وتُزَادُ في أوَّل المصدرِ نحو مَضْرَب ومَدْخَل وفي أوَّل المكانِ نحو مَجْلِس وفي أوَّل الزمانِ نحو أتتِ الناقَةُ على مَنْتِجها أي وقت نِتاجها وهذا كلّه ظاهرٌ فإنَّ الاشتقاق يدلُّ عليه
ومن الثَّاني ميمُ مَرْزَجُوش الميمُ فيه أصلٌ لأنَّ أربعةَ أحرفٍ أصول والكلمةُ أعجمية أيضاً

فصل
فأمَّا زيادتُها وسَطاً وآخراً فلا يُحكمُ به إلاَّ بدليلٍ ظاهرٍ كما ذكرنا في الهمزةِ
فَمِمَّا زيدت فيه وسَطاً لبنٌ قُمارِص أي قارص لأنَّه بمعناه من غير فَرْقٍ والفعلُ المأخوذُ منه قَرَص اللبن فذهابُ الميمِ من الفعل واسمِ الفاعل الذي هو الأصلُ دليلٌ زيادتِها هنالك
ومن ذلك أسدٌ هِرْماس لأنَّه من الهَرْس وهو الدقُّ وكأنَّ الكلمةَ قُوِّيت بالميم لتدلَّ على كثرةِ هَرْسِه
ومن ذلك دُلاَمِص لأنَّه مأخوذٌ من الدِّلاص وهو البرّاق ويُقال دَلْمَص بغيرِ الف ودَمْلص بتقديم الميم على الألفِ وحذفِها والتقديمُ والتأخيرُ دليلٌ على زيادَتِها لأنَّ الاصلَ لا يُتلاعبُ به
وقال المازنيّ الميمُ اصل كَدَمِث ودِمَثْر

فصل
وممَّا زيدت الميمُ في آخرِه زُرْقُم وحُلْكُم بمعنى الأزْرق والحالك وفُسْحُم أي مُنْفَسح وناقة دِلْقَم من الاندلاق لأنَّها التي أسنّت حتى اندلقت أسنانُها ورجلٌ سُتْهُم لأنَّه العظيمُ الاست

مسألة
الميمُ في مَنْجَنِيق أصلٌ والنُّون الأولى زائدةٌ والدليل على ذلك أنَّهم جمعوه على مَجانيق فحذفوا النونَ ولا يجوزُ أنْ تكونَ المحذوفة أصلاً لأنَّ الأصليّ لا يُحذف وهو ثانٍ ولا يجوزُ أنْ تكونَ الميمُ زائدةً مع أصالةِ النون إذْ لو كان كذلك لَحُذِفت

وبقيَ النون ولا يجوزُ أنْ يكونا زائدين إذ ليسَ في الأسماء ما هو كذلك إلا ما انبنى على الفعل نحو مُنْطَلق ومستخْرِج
فأمَّا إنْقَحْل فقيل حروفُه كلّها أصول مثل جِرْدَحْل ولا يَمْنَعُ ذلك كونُه من معنى القُحُولة لِما ذكرنا من نحو سَبِط وسِبَطْر والصحيحُ أنَّ الهمزةَ والنونَ زائدتان وهو شاذ ولم يأتِ منه إلاّ هذه الصفةُ وقولُهم رَجُلٌ إنْزَهْوٌ وامرأةٌ إنْزهوَة وقولهم جَنَفُوهم شاذ على انَّه مشتقٌّ بحذفِ بعضِ الأصول كما تقولُ حَوْلَق إذا قال لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله
مسألة
الميمُ في مَنْجَنُون وهو الدُّولاب أصلٌ وكذلك النّون الأولى والنونُ الأخيرةُ

مكررةٌ ووزنُه فَعْلَلُول مثل عَضْرفُوط ودليلُ ذلك قولهم مَناجين فأثبتوا النونَ الأولى وحذفوا الأخيرة كما حُذفت الطّاء من عَضَافير
مسألة
الميمُ في مِعْزى أصلٌ لقولهم ماعِز ومعيز ومَعْز وأمْعُز والألف للإلحاق
مسألة
الميمُ في مَأْجَج ومَهْدَد أصلٌ لأنَّها لو كانت زائدة لأُدغم المِثْل في المِثْل كما في مِكَرٌ ومِفَرٌ فلَمَّا أظهروا دلَّ على أنَّهم قصدوا الإلحاقَ

بجعفر فإنْ قلتَ مَحْبَب كذلك وميمه زائدة قلنا الأصلُ محبّ إلاّ أنَّه غُيِّر كما تُغيّرُ الأعلامُ ولا يلزمُ مثلُه في مأجَج ومَهْدَد لأمرين أحدهما الأصلُ عدم التغيير والزيادة

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 257]

والثَّاني أنَّ مَحْباً ظاهرٌ في معنى الحُبّ وليسَ مأجَج ومَهْدَد ظاهرين في معنى أجّ وهدّ

مسألة

الميمُ في مَعدّ أصلٌ لقولهم تَمَعْدَدوا ووزنه تَفَعْلَلوا أي كُونوا على أخلاقِ معدّ فإنْ قلتَ قد جاءَ تَمَفْعَل نحو تمدرَع وتمندَل وتَمَسْكَن قيل هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه على أنَّ الجيِّدَ فيه تندلّ وتدرّع وتسكّن

مسألة

الميمُ في مِرْعِزاء بكسرِ الميم والعين وإسكانِ الرّاء والمدّ والتخفيف زائدةٌ

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 258]

ودليلُ ذلك قولُهم فيه مَرْعِزّى بفتح الميم وإسكان الراء وكسر العين والتشديد والقَصْر لأنَّ الألفَ فيه زائدةٌ والزَّايَ مكررةٌ فيبقى مِرْعِز ولا نظيرَ له إذْ ليس في الكلام مثلُ جِعْفِر وإذا ثبتتْ زيادتُها في أحد البِناءين ثبتتْ في الآخر كما قالوا في تُرْتَب ولولا ذلك لكانت الميمُ أصلاً إذْ له في الكلام نظير وهو طِرْمِساء

مسألة

الميمُ في بُلْعُوم وحُلْقُوم زائدةٌ لأنَّهما من البَلْع والحلق ويخرجُ على قول المازنيّ أن يكون أصلاً كما قالوا في دُلامِص

مسألة

اختلفوا في ميم مَلك فذهب الجمهورُ إلى أنَّها زائدة ثمّ اختلفَ هؤلاء في الأصلِ فقال أكثُرهم أصلُها مَلأَكٌ وهو مَفْعَل واستَدلّوا - على ذلك بقولَ الشّاعر من - الطويل

(فَلَسْتُ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلأَكٍ ... تنزَّلَ من جوِّ السماءِ يَصُوبُ)

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 259]

وبقولهم ألكني إليها وهو أفِلْني وأصلُه ألئكني إلاّ أنَّهم ألْقَوا حركةَ الهمزةِ على اللاَّم وحَذَفوها ويدلُّ عليه قولُهم في الجمع ملائك وملائِكة على وزن مَفَاعِلة ولو كانت غيرَ زائدةٍ لكانت فَعايلة الواحد فَعيلة وليس كذلك
ومنهم من قالَ هو من الألوكة وهيَ الرسالة ووزنُها فَعُولة وأصل مَلك على هذا مألك ثم حُذفت الهمزة
وقيل أصله من لاك يلوك إذا رددّ الشيءَ في فيه والرسالة كذلك إلاّ أنَّ عينَ الكلمة حُذفت تخفيفاً
وقال قومٌ الميمُ أصلٌ مأخوذٌ من الْمَلَكَة وهي القوّةُ وهذا بعيدٌ لأنَّ الجمعَ يُبْطِلُه إذْ لو إذْ كان جمع فعل لا يكون مَفَاعل فإن قيل فقد جاءَ فيه أملاك قيل هو شاذٌّ على أنَّه يحتمل أن يكون جُمع على اللفظ لا على الأصل

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 260]

بابُ زيادة النون

قد ذكرنا أنَّ النونَ من حروفِ الزيادةِ لِشَبهها بالواو وقد زيدت أولاً للمضارعةِ نحو نذهبُ وتدلُّ على المتكلِّم ومَنْ معه اثنين كانوا أو جماعةً وتكونُ للواحدِ العظيم لأنَّ الآمرَ إذا كان مطاعاً تُوبع على الفعل وتُزاد ثانيةً نحو انطلق وبابُها أن تجيء للمطاوعة كقَطَعْتُه فانقطع وأطلقته فانْطَلق ومعنى المطاوعة قَبُول المحلّ لأثرِ فِعْلِ الفاعل فيه فالانفعالُ اسمٌ لذلك الأثر وممَّا زيدت فيه ثانيةً عَنْسل للنَّاقة السريعة لأنَّه من العَسَلان وهو مشيُ الذئب لأنَّه سريعٌ ومن ذلك عَنْبَسٌ للأسد وهو من العُبوس والاسُد كَرِيهُ الوجه ومن ذلك خَنْفَقِيق لأنَّه من الخَفْق

وهو الاضطراب والقافُ لام الكلمة مكررةً فأمَّا سُنْبُك فقيل النونُ فيه زائدةٌ وهو من السَّبْك وقيل لطرفِ الحافرِ ذلك لصلابته كأنه سُبك وأمَّا النونُ في سُنْبُل فقالَ ابن دريد هي زائدةٌ وهو من السَّبَل والإسْبال وهو من الاستطالةُ فكأنَّ السُّنْبُلَة لسبوغِها وانتشار أعْلاها مسبلةٌ كالإزار

فصل

وقد زيدتْ ثانيةً في كَنَهْبَل لأنَّها لو جُعِلتْ أصلاً لم يكنْ لها نظيرٌ في الأصول إذْ ليسَ في الأصول مثل سَفَرْجُل ولذلك تحذفُها في الجمعِ نحو

كَهَابل وكذلك النونُ في قَرَنْفُل والنون في شَرَنْبث زائدةٌ لوجهين أحدهما أنَّها ثالثة وقبلها حرفان وبعدَها حرفان وما كان كذلك حُكم بزيادتِها فيه لأنَّه موضعٌ تكثر فيه الزيادات كألفِ التكسير وياء التحقير والياءِ في سَمَيْدَع والواو في فَدَوْكَس

والثاني قولُهم في معناه شَرَابِث ومثل ذلك جحافِل ويؤكد زيادتَها فيه أنَّه من معنى الجَحْفَلة والجحفل وأمَّا النّونُ إذا كانت زائدةً ساكنةً ولم تخرج الكلمةُ بها عن الأصولِ فهي اصلٌ إلاَّ أنْ يَدُلَّ الاشتقاقُ على زيادتِها وذلك نحو حِنْزَقْر النون فيه أصلٌ لِمَا ذكرنا وعلّةُ ذلك أنَّ الثاني لم تكثر زيادتُه ككثرةِ زيادة الثالث وِممَّا دلّ الاشتقاقُ على زيادته من هذا عَنْسل وعَنْبَس وقد ذُكرا ومنه

قِنْفَخْرٌ النونُ فيه زائدةٌ لقولهم في معناه قُفَاخِريّة والنّونُ في

عَرَنْتُن زائدةٌ لقولهم في معناه عَرَتُنٌ ومثله دودم ودوادم فالألف فيه كالنون في عَرَنْتُن لأنَّها سقطت كما سقطت والنُّونُ في العَفَرْنى زائدةٌ لأنَّها من العِفْر والعِفْريت والنُّون في العِرْضِنَة زائدةٌ لأنَّه من معنى الاعتراض والنونُ في بُلَهْنِية زائدةٌ لقولهم عَيْشٌ أبله وذلك أنَّ البَلَه قريبٌ من الغَفْلة والعيش الواسع يُغْفَل فيه والياءُ فيه أيضاً زائدةٌ لأنَّها لا تكونُ أصْلاً في بناتِ الأربعة والنُّونُ في نَرْجِس زائدةٌ إذْ

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 264]

ليس في الكلام فَعْلِل بفتح الأول وكسر الثالث وقد يُسُمِعَ فيه كَسْرُ الأوَّل وهذا له نظيرٌ وهو زِبْرِج إلاَّ أنَّ النونَ فيه أيضاً زائدةٌ قد ثَبَتت زيادتُها في اللغة الأولى فلا يجوزُ أن يُحكَم بأصالتها وزيادتها فإنْ قيلَ ألا حكمتَ بأصالتِها لمجيئِها مع الكسر على مثال الأصولِ قيلَ لا يصحُّ إذْ يلزمُ منه على اللغةِ الأُخْرى مخالفةُ الأصول وليس إذا حكمنا بزيادتِها مع الكسرِ ممّا يخالف الأصولَ والنونُ في سكران وعطشان وبابه زائدةٌ بدليل الاشتقاق والأصول
أمَّا الاشتقاقُ فظاهرٌ وأمَّ الأصولُ فإنَّه ليسَ في الكلام فَعْلال بالفتح فأمَّا عُثْمان وعِمران فتعرف زيادتُها فيهما بالاشتقاق وكذلك كلُّ هذا الباب وكذلك المصادر نحو الغَلَيان والشَّنآن والنون في جُنْدُب زائدةٌ على قول سيبويه لوجهين
أحدهما الاشتقاق لأنَّه من الجَدبِ لِصَوْلة الجُنْدب
والثَّاني عَدَمُ النَّظير
وعلى قولِ الأخْفش هي زائدةٌ للاشتقاق وحدَه

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 265]

وأمَّا قُنْبَر فكذلك لأنَّهم قالوا قُبّرة بغير نون ولعدم النظير أيضاً وأمَّا عُرُنْد بضمِّ العين والرّاء وسكون النون فنونه زائدة لعدم النظير ولقولهم عُردٌّ جاء ذلك في الرجز والنّونُ في كِنْتَأو وسِنْدَأو وقِنْدَأو

زائدةٌ أيضاً والأُصول الكاف والثاء والهمزة والسين والدال والهمزة والقاف والدال والهمزة والدليلُ على ذلك كثرةُ ما جاءَ من النّون في نظائرِه زائدةً والواو لا تكونُ مع ثلاثة أصولٍ أصلاً ويُحقّقُ ذلك عِنْدي أنّا لو جَعَلنا النونَ أصلاً لكانت الهمزةُ إمَّا

أصْلاً فيكون الوزن فِعْلَلَوْ ولا نظير له وإمَّا أن تكونَ زائدةً وهو بعيدٌ لأنَّ زيادةَ النُّون أسهلُ من زيادةِ الهمزةِ حَشْواً ولا يصحُّ أن يُجعلَ الجميعُ أصلاً لعدم النظير
والنونُ في عُنْصَر وعُنْصَل زائدةٌ لعدم النظيرِ ولأنَّه من العَصْر والعَصَل وهو الاعوجاج ومَنْ ضمّ الضادَ حكَم بالزيادة أيضاً لثبوتِ الزيادةِ في المثال الآخر والاشتقاق
والنّونُ في رِعْشَن وضَيْفَن وخِلْبَن وخِلَفْنَة زائدةٌ للاشتقاق وقد زيدت النونُ علامةً للرفعِ في الأمثلة الخمسةِ لعلَّةٍ ذكرناها في باب الأفعال من هذا الكتاب فإنْ قيلَ فقد ذكرتم أشياءَ من الألفاظِ الأعجميةِ وحكمتم على بعض حروفِها بالزيادة مثل نَرْجِس ومن أين يُعلم ذلك وهي كالحروفِ في جمودها
قيلَ لَمّا تكلمت بها العربُ وصرّفوها في الجمعِ والتصغيرِ وغيرِهما أجْرَوْها مجرى العربيّ ومن هنا حكمنا على ألفِ لِجام وواوِ نَيْروز وياءِ إبراهيم بالزِّيادة لقولهم لُجُم ونواريز وأبارِهة أو بَراهمة
وأمَّا النونُ في جُنَعْدل فزائدةٌ لعدمِ النظير في قولِ مَنْ ضمَّ الجيمَ وفتح الدال

والأكثرون على فتحهما وجعل النون أصلاً وأمّا جَنَدِل بفتح الجيم والنون وكسر الدال فالنون فيه زائدة لعدم النظير
وأمَّ النونُ في نَهشل فاصلٌ لأنه من نَهْشَلت المرأةُ إذا أسنَّت
وأمَّا نَهْصَر فقيلَ هي أصل كَجَعْفَر وقيلَ هي زائدةٌ لأنَّه من معنى

الهصر
وأَمَّا النُّون في عَنْتَر فأصلٌ عند البصريين لأنَّ له نظيراً وهو جَعْفَر ولم يقم دليلٌ على الزِّيادة من طريقِ الاشتقاق وقال غيرهم هي زائدةٌ لأنَّه مشتقٌّ من العَنْر وهي الشِّدة يقال عتر الرمحُ إذا اشتدَّ وعَتَر أيضاً اضطربَ ويجوزُ أن يكونَ من عتر إذا ذَبح ومنه العَتِيرة

بابُ زيادة التَّاء

وقد زيدت التاءُ أوّلاً في المضارع للخِطاب نحو أنتَ تقومُ وأنتِ تقومينَ وأنْتُما تقومانِ في خِطاب مذكَّر ومؤنَّثٍ تَغْليباً وللتأنيث هي تَقومُ وهما تقومان وأنتما تقومان للمؤنثين فأمَّا هنَّ يقمن فاستغْنيَ عن علامةِ التأنيث في الأوَّلِ لدَلالةِ الضميرِ عليه وأمَّا هُما يقومانِ لمذكَّر ومؤنَّث فبالياء تَغُليباً فأمَّا أنتنَّ تَقُمْنَ فللخطابِ لا غير
وقد زيدتِ التَّاءُ أوّلاً في الأسماء نحو تُرْتب وفيه ثلاثُ لغاتٍ فتحُ التَّاءِ الأولى وضَمُّ الثَّانية وضَمُّ التاءِ الأولى وفتحُ الثَّانية وضمُّهما فيلزمُ مثلُ ذلك في الثالثة والثَّاني أنَّه الشيءُ الرَّاتِبُ فاشْتِقاقُه من رتَب أي ثَبَتَ واطَّرد
والتَّاء في تَنْضُب زائدة لأمرين

أحدهما عدم النَّظير إذْ ليسَ في الكلامِ فَعْلُلٌ بفتح الفاء وضمِّ اللاَّم والثَّاني أنَّ تَنْضُباً شجرٌ طويلٌ دقيقُ الأغصانِ فهو من معنى نُضُوبِ الماءِ كأنَّ الماءَ بَعُدَ عنه ومثلُه الشوط وهو شَجَرٌ يُشْبِهه كأنَّ الماءَ شُحِطَ عنه
وأمَّا تَتْفُل ففيه ثلاثُ لُغاتٍ ضمُّ التَّاءِ والفاء وفَتْحُ التّاء وضمُّ الفاء وعكسُ ذلك والتَّاء الأولى زائدةٌ لأمرين
أحدهما زيادَتُها واجبةٌ في اللُّغة الوُسْطى لعدم النَّظير وكذلك على اللغةِ الأخيرة في قول سيبويه وتلزمُ زيادَتُها على اللغة الأولى

وهكذا إنْ دخلت عليه تاءُ التَّأْنيث لوجوبِ زيادتِها قبلها
والثَّاني أنَّه قريبٌ من معنى النَّفْلِ وهو البَصْقُ لأنَّ ولدَ الثعلب وهو التَّفْل يَجْري في مَشْيه بسهولةٍ كَرِقَّة البُصَاق أو كأنَّه يَقْذِفُ جَرْيَه كقَذْفِه البُصاق
وأمَّا التَّاءُ في تِنبال ففيها وجهان

أحدهما هي أصلٌ والنونُ زائدةٌ لأنَّه القصيرُ وهو من التِّبْل الذي هو القَطعُ إذ القصيرُ قِطْعَةٌ من الطَّويل
والثَّاني عَكْسُ ذلك واشتقاقُه من النَّبْلِ لأنَّه قصيرٌ مثله
وأمَّا التصدير فَتاؤه زائدةٌ لأنَّه من الصَّدر
فأمَّا التَّاء الأولى من تَرَبُوت فأصلٌ لأمرين
أحدهما أنَّ الأخيرةَ زائدةٌ فلو زيدَت الأخْرى لم يبقَ ثلاثةُ أحرفٍ أصول
والثَّاني أنَّه من معنى ا لتُّرَاب فكأنَّ الناقةَ المُذَلَّلَةَ كالتراب في السُّهولة وقد أبدلت التَّاءُ وإلا فقالوا ناقة دربوت أي مُدَرَّبةٌ ويجوزُ أن يكونَ ذلك أصلاً آخر
وأمَّا التّاء في تَوْلَج فبدلٌ من الواو
وأمَّا التَّاء في الرَّهَبُوت وبابِه فَزائدةٌ بدليل الاشتقاق وعدمِ النَّظير وكذلك التَّاء في عنكبوت لقولهم عَناكِب

وأمَّا التَّاء في تَدْرَأ فزائدةٌ لعدم النظيرِ والاشتقاق لأنَّه من الدَّرْء
وأمَّا التاءُ في سَنْبَتة وهي القطعة من الدَّهر فزائدة لقولهم في معناها سَنْبَةً
وقد اطَّردت زيادةُ التَّاء في الفعلِ للمعاني نحو تَفَعَّل وتَفَاعَل وافتعل وفي مصادرها وفي مصدر فَعّل نحو قطّع تَقْطيعاً فزيادةُ التّاء والياء عوضٌ من تَشْديد العينِ في الفعل ليدلَّ على التكثير

والتوكيد وأمَّا التَّاء في الطَّاغوت فهي زائدةٌ وأمَّا الكلامُ على ألفها ووزنها فيأتي في البَدَل إنْ شاء الله تعالى

فصل
في تاء التأنيث

قد زيدت تاءُ التأنيثِ آخراً في الفعل نحو ذَهَبَتْ وهي ساكنةٌ أبداً والغرضُ منها الدَّلالةُ على تأنيثِ الفاعل على ما نبيِّنه في بابه وفي الاسم نحو قائمةٌ وشَجَرةٌ وفي بعض الحروفِ نحو رُبَّت وثُمَّت أرادوا تأنيثَ الكلمة ويوقفَ عليها هاءٌ ومنهم مَنْ يقفُ على التَّاء حَمْلاً على الفِعْل إذ لم يُدلّ على تأنيثٍ في المعنى
وأمَّا لاتَ كقوله تعالى (وَلاَتَ حِينَ مَناصٍ) فهي لا زيدتْ عليها التَّاءُ وعَمِلتْ عملَ ليسَ وقد استوفيتُ ذلك في إعرابِ القرآن
وقد زيدت مع الألف في جمعِ المؤنَّثِ نحو مُسْلِمات وقد ذُكرَ في صَدْر الكتاب وأمَّا إبدالُ التَّاء هاءً فيذكرُ في حرفِ الهاء

باب زيادة الهاء
قَدْ ذَكَرْنَا شَبَه الهاءِ بالألف في خَفَائها وقُرْبِها من مَخْرجها إلاّ أنّها في الْجُملةِ تقلُّ زيادتُها بحسب بُعْدِها من حُروفِ اللِّين وقد زيدت أوّلاً وحَشْواً وآخِراً
فمن الأوَّل هِرْكَوْلَة على قول الخليل لأنَّه أخَذَه من الرَكْل لأنَّه رأى أنَّ الهِرْكَوْلةَ المرأةُ العظيمةُ الأوْرَاك فهي تَرْكُل في مَشْيها أي تَرفَعْ وتضعُ بشدةٍ وقال غيرُه هو أصلٌ واحَتجَّ بأنَّ الأصلَ عدمُ زيادتها وهذا البناءُ يمكنُ أن تكونَ فيه أصْلاً وإنْ كان في معنى الثُّلاثي كما أنّ سَبِطاً وسِبَطْراً بمعنى
ومن ذلك هِبْلَع أُخِذَ من البَلْع لأنّه الرجلُ الكَثير البَلْعِ وهِجْرَع

الكثيرُ الْجَرْع فَزيادةُ الهاءِ تُنبّه على المبالغةِ في هذين الْمَعْنَيين
وقال قومٌ هُمَا أَصْلان
وقد زيدت ثانيةً في أَهْراقَ لأنَّ أصلَ الكلمةِ من رَاق يريق والدليل عليه قولهم تريُّقُ الماءِ تَرَدُّدُه على وجه الأرض وهو من الياء إذْ لو كانَ من الواو لَقالوا تَروّقُ الماءِ تردّده وقال قومٌ هو منَ الواو من راقَ يَرُوق إذا ضفا وهو لازِمٌ فإذا أُردتَ تعديَته زِدْتَ عليه الهمزة فقلت أَرَقْتُه مثل باتَ وأَبَتُّه فإذا قالوا أَهْرَقته فقد زَادُوا الهاءَ ومنهم مَنْ يقول هَرَقْتُ الماءَ فالهاءُ هنا بَدَلٌ من الهمزةِ فإذا بنيتَ منه اسمَ فاعلٍ قلتَ على الأوّل فهو مُهَرِيق والمفعول مُهَراق فالهمزةُ محذوفةٌ والهاءُ تحرّكت كما كانت في الفعل ونظيرُه من الصحيح أكرمَ إذا زدتَ عليه الهاءَ قلت أَهَكْرِم فهو مُهَكْرِم والأصلُ مؤهكرم فأمّا مَنْ أبدلَ الهمزة هاءً فقالَ هراق فاسم الفاعل مُهَرِيق واصله مثل مُؤرِيق ثم نُقلتْ حَركةُ الياء إلى الرّاء وسكّنت الهاءَ فهو مثل مُقيم في الأصل من أقام إذ لو جعلتَ مكانَ الهَمزةِ هاءً فقلت مهقيم فأثبتَ الهاءَ ولم تَحْذِفْها كما حذفت الهمزة لأنّ العلّةَ في حذفِ الهمزةِ ما نَذْكُره في الحذفِ وذلك مخصوصٌ بها دون بَدَلها

وقد زيدت الهاءُ في أمّهات والأصل أمّ على فُعْل ولذلك قلتَ أمِّيٌّ بَيّنةُ الأُمُومة وأمّ كلِّ شيئ أصلُه ومنه قيل لمكّة أُمُّ القرى ورئيسُ القوم أُمُّهم وزيادة الهاء في أمّهات الناس للفرْق بينها وبين أمّات البهائم وقد جاءَ بغير هاء في الناس فقال من - المتقارب - (... فَرَجْتَ الظَّلامَ بأمّاتكا)
ومنهم مَنْ يقولُ أمَّهات البَهائم وهو قليلٌ كقلّةِ أمّات الناس وقال قومٌ الهاءُ في أمهات أصل وهو بعيد لوجهين
أحدهما أنّ الواحدَ لا هاءَ فيه وهو الأصل
والثَّاني أنَّ الأصلَ الذي يوجدُ منه على القولِ بِأصالةِ الهاء هو الأمَهُ

وهو النِّسْيَان ولا معنى له ههنا
وقد زيدت الهاء آخراً للسكت ومعنى ذلك أن يكون الحرف الأخير خفيّاً فيبيّن

بالوقف بالهاء نحو كِتابيَهْ وحِسَابيَهْ أو تكون حركة الحرفِ دالّةً على حرف محذوفٍ نحو لِمَ وبمَ فإنَّ فتحةَ الميم تدلُّ على الألفِ المحذوفة فلو وقفت عليها وسكّنتَ لم يبقَ على المحذوفِ دليلٌ وإنْ حرّكتَ لتدلَّ وقفتَ على الحركةِ فزادوا الهاءَ لتبقى الحركةُ ويكونَ الوقفُ على الساكن وإنَّما اختاروا الهاءَ لِصَعْفِها وخَفَائها وبذلك أشْبَهت حروفَ المدِّ
ومن ذلك اغْزُ وارْمَ واسْعَ واخْشَ إذا وقفتَ عليها ألحقتَها الهاء ويجوزُ أنْ تقفَ بغير هاءٍ في ذلك وهو الأصْلُ فأمَّا ما حُذِفتْ فاؤه ولامُه في الأمر من وقَى ووَفَى فأكثرهم يقفُ عليه بالهاء نحو قِهْ وفِهْ وعِهْ تقويةً للكلمةِ إذْ بقيتْ على حرفٍ واحدٍ ولاستحالة تَسْكِينها إذْ كانتْ مَبْدُوءاً بها موقوفاً عليها ومنهم مَنْ يُجوّز تركَ الزِّيادةِ ويقفُ على الحركةِ فأمَّا إنْ كانت الحركةُ حركةَ إعراب لم يُوقفْ عليها بالهاء كَضربَ ويرمي وإنْ كانَ السكونُ إعراباً فكذلك نحو لَمْ يضربْ ولم يرْمِ ولم يغزُ
وأجازَ قَوْمٌ في المجزومِ المعتلِّ الوقْفِ على الهاءِ نحو إنْ تَفِ أَفِهْ وإنْ ترمِ أرْمِهْ تشبيهاً له بالمبنيّ
ومِمَّا يُوقَفُ عليه بالهاء والنون بعد الواوِ والياء نحو مُسْلِمُونَهْ ومُسْلِمِينَهْ وتتفكَّرونَهْ لأنَّ حركتَها حركةُ بناءٍ بعد حَرْفٍ ساكنٍ فَكَرِهُوا أنْ يَقِفُوا على السَّاكن بعد السَّاكن ولذلك أجازوا كَيْفَهْ لأنَّ حركةَ هذه الحروفِ كلِّها حركةُ بناءٍ بعدَ حَرْفٍ ساكن

باب زيادة السين

وقد زيدت في الاسْتِفْعال وما تصرّفَ منه بمعنى الطَّلب نحو اسْتَسقَى الماءَ أي طلبَ أنْ يُسْقاه وقد جاءَ استفعلَ بمعنى فَعَلَ نحو استقرَّ بمعنى قرَّ وقد زيدت عِوَضاً في اسطاعَ وفي هذه الكلمةِ أربعُ لُغات أطاعَ وأسْطَاع بقطْع الهمزةِ واسْطَاعَ بوصلها واسْتَطَاعَ بالتَّاء ولغةٌ خامسة اسْتَاعَ
فأما (أَطَاعَ) فمثل (أَقَام) فالألفُ بدلٌ من الواوِ لِمَا نذكُرُه في البَدل
وأمَّا اسْطَاع بوصلِ الهمزةِ فأصلُه استَطَاع فحذفت التاء لمجانستها الطَّاءَ كما يُحذف أحدُ المِثْلَيْن

وأمَّا أسْطاعَ بقطعِ الهمْزَةِ وفتحها فالسِّينُ فيه بَدَلٌ من حركةٍ لفظِ حركةِ الواو وذلكَ أنَّ أصلَه أَطْوَعَ فنقلت حركةُ الواوِ إلى الطَّاءِ على ما يوجبه القياسُ ثم أُبْدِلت السّينُ ممَّا ذكَرْنا والدليلُ على ذلك من وجهين
أحدهما أنَّ همزةَ أسْطاع مفتوحةٌ مقطوعةٌ مثلُ همزةِ أطَاع
والثَّاني أنَّ حرفَ المضارعةِ فيه مضمومٌ مثلُ يُطيع ولو كانت سينُ استفعلَ لم يكن كذلك وقال المبرّد هذا غلطٌ لأنَّ حركة الواو قد نقلت إلى الطَّاء فهي موجودةٌ فكيفَ تصحُّ دَعْوَى البَدل منها مِنْ موجودٍ
فالجواب عمَّا قال من وجْهين
أحدهما أنَّ الواوَ لَمَّا سُكِّنت قُلبتْ أَلِفاً وتعرَّضت للحذفِ في الجزْم ولو كانت الحركةُ باقيةً في حكم الموجودِ لم يكنْ كذلك
والثاني أنَّ السينَ بدلٌ من الحركةِ الكائنة في الواوِ ونقلُها إلى غيرها لا يُخْرِجُها عن استحقاقِ الحركةِ وأنَّها ليست موجودةً فيها
وقد زيدت السِّينُ في بعض اللُّغاتِ بعد كافِ المؤنث نحو رأيتكس ومررت بِكَس وبعضُهم يزيدُ الشين وهو شاذّ

بابُ زيادة اللاّم

اعلمْ أنَّ زيادَتها بعيدةٌ في القياس لبُعْدِها من حروفِ المدِّ وإنَّما زيدت في حروفِ قليلةٍ قالوا في زيدٍ زَيْدَل وفي عَبْدٍ عَبْدل وقالوا في الأفْحَج فَحْجَل وقالوا في أولئك أولالك وهذا شاذ فأمَّا اللاَّم في ذلك فزائدةٌ لبُعْدِ المُشار إليه وقيلَ هي بَدَلٌ من ها التي للتَّنْبيه وكذلك هي زائدةٌ في تِلك وقد زيدتْ للتَّعريف على ما ذكرنا في باب المعرفةِ والنَّكرةِ

فصل

كلُّ حرفٍ مُشدَّدٍ في أصلٍ ثلاثيّ فالثّاني منهما زائدٌ وقد تكرَّر حرفانِ الفاءُ والعين نحو مَرْمَريس ومَرْمَريت ولا نظير لهما ووزنُه فَعْفَعيل

فأمَّا دَرْدَبيس فلا تكريرَ فيه لأنَّ الدَّال الثانية لم تتكرر معها الرّاءُ فوزنه فَعْلَلِيْل

وأمَّا دَدن ودَدَى وَدَدٌ فلا يُقالُ الفاءُ مكررةٌ بل فاؤه وعينُه من موضعٍ واحد وقد يُفْصَل بين المثلين في مثلِ ذلك نحو كَوْكَب

فأمَّا أوَّل ففاؤه وعينه واوان وله موضعٌ يذكر

فصل

الأصلُ أنْ تكونَ الزيادةُ أخيراً لأنَّه موضعُ الحاجة إليها إذْ البَدْأَةُ بالاصول ممكنةٌ وإنَّما يقترض بعد إنفاق الحاصل إلاَّ أنَّه قد زيد أوَّلاً وحَشْواً على حسب المعنى

فصل

في الإلحاق

اعلم أنَّ القصدَ من الإلحاقِ أنْ تزيد على بناءٍ حتَّى يصيرَ مُساوياً لبناءِ أصْلِ أكثَرِ منه وهذا يُوجِبُ أنْ يُزَادَ على الاسم الثُّلاثيّ حتَّى يصيرَ رُباعياً وخُماسياً فقد تَلْحَقُهم زيادتان لأنَّ أكثرَ أصولِ الأسماءِ خمسةٌ فأمَّا الفِعْلُ فَيُزادُ على الثُّلاثي واحدٌ فَيَلْحَقُ بالرُّباعي لأنَّ الفعلَ لا خماسيَّ فيه

واعلمْ أنَّ حرفَ الإلحاقِ لا يكونُ أوَّلاً لأنَّ الزيادةَ أوَّلاً تكونُ لمعنىً إذ

حقُّ المعنى أنْ يُدلّ عليه من أوَّلِ الكلمة ليستقرَّ المعنى في النفس من أوَّلها فقد يكونُ حرفُ الإلحاقِ حَشْواً وآخراً

واعلم أنَّ الإلحاقَ إذا كانَ آخِراً جازَ أن يكونَ بالحروفِ كلّها إذا كانَ الملحقُ من جنس اللاّم
وأمَّا الإلحاقُ إذا كانَ حَشْواً فيكون بالياء والواو والنّون فمثال الواو ثانية جَوْهَر ملحق بجعفر فالواو بإزاء العين والياءُ ثانيةً مثل خَيْفَق ومثالُهما ثالثةً جَدْوَل فالواوُ بمنزلةِ الفاء من جَعْفَر وعِثْيَر فالياءُ بإزاء الهاء من دِرْهَم
وأمَّا الألفُ فلا تكونُ للإلحاقِ حَشْواً لأنَّ ما فيها من المدِّ يُخْرِجُها عن مُساواة حروفِ الأصلِ من غيره ويؤيِّدُ ذلك أنَّها لا تكونُ أصْلاً في الأسْماء المتمكِّنةِ والأفعالِ فلا يُقابَل بها أصْلٌ وأمَّا زيادتُها أخيراً للإلحاق فجائز
فصل
ويُسْتَدلُّ على الألف إذا كانت أخيراً أنَّها للإلحاقِ بثلاثةِ أشياء
أحدها أنْ لا تكونَ منقلبةً عن أصلٍ وأنْ تنوّنَ فالشرَّطُ الأوَّلُ يدلّ على أنَّها إنْ كانت منقلبةً عن أصْلٍ لم تكن زائدةً ومن شَرْط حَرْفِ الإلحاق أن يكونَ زائداً وأمَّا التنوينُ فَيدُلّ على أنَّها ليست للتأنيث والثَّاني أنْ تكونَ على بناءٍ غيرِ مُخْتَصّ بالتأنيث فَحُبْلى ونحوه من فُعلى

لا يكونُ إلاّ للتأنيث ومن هُنا كانت ألفُ بُهْمى للتأنيث والألف في بُهْماة زائدةً للتكثيرِ وعلى قولِ الأخفش تكونُ للإلحاق بِجُخْدَب والثَّالث أن تنقلبَ الألفُ في التصغير ياءً كما تنقلبُ المنقلبةُ إلى الياء نحو مِعْزى وتصغيرها مُعَيْز وأمَّا الهمزةُ في عِلْباء فَمُبْدَلةٌ من ألفٍ مُبْدَلةٍ من ياء زائدةٍ للإلحاق بسِرْداح ولذلك تقولُ في تصغيرها

عُلَيْبيّ فتقلبُ ألفَ المدِّ ياءً لانكسارِ ما قبلَها وتعيدُ اللاّم إلى أصلها وقد جاءت ألفاظٌ تكونُ الألفُ في آخرها للإلحاقِ في لغةٍ وللتأنيثِ في أُخرى نحو ذِفْرى وتَتْرَى فمما جاءَ على الإلحاق

بابُ البَدل

معنى البدل إقامةُ حرفٍ مَقامَ حرفٍ آخر والغرضُ منه التخفيفُ وموضعُ البَدَل موضعُ المبدَلِ منه بِخِلافِ العِوض فإنَّه في غيرِ مَوضعِ المعوَّض منه كتعويضهم تاء التأنيث في عِدّةٍ وزِنَةٍ من فاء الكلمة التي هي واوٌ وكالهمزة في اسم فإنَّها عُوِّضت من لام الكلمةِ التي هي واوٌ فإنْ قيلَ لِمَ فَرَّقوا بينَ العِوَضِ والبدلِ فيما ذكرت البدلُ في اللغةِ من جِنْسِ المُبْدَلِ منه يُقام مَقامَه والعوضُ جزاءُ الشَّيء وقد يكونُ من غَيْرِ جِنْسه ألا تَرى أنَّ الثَّوابَ والعِقَابَ على الفِعل تُسمَّى عِوَضاً ويُقالُ عَوَّضَه اللهُ من وَلَدِه مالا أوْ عِلْماً

فصل

والبَدَلُ على ضَرْبين مَقِيس وغيرُ مَقِيس

فَغَيرُ المقِيس كإبدالهم الياءَ من الباء في الأرانبِ فقد قالوا الأراني وإبدال

من السين في سادس فإنهم قالوا سادي

وأمَّا المقيسُ فَضَرْبان أيضاً لازِمٌ مطّرد ولازمٌ غير مطَّرد

فالأوَّل ما أبْدِلَ لعلَّةٍ فإنَّه لازِمٌ حيثُ وُجدت العلّةُ ما لمْ يمنع منه مانعٌ كإبدالِ الواوِ والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما

واللازمُ غيرُ المطّرِد نحو إبْدَالِ الياء من الواو في أعْياد

وأمَّا ما ليسَ بلازمٍ ولا مطّرِد فهو الجائزُ كإبدالهم الواوَ همزةً في وِشاح ووِعاء فإنَّه جائزٌ غيرُ مطّرد ألا ترى أنهم إذا علَّلُوا الإبدالَ بكسر الواو بطلَ عليهم ب وِرْد وِقْر وغيرِ ذلك ممّا لا يجوزُ فيه

الإبدال مع وجود العلَّة وعدمِ المانع

فصل
في حروفِ البدل
وهي أحدَ عشرَ منها ثَمَانيةً من حروفِ الزِّيادة تُسقط منها السين واللام ويُزادُ عليها ثلاثةً من غيرها وهي الدَّال والطاءُ والجيمُ وسيَأتي ذلك حَرْفاً فحرفاً إن شاء الله تعالى
فصل
في إبدال الهمزةِ
وقد أُبْدِلت الهمزةُ من خَمْسةِ أحْرُفٍ من الألفِ والواوِ والياء والهاء والعين
إبدالُها من الألف
مسألة
إذا وقَعتْ ألفٌ التأنيثِ بعدَ ألفِ المدِّ قُلبتْ همزةً البتة كقولك صَحْراء

وحمْراء لأنَّ الألِفين التقتا ومُحالٌ اجتماعُهما وحذفُ الأولى وتحريكُها يُخِلّ انقلبت المدّ وحذفُ ألفِ التأنيث يُخِلُّ بالتأنيث فتعين تحريكُها وإذا حُرِّكت انقلبت همزةً لِقُرْبِ مَخْرج الهمزةِ منها ولا يُقال إنَّ الهمزةَ علامةٌ للتأنيثِ في الأصل لأنَّها لو كانت كذلك لجاءت للتأنيثِ من غيرِ عِلّة توجِبُ التغييرَ كما جاءت الألفُ والياء
مسألة
إذا وقعتِ الألفُ قبلَ الحرف المشدَّد نحو دابّة وابياضّ فمن العرب من يبدلها همزة وقد قاسَ ذلك النحويون ومنهم من لم يقسه وقال المبرّد للمازنيّ أتقيسُه قال لا ولا أقبله ومعنى ذلك أنَّه يستعِفُه لا أنَّه يردُّ الرواية به لأنَّها صحيحةٌ فاشيةً وعلّة القلبِ لأنَّ الألفَ ساكنةٌ

وبعدها حرفٌ ساكنٌ فَحُرِّكتِ الألفُ كراهيةً لاجتماع الساكنين وانقلبت همزةً لِمَا تقدَّم وإنَّما ضَعُفَ هذا في القياس وقلَّ في السَّماع أنَّ الألفَ لامتداد صوتِها كأنَّها متحرِّكةٌ فلا جَمْعَ إذن بين ساكنين

مسألة
حكى سيبويه عن بعضِ العربِ أنَّه يَقْلبُ ألفَ التأنيث في الوقْف هَمْزةً فيقول هذه حُبْلأ فكأنّه أرادَ أنْ يقفَ على السَّاكن المتحركِ في الوَصْل فَعَدَل إلى ما يُتصوّر فيه ذلك وهي الهمزةُ لِقُربها منها وحَصَل بذلك الفَرْقُ بين الوقفِ والوصل وكذلك أبدلَ من ألفِ التنوين همزةً كقولك رأيتُ رَجُلأ وكذلك في قولِك هو يَضرِبُها فإذا وصَل أعادَه إلى الأصل
مسألة
- في قول - الراجز
(مِنْ أيِّ يَوْمَيكَ مِنَ الموتِ تَفِرْ ... أيومَ لم يقدرَ أمْ يومَ قُدِرْ)
بفتح الراء ففيه لِلنَّحويين ثلاثةُ أوْجُهٍ
أحدها أنَّه حرَّكَ السَّاكنَ للضَّرورة

والثَّاني أنَّه أرادَ النونَ الخفيفةَ فأبدلَ منها ألفاً ثم حذَفَها للوصلِ وهذا ضعيفٌ لأنَّ ذلك يكونُ لأجْلِ الساكن بعدَها
والثالث وقال أبو الفتح قدَّرَ الراءَ متحركةً بحركةِ الهمزةِ المجاورةِ لها كما هَمَزُا الواوَ السَّاكنة لانضِمام ما قبلها نحو لمؤقدان ومؤسى ثم همزة الألفَ لسكونها وسكونِ الميم بعدها قلت ولو قيل إنه ألقَى حركةَ الهمزةِ على الراء وأبدلَها ألفاً ثم عمِل ما ذكر كان أوْجَهَ لأنَّه أقلُّ عملاً

والسُّؤق ثم أبدلَ من الهمزةِ ألفاً كما قال في المرأة مَرَاة وفي الكَمْأة كَمَاة

مسألة

- الهمزةُ في قول الشَّاعرِ من - الرجز

(بالخيرِ خَيْراتٍ وإنْ شَرّاً فأا ... ولا أُريدُ الشرَّ إلاَّ أن تأا

وأصلها ألفٌ ويريدُ فشرّ فلمَّا ذكر الفاءَ وحدَها أشبعَها فنَشَأتِ الألفُ فأضافَ إليها ألفاً أُخْرى وحرِّكَها كالأولى لالتقاء السَّاكنين ومنهم مَنْ يرويه فا بألفٍ واحدةٍ

فصل

في إبدالِ الهمزةِ من الواو

وذلك على ضربَيْنِ جائزٌ ولازمٌ فالجائزُ أنْ تنضمَّ الواوُ ضَمّاً لازماً أوَّلاً كانتْ أوْ وسطاً فإنَّه يجوزُ قلبُها همزةً كقولك في وُعِد أَعِد وفي وُجوه أجوه وفي

أثْوُبٍ أثؤبٍ إنَّما كانَ كذلك لأنَّ الواوَ مقدَّرةٌ بضمّتين فإذا انضمّت ضمّاً لازماً فكأنَّه اجتمعَ ثلاثُ ضمّات وكلٌّ واحدٍ منها مُسْتَثْقَلٌ فَهُرِبَ منها إلى مالا يقدَّر بضمتين وهو الهمزةُ وكانت أوْلى من الياء لأنَّها مقدَّرةٌ بكسرتين فضمّها مستثقلٌ ولأنَّ الهمزة نظيرةُ الواو في المخرج لأنَّ الهمزةَ من أقْصى الحلقِ والواو من آخر الفم فهي محاذَتُها فإن قيلَ فهلاّ كانَ قلبها لازماً قيل لوجهين

أحدهما أنَّ الضمّة في الواو مجانسةٌ لطبيعتها وإنْ كان مستثقلاً

والثاني أنَّ الأصل في الإبدال اللازم أنْ يكونَ لعلَّةٍ ملازمة ولم يوجد فصل

فإن كانت الواوُ مكسورةً نحو وِعَاء وِسادَة فقد هَمَزَها قومٌ وَوَجْهُهُ

أنَّ طبيعةَ الواو الضمّ فكَسْرُها مخالفٌ لطبيعتها فكأنَّ الواوَ خالَطَتْها الياءُ وذلكَ شاقّ على اللسانِ فعُدِل عنها إلى الهمزةِ لِمَا ذَكَرْنا في المضمومةِ

فصل

فإنْ كانت مَفْتُوحةً لم تُقْلَب هَمْزَةً إلاَّ أن يُنْقَلَ ذلك لخفَّةِ الفتحةِ وأنَّ الواوَ المفتوحةَ أخفُّ من الهَمْزَةِ وقد جاءَ قلبُها همزةً في ثلاثة مواضعَ وهي أحَد في وَحَد كقوله تعالى (قُلْ هُوَ اللهُ أحَد) لأنَّه من الوَحْدة فأمَّا أحدٌ المستعملُ للعموم كقولك ما جاءني مِنْ أحدٍ فهي اصلٌ إذْ ليس معناها واحداً ومن ذلك امرأةٌ أناةٌ وأصلُها وَنَاةٌ لأنَّها المتثنيَّة في مشْيَتِها فهي مُشتَقّة من الوُنْية

والتَّواني ومن ذلك قولهم أسْماء اسمُ امرأة واصلها وسْمَاء من الوَسَامة وهو الحُسْن وهذا لا يقاس عليه

فصل

إذا وقَعت الواوُ عَيْناً في فاعِل نحو قَائِل وجائِر قُلِبَت همزةً وفيه أسْولَةً

أحدُها لِمَ قُلبت والجَوابُ أنَّها لَمَّا اعتلّت في قَالَ وجَارَ اعتَلَّت في قائل لأنَّه من فروع فَعل والقلبُ هنا يُعرَفُ من عِلّة القَلْب في الفِعْل لأنَّ الواوَ هَنا متحرّكةً وقبلها فتحةُ القاف والحاجز بينهما غَيرُ حصين ولأنَّ الألفَ لاستطالتِها كالحرفِ المفتوح وكان قياسُ ذلك أن تُقْلَب ألفاً إلاَّ أنَّ قبلها ألفاً فلم يُجمع بين ساكنين

والسؤال الثاني لِمَ قُلِبتْ همزةً ففيه وجهان

أحدهما أن القياس أن تقلب ألفاً فلَمَّا تعذَّرَ ذلك قُلبت إلى أختِ الألف

والثَّاني أنَّها لو قُلبت ياءً لكانَ حُكْمُها حكمَ الواوِ في وُجوبِ إعلالها فقلبوها حَرْفاً لا يجبُ إعلالُه مع مشابهتِه حروفَ العِلّة

فصل
إذا وقعت الواوُ طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ اصلاً كانت أو زائدةً قلبت ألفاً ثمَّ قُلبت الألفُ هَمْزَةً نحو كِسَاء فإنْ قيلَ لِمَ أُبْدِلت قيلَ لأنَّها تطرَّفت وتحرَّكت والواوُ المتحرِّكةُ مُسْتَثْقَلة والطرفُ ضعيفٌ فلذلك قُلِبت وقَبْلَها ساكن ألا ترى أنّها صّحت في (شقاوة) و (عَبَايَه) لَمَّا لم يتطرَّفاَ فإنْ قيل فقدْ أبدَلَها ههنا بعضُ العرب هَمْزَةً فقالوا عَبَاءة وصَلاءة قيلَ هي لغةٌ ضعيفةٌ

والوجْهُ فيها أنَّه أدخل الهاء بعد القلب فلم يُعِدها إلى أصْلها إذْ كانَ حرفُ التانيث زائداً والتأنيث فرعٌ فلم يتغيَّرْ بهما الاصل فإنْ قيلَ فلِمَ أُبْدِلت ألفاً ثمَّ همزةً قيل هو اشْبَهُ بالقياس لأنَّ حكْمَ الواو إذا تحرَّكت وانفتَح ما قبلها قُلبت أِلِفاً وقد بَيَّنّا أنْ قبلَها فتحةً أو كالفتحة فَلَمَّا صارت ألفاً حُرِّكت فانقلبت هَمْزَةً لئلا يُحذفَ أحدُ السَّاكنين وكلٌّ منهما يجبُ أنْ يُراعى
فصل
إذا اجتمعَ واوان في أوَّلِ الكلمةِ أُبْدِلت الأولى منهما هَمْزَةً نحو الأولى وجمع واصِل وتصغيرُه أواصل وأُوَيْصل وإنَّما كانَ كذلك لأنَّ الواوَ مُسْتَثْقَلة لكونِها خارجةٌ من عُضوين وهي مقدَّرةٌ بضمَّتين فالواوان في تقديرِ أربعِ ضمّاتٍ ثم هُما من جنسٍ واحدٍ والنّطق بالحرفِ بعدَ حرفٍ مثله شاقٌّ على اللسان حتى أوجبَ

ذلك الإدغامَ إذا أمكن وهُنا لا يُمْكنُ لأنَّ المدغمَ الأوَّل يجبُ أن يكونَ

ساكناً والأوَّل لا يمكن إسْكانُه فعند ذلك هُرِبَ إلى حرفٍ آخرَ وهو الهمزةُ لِمَا ذكرْنا من قبل

فصل

وأمَّا إبدالُها من الياء فقد جاءَ شَاذّاً في أيْدٍ قالوا قَطَعَ اللهُ أدَه وأدَيه وأبدلت من الياءِ إذا وقعت عين فاعِل نحو بائع وسائر ومن الياءِ لاماً نحو قَضَاء ورِدَاء والعِلّةُ في ذلك كلِّه ما تقدَّم قبلُ

وقد أُبدلت من الياء الزائدة للإلحاقِ في نحو عِلْباء وحِرْباء فإنْ قيل مِنْ أينَ أعْلَمُ أنَّ أصلها ياءٌ لا واو قيل لوجهين

أحدهما أنَّهم لَمَّا ألحقوا الهاءَ هذا الحرفَ أظهروا الياءَ فقالوا دِرْحَاية ودِعْكاية ولم يأت فيه الواو

والثَّاني أنَّهم لَمَّا ارادوا الإلحاق زادُوا أخفَّ الحرفينِ وهو الياء فإنَّها أخفُّ من الواو

مسألة

فإنْ سمَّيتَ رجلاً بـ صحراء ونسبتَ إليه قلت صَحْراويّ فأبدلت الهمزةَ واواً فإنْ رخَّمته بعد النَّسب على مَنْ قال يا حارُ قلت يا صحراءُ فأبدلت الواو همزةً فهذه الهمزةُ مُبْدَلةٌ من واوٍ مبْدَلةٍ من هَمْزَةٍ مُبْدَلةٍ من ألفٍ

فصل

وأمَّا إبدالُ الهمزةِ من الهاء فقد جاءَ ذلك في حروفٍ ليستْ بالكثيرة والوَجْهُ في إبْدالها أنَّ مَخْرَجَيْهما مُتقاربان إلاَّ أنَّ الهاءَ خفيّةٌ والهمزةَ أبْيَنُ منها فأُبْدِلَ الخَفيُّ من البَيِّن فمن ذلك ماء والأصلُ فيه مَوَهٌ لقولك في جمعِه أمْوَاه ومِياه وماهتِ الركيّةُ تَمُوهُ فقد رأيتَ لامَ الكلمةِ كيفَ ظهرتْ هاءً في التَّصريف فأبْدَلوها همزةً والواو ألفاً وقد جاءت في الجمع أمْوَاء على الشّذوذ

ومن ذلك آل والأصلُ أهْل فأُبدلت الهاءُ همزةً ثم أبدلت الهمزةُ ألفاً لاجتماع الهمزتين وسكونِ الثانية وانفتاح الأولى مثل آدم وآخر فإنْ قيلَ لِمَ قلتَ إنَّها أُبدلتْ همزةً ثمَّ ألفاً دون أن تقولَ أُبدلت ألفاً من الابتداء قيلَ لوجهين
أحدهما أنَّهَا لم نجدهم أبدلوا الهاءَ ألفاً في غير هذا
والثَّاني أنَّها لو كانت بَدَلاً من الهاء كانَ استعمالُ الاصلِ والبدلِ بمعنىً واحد كما في وُجوه وأجوه وليس كذلك وإنَّما خصُّوا البدلَ ببعضِ المواضع فيقال آلُ الملك يريدون أشرافَ قومه ولم يقولوا آل الخياط وآل الإسْكاف وهذا حكُم فَرْع الفَرْع ألا ترى أنَّ التَّاءَ في القَسَم لَمَّا كانت بَدَلاً عن بَدَلٍ خَصُّوها بأفضلِ الأسماء فقالوا تالله ولم يقولوا تربِّك ولا غيرَ ذلك

فصل
في إبدالِ الهمزةِ من العين قد جاءَ ذلكَ في بعضِ الاستعمال فالوجهُ فيه أنَّ الهمزةَ والعينَ متجاورتان في المنخْرَج فمن ذلك قولهم في عُباب أُباب ويجوزُ أنْ تكونَ الهمزةُ أصلاً من قولهم أبَّ للشيء إذا تهيّأ له وعُبَاب البحر مُعْظَمه ومعنى التهيؤ موجودٌ فيه وقالوا عُفُرَّة الحَرِّ وأُفُرَّتُه والهمزةُ بدلٌ من العين ويجوزُ أنْ تكون أصلاً من قولهم أفِر يأفِر أفْراً إذا إدا وأصلُ الكلمة من الشدِّة والمعنيان يجتمعان فيها ويُؤْنِّس بإبدال العينِ همزةً إبدالُ الهمزةِ - عَيْناً في مثلِ قولِ الشَّاعر من - الطويل
(أَعَنْ ترسَّمْت مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلةً ... ماءُ الصِّبابَةِ من عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ)

والوجْهُ فيه أنَّ العينَ تَقْرُب من مخرج الهمزةِ وهي أبْيَنُ من الهمزة ففرّوا إليها خُصوصاً عند اجتماعِ الهمزتين

ذِكْرُ إبدال الألف

وقد أُبْدِلت من حُروفٍ عِدّةٍ فمن ذلك الوَاوُ واليَاءُ إذا تحركتَا وانفتحَ ما قبلَهما قُلِبا ألفين عينين كانتا أوْ لامَيْن وقد خرجَ عن هذا الأصل أشياءُ لم تُقْلَب فيها لعللٍ نذكرها إنْ شاءَ اللهُ تعالى وإنَّما كانَ الأصلُ القلبَ لأنَّ كلَّ واحدةٍ من الواوِ والياءِ مُقَدَّرَةٌ بحركَتين لِمَا ذُكِر في غير هذا الموضع فإذا انضمَّ إلى ذلك حَرَكَتُها وحركةُ ما قبلَها اجتمعَ في التقديرِ أربعُ حركاتٍ متواليات في كلمةٍ وذلكَ مُسْتَثْقَلٌ وقد تجنَّبوا ما هو دونَه في الثِّقل كاجتماعِ المِثْلين نحو مَدَّ وشدَّ واصله مَدَد وشَدَد فأدْغَموا فِراراً من ثِقَل التَّضْعيف وقيلَ إنَّ الياءَ والواو إذا تحركتا صارت كلُّ واحدةٍ منهما بمنزلة حرفِ مدٍّ وبعض حرف مدٍّ آخر أو بمنزلة حرفي مدٍّ قالوا والمفتوحةُ كواوٍ وألف والمكسورةُ كواوٍ وياء والمضمومةُ كواوين وهكذا حكم الياء واجتماعُ حروف المدِّ يُسْتَثْقَل النّطقَ به فلذلك قلبوهما إلى الألفِ فإنْ قيل لِمَ شَرَطوا انفِتاحَ ما قبلَهما ولِمَ قلبُوهما ألِفاً دونَ غيرِه قيل إنَّما كانَ كذلك لأنَّ الغرضَ قلبُهما إلى حرفٍ يمتنعُ تحريكُه وليسَ إلا الألف إذْ لو كان القلبُ إلى حرفٍ متحرِّك لكانَ القلبُ عبثاً والألفُ لا يكونُ ما قبلها إلاَّ مفتوحاً ويترتَّب على هذا مسائل

مسألة

لا فَرْقَ فيما ذكرنا بين أن يكونَ الحرفان عينين أو لامين مثل بابٍ ودارٍ

وناب وعاب والعَصَا والرَّحى
فإنْ قيلَ إذَا كانتِ الواوُ والياءُ لاماً كانت حركتُها عارضةً فلِمَ قلبتا
قيل حركةُ الإعرابِ لازمةٌ وإنَّما تُحذَفُ في الوقْف وهو عارضٌ
والأصلُ الوَصْلُ فأمَّا الحركةُ العارضةُ على التحقيق فلا يُقْلَب
الحرف لها كقولك (وَلَو انَّهم) في لَوْ أنَّهم (ولا تَنْسَوُا الفَلْلَ
الفضل بينكم) و (لَتَرَوُنَّها) (فَإِمَّا تَرَيِنَّ)
مسألة
إذا تحرَّكتِ الواوُ والياءُ وانكسرَ ما قبلَهما أو انضمّ نحو عِوَض وسُوَر
لم تنقلبا لأنَّ شرطَ انقلابِها قد فُقِدَ وهو انفتاحُ ما قبلَهما لينقلبا ألفاً
غذ لا فائدةَ في انقِلابهما إلى الياء والواوِ الْمُجَانِسَيْن لحركةِ ما
قبلهما ولأنَّ القلبَ يُفْضي بهما إلى مَثْلِهما

مسألة
إنَّما صحَّت الواوُ والياءُ في الغَلَيان والنَّزَوان لوجهين
أحدهما أنَّ ذلك يُفْضي إلى حَذْف إحدى الألفين لاجتماعهما فيبقى
اللفظُ النَزان والغَلان فيلتَبِسُ بما نونُه أصلٌ كالأمان والضَّمان
وكذلك الصَّمَيَان
والثَّاني أنَّ هذا البناءَ لا يُشْبِه أبنيةِ الفعل والتَّغييرُ بابُه الأفعالُ فَمَا لا
يُشْبِهُه يَخْرُج على الأصل وأمَّا الطَّوَفَان والْجَوَلان ممَّا عينُه معتلَّةٌ
فصحَّت لوجهين
أحدهما أنَّ هذا البناءَ قريبٌ من بابِ الغَلَيان والنَّزَوان فحملت
الصِّحَةُ عليه للوجْهَيْنِ المذكورين
والثَّاني أنَّ الواوَ لو قُلِبت ألفاً لاشتَبه فَعَلان بفاعال فاجْتُنب لذلك
مسالة
إنَّما صحَّت الواوُ والياءُ في غَزَوا ورَمْيَا لئلا تَنْقَلب ألفاً فتُحذَف إحدى
الألِفَيْن فيصيرَ كلفظ فِعْل الواحدِ

مسألة
إنَّما صحَّت الواوَ في اجْتَوَرُوا وبابه لأنَّه في حْكم تجاوروا إذ لا فَرْق بينهما في المعنى ولا موجب للقلب في تجاوروا فَحُمل اجتوروا عليه وهكذا حَوِل وعَوِر لأنَّ الاصلَ احولّ واعورّ وهذا لم توجَد فيه علّةُ القلب فكانَ التصحيحُ دليلاً على هذا الأصل
مسألة
إنَّما صحَّت الواوُ في خَوَنه وحَوَكة لوجهين
أحدهما أنَّ تاءَ التأنيث بعدَّتْه من شبه الفعل فخرجَ على الأصل
والثَّاني أنَّ ذلك أُخْرِجَ على الأصل تنبيهاً على أنَّ أصلَ البابِ كلّه التصحيحُ وعلى ذلك جاء استحوذَ ووجهه وقد قالوا حاكَه وخَانَه فأجروه على القياس
مسألة
إنَّما صحَّتِ الواوُ في الهَوَى والنَّوَى لئلا تُحذَفَ أحدُ الألفين فأمَّا صحتها في

نَوَوِيّ فلئلاّ يتوالى إعلالان وذلك أنَّ أصل الواو الثانية ياءٌ أُبْدِلت ألفاً ثم أُبْدِلت واواً لأجل النَّسب ولأنَّها لو أُبْدِلت ألفاً لصارَ لفظُها فاعيلا فيلتبس ولأنَّها لو صحَّت قبل النَّسَبِ بقيت على صِحَّتها
مسألة
إذا سُكِّنت الواوُ والياءُ وانفتحَ ما قبلَهما لم تُقْلَبا لزوالِ الْمُوجِب للقلبِ وهو الحركةُ وقد جاء ذلك شاذاً قالوا في طيّء طائيّ وفي الحيرة حارِيّ وفي زِبْنِيَة زَبَانيّ لأنَّ الألفَ على كل حالٍ أخفُّ منهما وقد وقَعَ في زِبْنِية تغييران فتحُ الباء وقلبُ الياء فأمَّا دوِيَّة فقد قالوا فيها داويّة فقالَ قومٌ هي لغةٌ وقيل أُبْدِلت الواوُ الأولى ألفاً وقيل الألفُ زائدةٌ ووزنُها فاعيلة وفيه بُعْدٌ لأنَّ ذلك من أبنيةِ الأعجمي وممَّا صحَّت فيه الواوُ القَوَد والأوَد نُبّه بذلك على أصلِ الباب

إبدالُ الألف من الهمزة
إذا اجتمعت همزتان وسُكِّنت الثانيةُ وانفتحتِ الأولى أُبْدِلت الثانيةُ ألفاً ألبتة نحو آدم وآخر وفي الفعل نحو آمن وآزر وإنما كانَ كذلك لأنَّ الهمزةَ إذا انفردت ثَقُل النُّطْقُ بها فإذا انضمَّ إليها أخرى تضاعَف الثِّقَلُ وإذا تَصَاقَبا وسُكِّنت الثانيةُ ازدادت الكُلْفة بالنّطق بهما لا سيّما إذا أراد النطقَ بواحدةٍ بعدَ أخرى ومن هنا وَجَب الإدغامُ في المثلين والإدغامُ هنا مستحيلٌ والحذفُ يُخلُّ بالكلمة فتعيّن المصيرُ إلى إبدالِ الثانية ألفاً لانفتاح ما قبلها ولا يصحّ تَلْيينها لأنَّ الهمزةَ المليَّنةَ في حكم الهمزةِ المحقَّقة ولا يصحّ إبدالُ الأولى ولا تَلْيينها لتعذُّرِ الابتداءِ بالألفِ وما يقْرُب منها وإذا صغّرتَ آدمَ أو جمعته أبدلت الألفَ واواً فقلت أُوَيْدم وأوادِم كما تقول

في ضارب ضُويرب وضَوارب ولا يجوزُ تحقيقُ الثَّانية في التصغير والجمع لما ذكرنا من الثّقل وأنَّ حركتها عارضةٌ
مسألة
إذا سُكِّنت الهمزةُ وانفتحَ ما قبلَها وانفردت جازَ تحقيقُها نحو رأس وكأس ومأتَم وجاز إبْدالها ألفاً تخفيفاً إلاَّ أنْ يقعَ ذلكَ في الشّعر مقابلاً لرِدْفٍ فإنَّه يلزمُ إبدالُها ألفاً لتستقيمَ الأرداف مثلُ أنْ يقعَ في آخر البيت ناس وفي آخِرِ آخَرَ راس فالإبدال في رأس لازمٌ لما ذكرنا وإنْ وقعَ في آخرِ بيت درهم في آخِر آخَر مأتم فالجيّدُ تحقيق الهمزةِ وقال بعضُهم يجوزُ إبدالُها فيكونُ بيت مؤسَّساً وبيتٌ غيرَ مؤسس في قصيدةٍ واحدة

مسألة
الألفُ في قولهم أإدني من فُلانٍ بمعنى أنْصِفْني بدلٌ من الهمزةِ وفي الهمزة المبْدَلِ منها وجهان
أحدهما بدلٌ من عَيْنٍ والأصلُ أعدني لأنَّهم قالوا ذلك وقالوا أيضاً استَأدَيْت أي استَعْدَيت من العَدْوَى
والثاني هي بَدَلٌ من الهمزةِ ثُمَّ فيها وجهان
أحدهما هي أصلٌ من الأداة وهو ما يُسْتَعان به على العمل
والآخر هي بَدَلٌ من الياء في يدٍ لأنَّهم يقولون يَدَي وأدْيٌ وهذه الهمزة بدلٌ من الياء والمعنى كن أيداً عليه
وقال المبرِّد هي من الأيد والأد وهو القوّة وهذا لا يصحُّ إلاَّ أنْ يُدَّعى فيه القلب وهو تحويل الياءِ إلى ما بعد الدال فأمَّا من غير قَلْبٍ فلا يجوزُ لوجهين
أحدهما أنَّه لو ارادَ ذلك لقالَ أأْيدني كما يقول أطْيبني فتصَحَّحُ الياءُ
والثاني أنَّ الدال مكسورة فدلَّ على أنَّ لامَها معتلَّةٌ ولامُ الأيْد صحيحة
إبدالُ الألف من التَّنْوين والنُّون

قد أُبْدلتِ الألفُ من التنوين في النَّصْبِ نحو رأيتُ زَيْداً والوجهُ في ذلك أنَّ التَّنْوينِ والنونَ غنّةٌ تُشْبه الواوَ فكأنَّ الواوَ وقعت بعدَ فتحةٍ فأبْدِلت ألفاً وقَصِدَ بذلك الفَرْقُ بين النَّصْب وبينَ أخَويه وخَفَّ ذلكَ على ألسِنَتِهم ودَلُّوا به على العناية بالتَّنْوين والإعْراب وقد أُبْدلت من النونِ الخفيفةِ في التوكيد نحو اضربَا في الوقف لأنَّها أشْبَهت التنوينَ فس سُكُونِها وزيادتِها وانفِتاح ما قبلَها واختصاصِها بالأفعال كما أنَّ تلك مختصّةٌ بالأسماء
وأُبْدِلت أيضاً من نون إذَن الناصبةِ للفعل تشبيهاً بالتنوين والنُّون الخفيفة وجوازِ الوقْفِ عليها وسواءٌ عَمِلت أو أُلغيت وقال الفرّاء إذا أُعملت لم تُبْدَلُ لئلا نلتبسَ بإذا الزَّمانية وإنْ أُلغين جازَ إبدالُها لأنَّها في ذلك الموضعِ لا تلتبسُ بالزَّمانية

إبدال الياء

قد أُبْدِلت من حروفٍ كثيرة منها مَقيسٌ ومنها شاذٌّ ونحن نذكرها

مُرَتَّبةً
فصل
في إبدالها من الهمزة

إذا سُكِّنتِ الهمزةُ وانكَسَرَ ما قبلَها جازَ إبْدالُها ياءً ولم يلزمْ نحوِ ذِيب ووَجْهُ ذلك أنَّ الهمزةَ مستثقَلَةٌ ويَزْدادُ ثِقَلُها بانكسارِ ما قبلَها وهي من حروفِ البَدَل فأبْدِل منها ما هو مُجانِسٌ لِمَا قبلَها وهو الياء وتَخْفيفُها كإبْدالها ههنا وهو جعلُها ياءً خالصة كما كانّ ذلك في آدم ومن ذلك جاءٍ الأصلُ فيه جايئ فأبدلت

الهمزةُ لِما ذكرنا واختلفوا في كيفية ذلك فقال الخليل تُقدَّمُ الهمزةُ التي هي لامٌ على المُبْدَل من العين فتصيرُ على وزن فَالع ثم تصير الأخيرةُ ياءً وإنَّما قالَ ذلك لأنَّها ياءٌ في الأصل وقعتْ بعدَ الألف فَصُيِّرتْ همزةً فإذا وقعتْ طَرَفاً لم تُغَيَّر لعدمِ المُغيِّر ولو لم تُغيَّر لاجتمعَ همزتان وإذا أُخِّرَت لم تَجْتَمِعا ثم يلزمُ من عدم النَّقْلِ توالي إعْلاَلَيْن وهو إبْدال العينِ هَمْزَةً وإبدالُ اللامِ ياءً وإذا نُقِلَ لم يَلْزَم ذلك
وقال غيرُه تُبْدَلُ اللاَّمُ ياءً من غيرِ نَقْلٍ لأنَّه يلزمُ من النَّقْلِ تأخيرُ حَرْفٍ عن موضعِه وردِّه إلى أصلِه وذلك إعلالان أيضاً وإقرارُ الكلمة على نَظْمِها أوْلى وعلى هذا الخلافِ يترتبُ جمع جائي وجائية وقد أُبْدِلت الياءُ من الهمزةِ في إيمان وإيلاف لسكونها وانكِسار ما قبلها إبدالُ الياء من الألف
إذا وقعتِ الألفُ في مَوْضعٍ ينكسرُ ما قبلها قُلبتْ ياءً لاستحالة بقائِها بعدَ

الكسرةِ فقلبتْ إلى ما يُجانِسُ الكسرةَ نحو قِرْطاس وقَرَاطِيس
فإنْ وقعت قبلها الياءُ السَّاكنةُ قُلبتْ أيضاً نحو تَصْغِير حِمار تقول
فيه حُمَيِّر وههنا قد أُبْدِلت الألفُ ياءً وحُرِّكت الياءُ لسُكُونِها وسكونِ
ياءِ التصغير قبلها
فصل
وقد أُبْدِلت الباءُ ياءً إذا تكررت نحو لبَّبَ تقول لبيتُ فالياء بَدَلُ الباء
الثَّالثة وإنَّما فَعَلوا ذلك كراهيةً لاجتماعِ الأمثالِ
فأمّا لبيك ففيه قولان أحدهما هوَ من هذا البابِ وأصلُه من ألبّ
بالمكانِ إذا أقام به
والثاني تثنيةُ لبّ

والأوّلُ أقْوى والدليلُ على ذلك قولُهم في الفعل من لبّى تَلْبيةً وقد
تُبْدَلُ الباءُ وإنْ لم تتكَرَّر ثلاثاً نحو تَلْبِيةً وأصلُها تَلْبِيَةً وكذلك جميعُ
حُروفِ المعجم إذا تكرَّرت في نحو ما ذكرنا نحو شدّدت وشدّيت
وتقضض البازي وتقضّيالبازِي وتظنّنت وتظنّيت فأمّا قَصّيت أظْفَاري
ففيه وَجْهان
أحدهما الياءُ بَدَلٌ من الصَّاد على ما ذكرنا
والثَّاني أصلُها واو والمعنى تتَّبعتُ أقصاها وهذا كما تقول تقصَّيت
الكلامَ إذا استقصيتَ أقسامَه وأمَّا قولهم تسرّيتُ في النِّكاحِ ففيه
وجهان
أحدهما هو مِنْ هذا الباب وهو مأخوذٌ من الشِّرِّ وهو النِّكاحَ يقال
للذّكِر سرّ

والثَّاني هي تفعَّلتُ من سراة الشيء أي خياره وكلّ هذه الأشياء لا يلزمْ فيها البدَلْ بل هو جائزٌ

فصل

وقد أُبْدِلت الباءُ ياءً وإنْ لم تتكرر البتةَ في الشِّعْر شاذاًّ كقول - الشَّاعر من - البسيط

(لَهَا أشاريرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُه ... مِنَ الثَّعالي وَوَخْزٌ مِنْ أرَانِيها)

يريدُ الثعالب والأرانب وقالوا ديباجٌ والاصل دِبّاج في قول مَنْ جَمْعَهُ على دَبابِيج وقد قالوا دَيَابِيج أيضاً فعلى هذا لا إبْدالَ وكذلك أبدلُوا السينَ ياءً في خَامِس وسَادِس فقالوا خَامي وسَادِي وهو شاذٌ وموضعه الشعر

فصل

في إبدالِ الياءِ من الرّاء قالوا قِيراط والأصلُ قِرّاط لقولهم قَراريط وقُرَيْرِيطَ والوجْهُ فيه ما تقدَّمَ من تَجَافي التَّكْرير ويزيدُه هنا حُسْناً أنَّ في الرَّاء

في نفسِها ضَرْباً من التكرير فإذا كانت مُشَدَّدةٌ صارتْ في حكم أربعِ ياءات فازدَادَتْ ثِقَلاً ففرْ منه إلى ما هو أخفُّ

فصل

في إبدالِ الياءِ من النون قالوا دينار والأصل دِنَّار لقولهم دَنَانِير ودُنَيْنِير وشيءٍ مُدَنّرٌ مَنْقُوشٌ على شَكْل الدّينار والوجهُ فيه ما تقدَّم ويؤكِّدُه أنَّ النُّونَ تشبه الواوَ في غُنَّتها وتُثقِّل بالتَّشْدِيد فيزدادُ ثِقَلُها فإذا انكسَر ما قبلَها حُوِّلت إلى الياء

مسألة

قد أبْدِلت الياءُ من الواو إذا سُكِّنت وانكَسَر ما قبلها نحو مِيزان ومِيعاد والعلّةُ في ذلك أنَّ الواوَ من جنْسِ الضمَّةِ فإذا سُكِّنت

ضَعُفَتْ قليلاً والكسرةُ قبلها من جِنْسِ الياءِ وتخليصُ الواوِ السَّاكنةِ بعد الكسرة ثقيلٌ جداً فجذبَتْها الكسرةُ إلى جِنْسها وكانَ ذلك أخفَّ على اللِّسان وهكذا إنْ وقعتْ عَيْناً نحو رِيح وَقِيل وَعِيد لأنَّ الأصلَ في الرِّيح الواو لأنَّها من الرَّوْح وهو السِّعَة ومنه رَاح يَرُوح رَوَاحاً إذا ذَهَب وجَمْعُها أرْوَاح وقد حُكي فيها شاذاً أرْيَاح وهو كالغلط فأمَّا رِياح فعلى

القياس وهو من بابِ حَوْض وحِياض وذلك مما أُبْدِلت الياءُ فيه من الواوِ بخمس شرائط
أحدِها أن تكونَ الواوَ ساكنةً في الواحد
والثَّاني أنْ تقعَ بعدَها الألفَ
والثَّالثُ أن تقعَ بعدَها الألفَ
والرَّابعُ أنْ يكونَ لامُ الكلمة صحيحاً
والخامسُ أنْ يَنْكَسِرَ فاءُ الكلمة
وإنّما شرطوا ذلك لمعانٍ تَقْتَضيه أمَّا الكَسْرَةُ فَلِبُعْدِها من الواو وقُرْبِها من الياء وأمَّا سكونُ الواوِ في الأصلِ فَلِبَيان ضَعْفِها وأمَّا اشتراطُ الجَمْعِ فلئلا يجتمعَ ثِقَلُ الواو مع ثِقَلِ الجَمْع وأمَّا اشتراطُ تعقّبِ الألف إيَّاها فَلأنَّ الألفَ أقربُ إلى الياء منها إلى الواوِ وأمَّا صِحَّةُ اللاَّمِ فَلِئلاّ يكثرَ الإعلالُ وعلى هذا صحّت في عَوَانٍ لأنَّه واحدٌ ولم تَنْكَسِرِ الفاءُ وكذلك صَوْغ وصحّت في الجمعِ المعتلِّ اللامِ نحو رِواء جمع راوٍ من الماء

مسألة

الأصلُ في عِيد الواو لأنَّه من عَاد يعودُ عَوْداً فأُبدلت الواوُ ياءً لِمَا

ذكَرْنا من قبلُ فإنْ قيلَ فقدْ قالوا في الجمعِ أعْيَاد لا غير فأعلّوا على خلاف أرْواح قيل جَعَلوا البدل لازِماً نفياً للّبْس لأنَّهم لو قالوا

أعْوَاد لالتبسَ بجمع عُود وكذلك قالوا في التصغير عُيَيْد وفي تصغير عُود عُويد للفَرْقِ ولم يوجد مثلُ ذلك في رِيح

مسألة

إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسُبِقت الأولى بالسّكون أُبْدِلت ياءً وأُدغم الأول في الثاني نحو شَوَيتُ شَيّاً وطويتْ طيّاً والعلّة في ذلك أنَّ الياءَ أخفُّ من الواو وتخليصُ الواو ساكنةً عن الياء مُسْتَثْقَلٌ فأبدلت الواوُ ياءً طلباً للتخفيف ولَمَّا اجتمعا وتماثَلا أُدْغِم الأوَّلُ في الثَّاني فحصَّلَ بذلك ضربٌ من التَّخفيف أيضاً

مسألة

قد أُبْدِلتِ الواوُ ياءً في أفْعِل مما لامُه واوٌ نحو دَلْوٌ وأدْلٍ وحَرْ وأجْرٍ

والعلّةُ فيه أنْ خروجَه على الأصل مُسْتَثْقَل لاجتماع الضمّةِ والواو وكونِها طرفاً وطريقُ الإبدال أنْ أبدلوا من الضمّةِ كسرةً فوقعت الواوُ بعدَ الكَسْرَة فجذبتَها إلى جِنْسِها وهو الياء ومما جاءَ من المصادرِ من ذلك عُتَيّ والاصل عُتوّ فأبدلوا من الضمَّةِ كسرةً فانقلبتِ الواوُ ياءً لسُكُونِها وانكسارِ ما قبلَها ثمَّ وقعتِ الواوُ الثانيةُ بعدَ ياءٍ وكسرةٍ فأُبْدِلت ياءً وأدْغمت الأولى فيها ومن العربِ من يَكْسِر العينَ إتْباعاً وأما بُكيّ فجمعُ باكٍ والأصلُ بكُوْيٍ فأبدلَ من الضمّة كسرةً ومن الواو ياءً ثم عمِل في ذلك ما تقدَّم

مسألة

الأصلُ في ياءِ غَازٍ وغَازيَةٍ ومَحْنِيةٍ الواوُ وإنَّما أُبْدِلت وإنْ كانت متحركةً لثلاثةِ أوجهٍ

أحدها أنَّ حركتَها حركةُ إعرابٍ فهي كالحركةِ العَارضةِ ولذلك يُسَكّنُ أمثالُها في الوقْفِ والعارضُ غيرُ معتدّ به ولَمَّا تقررَ إبدالُها قبلَ دخول الهاءِ بقيت على حالِها لأنَّ تاءَ التَّأنيث في حكم المنفَصِل

الوجه الثاني أنَّ لامَ الكلمة موضعُ التغيير وفي الواو بعد الكسرة وإنْ تحرَّكت نوعُ ثِقَلٍ وذلك كافٍ لقلَبِها
والثَّالث أنَّ حركاتِ الإعْراب تَعْتَوِرُ على لامِ الكلمة فلو تُرِكت الواوُ لضُمَّت وكُسِرت وهما مُسْتَثْقلان بعدَ الكسرة ولذلك سُكِّنت ياءُ المنْقُوص فيهما وثِقَل الواو بذلك أكثر ثم حُمل الفتح عليهما

مسألة

قد أُبْدِلت الواوُ ياءً في عِصيّ وأصله عُصُوّ فأُبدلت من ضمّة الصاد كسرةً لتنقلبَ الواوُ ياءً ثم عُمِل في ذلك ما ذكرناه في عُتوّ ومنهم مَنْ يكسر العينَ إتْبَاعاً

مسألة

الأصلُ في قيل ضمّ القاف وكسرُ الواو مثل ضُرِب فاسْتُثْقِلت الكسرةُ على

الواو بعد الضمَّة كما تُسْتَثْقَل ضمّةُ الياء بعد الكسرة فنقلت كسرةُ الواو إلى القافِ فسكِّنت الواوُ وانكسرَ ما قبلها فأُبْدِلت ياءً لما ذكرناه في ريح ومنهم مَنْ قال كُسِرت القافُ مِنْ غير نقلٍ إليها وسكِّنت الواو ومِنَ العربِ مَنْ يُشِمُّ القافَ شيئاً منَ الضمّ مع بقاءِ الياء تنبيهاً على الأصل ومنهم مَنْ يُبْقي الضمّةَ ويسكّن الواوَ فيقول قُوْل وهذا القائلُ يقلبُ الياءَ واواً فيقول بُوعَ لسكونِها وانضمامِ ما قبلها

مسألة

الأصلُ في دِيمة الواو يقال دوّمت السحابةُ إذا دام مطَرُها ثم عُمِل فيها ما عُمل في ريح

مسألة

إذا كانت الواوُ مشدَّدةُ وانكسرَ ما قبلَها فالأصلُ صحّتُها لتَحَصُّنِها

بالإدغام وقد شذَّتْ أشياءً فجاءت على الإبدال قالوا ديوان فأبْدَلُوا الواوَ الساكنةَ ياءً والأصلُ دِوَّان لقولهم دُوَيْوِين ودَوَاوين ودُوّن الشعر
مسألة
الياءُ في شيراز فيها اختلافٌ فقالَ قومٌ هي زائدةٌ عن بدلٍ وأصل

من شرز ولهذا قالوا في الجمعِ شَياريز وفي التصغير شييريز وقال آخرون أصلها شرّاز فابدل من الراء الأولى ياءً كما فُعل ذلك في قيراط وقال آخرون أصلُها واوٌ ولأنَّهم قالوا شواريز وشُويريز ومن هؤلاء القائلين مَنْ قال الواوُ بدلٌ من الرّاء وليسَ بشيء إذْ لو كانت كذلك لرجعت في الجمعِ والتصغيرِ وإنَّما الواو فيه زائدةٌ للإلحاق بشِمْلال وليس لفظُ شيراز مصرحاً بها في كُتب اللغة ولكن يُمكن أن يكونَ لها أصلٌ وذلك أن الشَّرْزَ والشَّراسة غِلظُ الخلق والشيرازُ لبنٌ فيه غِلَظ
مسألة
الياء في ذُرِّيّة فيها ثلاثةُ أوجه
أحدها هي زائدةٌ من غيرِ بَدَل وهي فُعْليّة من الذرّ

والثَّاني هي بدلٌ وفيما أُبدلت منه ثلاثةُ أوجه
أحدها من الرّاء وأصلها ذرّوة فأبُدلت الرّاءُ واواً ثم أُبدلت من الضمَّةِ كسرةً فانقلبت الواو الأولى ياءً والثانيةُ كذلك ثم أدغمَ الأوَّل في الثاني ويجوز أن يكون وزنها فُعْليلة ثم عِمل بمقتضى القياس
والثَّاني أنْ تكونَ من ذَرَا يذرو فيكونُ وزنُها فعّولة أو فعّيلة ثم عمل فيه بمقتضى القياس
والثَّالث أن يكونَ من ذَرَأ يَذْرَأ فيكونَ وزنُها فُعَّوْلة أو فُعَيْلة على ما تقدّم ثم

أبدلتِ الهمزة واواً أو ياءً وعمل فيها بمقتضى القياس
مسألة
الياءُ في أَيْنَق وأيانِق بَدَلٌ من الواو لأنَّ ألفَ ناقة مُبْدَلةً من واو لقولهم اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ وخرجت في نِياقٍ مُبْدَلَةً من مَوْضِعها فأمَّا أيْنُق فأصلها أوْنُق مقلوبة عن أنْوُق ووزنها أعْفُل وأبْدِلت الواوُ السَّاكنةُ ياءً لاطِّرادِ البَدَل فيها وايانق جمع أيْنُق
فصل
في إبْدالِ الواو وقد أُبْدِلت منَ الياء والألفِ والهمزة
أمَّا الياء فإذا سُكِّنت وانضمَّ ما قبلَها أُبْدِلت واواً نحو مُوقِن ومُوسِر والأصلُ

فيه الياءُ لأنَّه من اليَقين واليُسْر فإنْ تحرَّكت لم تُبْدل نحو مُيَيْقِن ومَيَاسر وإنَّما أُبْدِلت إذا سُكِّنت لأنَّها ضعفت بالسّكونِ ووُقُوعِها بعدَ الضمّةِ فتخليصُها عنها يشقّ على اللسان جداً فأُبْدِلت واواً لمجانستها الضمّة ومن ذلك الطُّوبى والكُوسى لأنَّهما من الطَّيب والكَيَس وهُما نظيرُ الرِّيح والقِيل
وأمَّا إبدالُ الواوِ من الألفِ فنحوُ قولِكَ في ضارب ضُوَيْرِب وفي ضاربة ضَوَارب وإنَّما أُبْدِلت في التَّصغير لانْضِمام ما قبلَها والألف لا تقعُ بعدَ الضمَّةِ كما لا تقعُ بعد الكَسْرة وأُبْدِلت واواً لتُجانسَ الضمّةَ قبلها ثم حُمِل حَالُها في الجمعِ على التَّصْغِير لأنَّ التكسيرِ والتصغير من وادٍ واحدٍ ولأنك لو أبْدَلْتَها ياءً فقلت ضَيارب لالتبسَ بجمعِ ضَيْرَب وبابه فإنْ قُلتَ فلِمَ ابدلْتَها قيلَ لَمَّا زيد في الجمع ألفٌ لم يمكنْ إقرارُ ألفِ فاعلِ لسكونهما وحذفُ إحداهما يُخلُّ بمعناه فأُبْدِلت لهذا المعنى
ومن ذلك ألفٌ فاعلَ إذا بُني لَمَّا لَمْ يُسمَّ فاعِلُه نحو ضُوْرِب في

ضَارَبَ وتُمودَّ الثوبُ في تَمَادّوا ومنه قوله تعالى (ما وُورِيَ عَنْهُما) وأمَّا إبْدالُها من الهمزةِ فإذا سُكِّنت الهمزةُ وانضمَّ ما قبلَها كقولِك في بُؤسٍ وَلُؤم بُوْسٌ ولُومٌ

فصل
في إبدال الميم
قد أُبْدِلت من النّونِ الساكنةِ إذا وَقَعَتْ قبل الباء نحو عَنْبر وشَنْباء هي في اللفظ ميمٌ وفي الخطّ نُونٌ والعلّةُ في ذلك أنَّ الميمَ فيها غُنّةٌ تَتَّصل بالْخَيْشُوم إذا سُكِّنت كالنون إذا سُكِّنت فإذا وَقَعَتِ النونُ قبلَ الباءِ اتَّصلتْ غُنَّتُها لمخرجِ الباء فَيَشُقُّ إخراجُها ساكنةً بلفظِها فَجُعلت الميمُ بدلاً عنها لِشَبَهِها بها ومُشاركَتِها الباء في المخرجِ فإذا تحرّكت النون صحَّت نحو الشَّنَب لأنَّها بِحركتِها تزول غُنَّتُها وتصيرُ من حروف اللّسان
وقد أُبْدِلت الميمُ مِنَ الواوِ في قَوْلهم فمّ واصله فَوْهٌ مثل فَوْز فَحُذِفت

الهاءُ اعتباطاً فبقي فُو واستحقَّت الحركة الإعرابية فلو قُلبت ألفاً لَحُذِفت بالتنوين وبَقِيَ الاسمُ المعْرَب على حرفٍ واحدٍ فأبْدَلوا منها حرفاً من جِنْسِها يشبه الواوَ ويتصوّر تحريكه والدليلُ على أنَّ أصلَه فَوْهٌ ما نذكره في باب الحذف والميم والواو من مَخْرجٍ واحدٍ فأمَّا - قولُ الفرزدق من - الطويل
(هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهما ... على النَّابحِ العَاوِي أشَدَّ رَجَام)
فقد جمعَ بين الميمِ والواوِ وفيه قولان
أحدهما أنَّه جمعَ بينَ البَدلِ والمبدلَ ومثلُ ذلك جائزٌ في البدَل دونَ العِوَض فوزنه الآنَ فمع

والقولُ الثَّاني أنَّ الميمَ بَدَلٌ من الياء التي هي لامُ الكلمةِ ثم قدَّمتها على العين فوزنه الآن فَلْع وفيه بُعْدٌ لأنّ الميمَ لا تُشْبه الهاء إلاَّ أنَّها في الجُمْلةِ من حروفِ الزيادة وفيها خَفَاءٌ فساغَ له أن يُبْدِل منها حرفاً أبينَ منها يُشْبه ما يشبهها وهو الواو فإنَّ الميمَ تشبه الواوَ والواوُ تشبه الهاءَ ولهذا أُبْدِلت منها في مواضع
- فأَمَّا قولِ العجَّاج من - الرجز
(... خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا)
ففيه وجهان
أحدهما أنَّه أقَرَّ ألفَ النَّصب مَعَ غيرِ الإضافة لأنَّ آخرِ الأبيات قد أُمِنَ فيه التَّنوين الحاذف للألف
والثَّاني أنَّه نَوَى الإضافة لِوُجُوبِ تَقْدِيرها فأراد في الحذف ما ثبت مع الإظهار
وقد أُبْدِلت الميمُ من لامِ الْمَعْرِفة قالوا في السَّفَر اِمْسَفَر وهو شاذّ وإنَّما جوَّزَه قربُ مخرج الميمِ منَ اللاَّم

فصل
في إبْدال النُّونِ
النُّون في صَنْعَاويّ بدل وفيما أبدلت عنه وجهان
أحدهما الواو في صنعاويّ لِشَبَه النُّون بالواو في الغُنَّة ولذلك أُدْغِمت فيها نحو

وَّاقِد ومَنْ وّعد ورَعْد وّبَرْق وفي أنّ كلِّ واحدةٍ منْهما ضميرُ الجمع

نحو قَاموا وَقُمْنَ وعلامةُ الجمع نحو قَامُوا إخْوَتُك وقُمْنَ جَوَاريك وهي علامةُ الإعراب كَنُونِ الأمثلة الخمسةِ نحو يَضْرِبان وأخواتها والواو في أبوه والزيدون فالنّون إذن بدلٌ من الواو والواو بدلٌ من الهمزةِ والهمزةُ بدلٌ من ألفِ التَّأنيث
والقولُ الثَّاني النُّونُ بدلٌ من الهمزة لأنَّها أشْبهت ألف التَّأنيثِ في حمراء لأنَّ ألفَ المدِّ وألفَ التَّأنيث في صَنْعاء كالألفِ والنُّون في غَضْبان وسَكْران لاشْتِراكهما في مَنْع الصَّرْف واختصاص أحدهما بالتأنيث واختصاص الآخر بالتذكير وفيه بعدٌ وهذا القياسُ بعيدٌ لأنَّ النونَ لا تُشْبه الهمزةَ ولم تُبْدَل منها في موضعٍ آخر وهذا الأصلُ يُشير إلى مسألةٍ مختلفٍ فيها وهي نونُ سكران وبابه فعند قومٍ ليست بدلاً من شيءٍ بل زيدت ابتداءً كالألفِ التي قبلها وهذا هوَ الصحيح لِمَا تقدَّم
وقال آخرون هي بَدَلٌ من همزة التأنيث كحمراء وبابها لِمَا تقدّمَ من مشابهتِها لها في باب مالا ينصرف وهذا بعيدٌ لوجهين
أحدهما أنَّ إبْدال الحرفِ مِن الحرف إنَّما يكونُ مع بقاءِ معنى الأصل والهمزة للتأنيث ونون غَضْبان تختصّ بالمذكّر وهما ضدَّان ومنع الصرف حكّم يُعلَّل بالشَّبَه لا بالإبدال

والثَّاني أنَّ النُّونَ في حَمْدان وعِمْران تؤثِّر في مَنْع الصَّرْف وليست بَدَلاً بل زيدت ابتداءً كذلك ههنا
مسألة
قَدْ أبْدلت النُّون من اللاّم في لعلَّ في لغة بني تميم فقالوا لعنّ وإنّما جاز ذلك لوجهين
أحدهما قربُ ما بين النونِ واللاّم
والثَّاني كثرةُ اللاّمات في لَعلَّ ففرّوا منها إلى النونِ وكانت النونُ ألينَ منها إذْ كانت تشبه حَرْفَ المدِّ

مسألة
ذهبَ قومٌ في ثُلُثَة إلى أنَّ النُّونَ بدلٌ من اللاّم والأصل ثُلَلَّة من قولهم تلّة إذا دَفَعه وهذا بعيدٌ لأنَّ الثُّلُثَة التمكّث والبقيةُ وذلك بعيدٌ من معنى الدفع والصحيحُ أنها أصلُ
وذهب قومٌ إلى أن النُّون في اللّغْنُون بدل من الدال في اللّغْدُود وهو بعيد والصحيحُ أنَّها لغةٌ

فصل

في إبدال التاء
قد أُبدلت منَ الواوِ إذا كانتْ فاءً ووقعتْ بعدَها تاءُ افتعل نحو اتَّعد واتَّزن والعلّةُ في ذَلك أنَّ الواوَ هُنا ساكنةٌ بَعدَ كسرةٍ وبعدها تاء وبينَ التَّاءِ والواوِ

مقاربةً لأنَّ التَّاء من طَرَفِ اللِّسانِ وأصولِ الثنايا وفيها نَفْخٌ يكاد يخرج من بين الثَّنايا إلى باطنِ الشَّفة والواو تخرجُ من بين الشفتين بحيثُ تكادُ تقربُ من باطنِ الشَّفة وإذا كان كذلك شقَّ إخْراجُ الواوِ ساكنةً قبْلَ التَّاء فحوّلت إليها وأُدْغمت
وهما أبدل الواو منه تاء أسْنَتُوا والأصلُ أسْنوُوا لأنَّه من سَنَة الجدب والأصل فيها سنوة وهذا البدلُ غيرُ مطّرد ألا ترى أنَّك لا تقول من أعْطُوا أعْطيوا
وقالَ بعضُهم أبدلتِ الواوُ ياءً ثم أُبدلت الياءُ تاءً على ما نذكره فأمَّا التَّاءُ في تُراث فَبَدَلٌ من الواوِ للعلّةِ التّي ذكرنا من مقاربةِ التاء للواو ويدلُّ على ذلك

أنَّه من ورثتُ والوراثة والموروث والوارث وكذلك تُخْمَة وهو من الوَخَامة وتُكَأة من توكأت وتُكلة من توكّلت ووَكَله ووكيل وتُهمة من

الوَهْم لأنَّ المتَّهِم يبني الأمرَ على مجرَّد الوَهْم وقالوا تَوْلَج والأصلُ وَوْلَج فَوْعل من الولوج وقالوا تَيْقُور وهو فَيْعول من الوَقار

تالله التاء بدلٌ من الواو وقد ذكرنا ذلك في باب القسم وقالوا هَنْتُ وهي من الواو لقولهم هَنَوات وفي التصغير هنيّة فالياء الثانية بدلٌ من الواو وقالوا بنْت وهي من البنوّة والأصل بِنْوَة فأبدلوا منها التاءَ وجعلوها على مثال جِذْع وعِدْل وخصّوا الإبدالَ بالتأنيث وليست التاءُ للتأنيث لأنَّها تَثْبُتُ في الوَقْفِ وقبلها ساكن وليست كذلك تاءُ التأنيث والتاءُ في

أخْت بدلٌ من الواوِ لأنَّها من الأخوّة وتقولُ في الجمع إخْوة وإخوانٍ ففعلوا فيها ما فعلوا في بنت ووزنها فُعْل مثل قُفْل فإنْ جمعتَ بنتاً قلت بَناتِ فحذفت لام الكلمة التي أبدلت في الواحدِ تاءً فوزنُها الآن فَعَات وإنْ جمعتَ أختاً قلتَ أخَوات فلم تَحْذفِ اللاَّمَ والفرقَ بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما بُنِي على مُذَكّره فمذكَّر بنات في الجمع بنون فلامُه محذوفة كذلك مؤنَّثِه والجمع في أخ إخوة من غير حذف كذلك مؤنَّثه
وتُبْدَل التاءُ من الواو في كِلْتا وأصلها كِلْوَى ووزنها فِعْلَى وقال الْجَرْميّ التاء زائدة ووزنها فِعْتَل
وحجَّةُ الأوّلين أنَّ الكلمةَ مؤنثةٌ لاختصاصها بتوكيد المؤنَّثِ والأصلُ أن يكونَ

للتأنيث علامةٌ والألفُ هنا تصلح لذلك والتاء قبلَها لا تصلُح للتأنيث لأنها تكونَ حشواً وزيادتُها في هذا المثال لا نظيرَ له وقد احتجَّ الجرْميّ بأنَّ الألفَ لو كانت للتأنيثِ لم تقلبْ في الجرِّ والنصب ياءً وهذا ليس بشيء لوجهين
أحدهما أنَّ القلبَ ههنا استحسانٌ وحَمْلٌ على ألفِ على وإلى كما أبدلت في المذكّر وهي لام الكلمة والمنقلبة في الجرِّ والنصب لا تكون لاماً
والثّاني أنَّهم قد قَلبوا ألفَ التأنيث ياءً فقالوا في سُعْدى سُعْدَيات لأجل الدَّليلِ المقتضى للقلبِ فكذلك هنا وقد ذهبَ قومٌ إلى أنَّ التاء فيها بدلٌ من الياء لأنَّ الإمالةِ في كلا جائزةٌ والأصل في مثل ذلك للياء
إبدال التاء من الياء
وهو قليلٌ لبُعْدِ مَخْرجِ الياءِ منها إلاَّ أنَّ بينهما مُشابهةً من وجهين أحدهما أنَّ في التاء هَمْساً وفي الياء خَفَاءً والمعنيانِ متقاربان
والثّاني أنَّ التَّاءَ تُشْبِهُ الواوَ من الوجه الذي ذكرْنا قبلُ وبين الياءِ والواوِ مُشابهةٌ في المدِّ والاعتلال وقلبِ كلِّ واحدةٍ منهما إلى الأُخرى ومرادَفَتِها إيَّاها في أرْداف الأبيات نحو سرحوت وتكريت وبين أُخْتَيهما وهما الضمَّةُ والكَسْرة تقاربُ بحيث جازَ وقوعُهما في الإقْواء في القصيدةِ الواحدة
فمن ذلك ثِنْتان والأصلُ ثِنْيان لأنه من ثَنَيْتُ وليس له واحدٌ من

لفظه وتقول هذا ثِنْيُ هذا
ومن هذا ذَيت وكَيْت والأصلُ ذيّة وكيّة بتشديدِ الياء والهاء المبدلة من التاء في الوقف فأبدَلوا من الياءِ الثانيةِ تاءً ثانيةً وصلاً ووقفاً والكلمتانِ مبنيّتانِ على الفتح لأنَّهما كنايتان عن الحديث المتَّصل بعضه ببعض تقولَ كانَ من الأمرِ كَيْتَ وكيتَ كما تقول كان من الأمر كَذا وكذا إبدال التّاء من السِّين
وهو ضعيفٌ وقد جاءَ منه شيءٌ قليلٌ ووجهه أنَّ التَّاءَ تشاركُ السينَ في الهمسِ وقُرْب المخرج فمن ذلك طست والاصل طَسّ لقولهم في تصغيره طُسَيْس وفي الجمع طِسَاس وقالوا أطسّة

وقد أُبْدِلت منها في ستٍّ والاصلُ سِدْس لقولهم سُدَيْسَةٌ وسُدَيْسٌ وأسْداس ثم أبدلت الدَّالُ تاءً لقربها منها في المخرجِ وأنَّها هنا ساكنة يَعْسُر النُّطْقُ بها قَبْل التَّاء فإذا فصلت بينهما عُدْتَ إلى الأصل
- وقالوا ناتٌ في ناس وأكياتٌ في أكْياس قال الشاعر من - الرجز
(يا قَاتَلَ اللهُ بني السِّعْلاةِ ... عَمْرو بنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ)
(غيرَ أعِفّاءَ ولا أكْياتِ)
يريد الناس ولا أكياس وحكى الأصمعيّ عن بعض العرب أنَّه قرأ (قل أعوذ بربِّ النَّات) في جميعها بالتَّاء

وقد أُبدلت التاء من الصاد قالوا في لصّ لصْتٌ والأصل الصّاد لقولهم تَلصّص عليهم وهو من اللصوصية وقد تجاوز بعضُهم الحدِّ - فأتى بها في الجمع قال الشَّاعرُ من - الكامل
(فتركْنَ نَهْداً عُيّلاً أبْناؤها ... وبَني كِنانةَ كاللُّصُوتِ المرَّدِ)
وقد أبدلوها من الطاء فقالوا فُسْتَاط وأقرّوها في الجمع

وأبدلوها بين الدال فقالوا ناقة تربوت والأصل الدال لأنَّها من الدُّرْبة إبدالُ الهاءِ من الياءِ
قالوا هذه والأصلُ هذي لأنَّ الألفَ في ذا من الياء فمنهم مَنْ يُبْدِلُها في الوقْفِ ومنهم مَنْ يُبْدِلُها في الحالين ومنهم مَنْ يَصِلُها بياءٍ في الوصْل والوجهُ في إبْدالها منها اجتِماعُهما في الخفاءِ وقربِ الهاءِ

من الألفِ الَّتي هي من حروفِ المدِّ وهي أختُ الياء في ذلك
وقالوا في دُهْدِيّة الْجُعَل دُهْدُوهة والأصل الياءُ لقولهم دَهْدَيْتُ الحجر

إبدال الهاء من الهمزة
قالوا في إيّاك هِيّاك وفي إنّك هِنّك
وفي أردت هَرَدْتُ وفي اراق هَرَاق والوجه في ذلك أنَّ الهمزةَ ثقيلةٌ والهاءَ خفيفةٌ وهي مصاقِبُتها في المخرج ومما يترتبُ على هذا
- مسألةٌ وهي قولُ امرئ القيس من - المتقارب
(وقَدْ رابني قولُها يا هَنَاهُ ... ويحَك ألحقت شرّاً بِشَرّ)

وفي هذه الهاء أقوال
أحدها هي بدلٌ من الواو التي هي لامُ الكلمة ووزنُها فَعال وقالوا في الجمع هَنَوات كأنّه قال يا هَناو فأبْدِلتْ ألفاً الواو هاءً لما تقدَّم في الياء ويُقوّي ذلكَ أن الواو حذفت قبلَ الإضافة وأبدِلت ألفاً في النَّصب وياءٌ في الجرِّ وذلك تصرّفٌ فيها وجعلُها هاءً تصرّفٌ
وقال آخرون أبدلت الواوُ ألفاً لوقوعِها طَرَفاً بعد الفٍ زائدة ثم أبدلت الألفُ هاءً لمشابهتها إيّاها في الْخَفَاء وقُربها منها في الْمَخْرج
وقال آخرون أبدلتِ الألفُ همزةً لما ذكرنا في كساء ثم الهمزةُ هاءً
وقال أبو زيد الهاءُ لمدِّ الصوت كما ألحقت في النّدبة أو للوقف والألفُ قبلها لام الكلمة وهذا المذهبُ ضعيفٌ لأنَّ ألفها تثبتُ في النَّصْبِ مع الإضافة ولا إضافة هنا إلاّ أنْ يُدْعى أنَّها أُتمّت كما جاء في أبٍ وهو قياس لو ساعدَه سماع وعندي فيها قولٌ حَسَنٌ وهو أن يكون هنّ أضيفَ إلى ياءِ المتكلِّم فصارت هني مثل أبي ثم نادى فأبدلَ من الكسرةِ فتحةً وأبدلَ الياء ألفاً إمَّا لالتقاء السَّاكنين وإمَّا لتحركها وانفتاحِ ما قبلها كما ذكرنا في قولك يا غُلاماه وهذا شيءٌ لم أجِدْه عنهم وهو قياسُ قَوْلهم في نَظائره

إبدال الهاء من الألف
قالوا في أنا أنهُ لقرب ما بين الهاء والألف في الخفاء والمخرج حتى قال الأخفشُ إنَّهما من مَخْرَجٍ واحدٍ وقالوا هُنَهْ والأصل هُنا
وقالوا الأصلُ في مَهْما مَامَا فأبْدَلوا من الألف الأولى هاءً في أحدِ القَوْلين وقد ذُكر في حروف الشَّرطِ وقد جاءَ في الشرطِ بعد مَهْ نريدُ بعدَ ما
وقد أبدلوا الهاءَ من تاء التأنيث في الاسماءِ نحو شَجَرة وقائمة ليفرقوا بين الوَصْل والوقْف
فصل
في إبدالِ الطّاء من التّاء
إذا كانت فاءُ افتعلَ حرفَ إطباقٍ وحروفُ الإطباق أربعةٌ الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ

والظَّاء قُلبت التاءُ طاءً فمنها ما ليس فيه إلاَّ لغةٌ واحدةٌ وهي الطّاء نحو اطَّلع ومنها ما فيه لغتان وهي الصَّاد نحو اصطَلَح واصَّلح ومنها ما فيه ثلاثُ لُغات وهي الظَّاء نقول اظطلم اظلم واطّلم
وأمَّا الضَّادُ ففيها لغتان تقولُ في افتعلَ من الضَّرْبِ اضْطَرَبَ واضَّربَ والعلّةُ في قلبِ التّاء طاءً أنَّ حروفَ الإطباقِ مستعليةٌ مَجْهورةٌ والتَّاء مُتَسفِّلةٌ مهموسةٌ والجمع بينهما شاقٌّ على اللسانِ فحوَّلوا التاءَ طاءٌ لأنَّها من مَخْرجها والطّاءُ مجانسةٌ لبقيّة حروفِ الإطباقِ
فأمَّا مَنْ قالَ اصّلح فأبدلَ من الطاء صاداً وأدغم ليكونَ العملُ من وجهٍ واحدٍ ولم يمكنْ قلبُ الصّادِ تاءً لئلا تبطُلَ قُوّةُ المستعليةِ وجهرُها ولا طاءً لأمرين
أحدهما أنَّ الطَّاء أختُ التَّاءِ في الْمَخْرَج وقد تَجنَّبوا قلْبَها إليها

فكذلك ما يقربُ منها
والثاني أنَّه كان يلتبِسُ بما فاؤه طاءٌ
وأمَّا اضْطَرب فالوجْهُ في قلبها طاءً أنَّها أقربُ إلى بقيّةِ حروف الإطباق لأنَّ الضَّادَ تليها والطاءَ بعيدةٌ منها فكانَ تحويلُ الطَّاءِ لقربها منها ومجانستِها لها وكذلك مَنْ قَلَبَها طاءً وأدغم وأمَّا ببيتُ زهير من - - البسيط
(ويَظْلِمُ أحْيَاناً فَيظَّلِمُ ...)
فَيَرُوىء الأوْجُه الثلاثةِ وبالنُّون أيضاً

فصل
في إبدال الدّال
قد أبدلت من تاء افتَعَلَ إذا كانتِ الفاءُ دالاً أو زاياً وعلّةُ ذلك أنَّ هذه الحروف فيها صَفِيرٌ وجَهْرٌ وشِدَّة والتاءُ مهموسةٌ رِخْوةٌ فإذا سُكِّن الحرفُ القويّ وبعدَه ضعيفٌ كانَ في إخراجِ القويّ بصفتِه وسكونِه وإتباعِ الضعيفِ إيّاه بلا فصلٍ كُلفةٌ شديدةٌ فَأُبدل من التَّاء حرفٌ يَقْرُبَ منها في المخرج ويقربُ من الحرف الآخر في الصِّفة وذلك هو الدَّالُ فإنَّها من مَخْرج التّاء فالدَّالُ في قولك دَرَأ ادَّرأ وأصله ادْتَرأ فقلبتَ التاءَ دالاً وأدْغمتَ الأولى فيها وأتيتَ بهمزةِ الوصْلِ لسكونِ الدال الأولى بسببِ الإدغام ولا يجوزُ قلبُ الدَّالِ هَنا تاءً وتركُ تاء الافتعال لئلا تبطلَ القوّةُ التي في الدَّال
وأمَّا الذالُ فكقولِك مِنْ ذَرَأ اذَّرأ والأصلُ اذْتَرَأ فقلبت التّاءُ دالاً والذَال دالاً لأنَّها قَرُبتْ منها وفُعل فيهما ما تقدَّم
وإنْ شئتَ قلبتَ التَّاءَ ذالاً لتجانس الذالَ تقول اذّرَأ وأمَّا افتعل من

الذِّكرُ فأصله اذْتَكَر فَحَوَّلتَ التَّاءَ إلى الدَّالِ والذالَ إلى الدَّال وأتيتَ بهمزةِ الوَصْلِ لِمَا تقدَّم وإنْ شئتَ حوَّلتَ الثَّاني إلى الأوْلِ فجعلْتَهما

ذالاً مشدَّدةً والأوّلُ أقوى
وأمَّا الزَّايُ فكقولِك من زَجَر وزَانَ ازْدَجَر وازْدَان والأصل التَّاء فحوَّلت إلى الدَّالِ لِمَا تقدَّم ولو قلبتَ التاءَ زاياً وأدْغَمْتَ جازَ فقلت ازّجر ومثله ازّان والأوَّلُ أقوى ولا يجوزُ قلبُ الزَّاي تاءً لئلا يبطلَ ما في الزَّاي من زيادةِ الصفات على التَّاء

مسألة

قالوا في تَوْلَج دَوْلَج فأبْدَلوا من التَّاء دالاً لَمَّا كَثُرَ إبْدَالُها منها في المواضعِ التي ذكَرْنا ويضْعُف أن يكونوا أبْدَلوا الواوَ ابتداءً دالاً لبعدها منها

مسألة

يقال وتِد بكسر التاء ثم تُسكّن على مثال كتِف وكتْف ومنهم مَنْ يُبْدِل التاءَ دالاً ويُدْغِمها لِمَا تقدَّم

فصل

في إبْدالِ الجيم

قد أُبدلت من الياء السَّاكنةِ في الشِّعر وهو كالضرورة وعلّةُ ذلك - أنَّها من مَخْرجها والجيمُ أَبْيَنُ منها وذلك كقول الشاعر من - الرجز
يا ربِّ إنْ كنت قبلتَ حِجّتجْ ... فلا يزالُ شَاحجٌ يأتيك بجْ ... أقْمَرُ)
(... نهّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِج
وأمَّا قولُ الآخر
(خَالي عَوَيْفٌ وأبو عَلِجٍ ... المُطْعِمان اللحمَ بالعَشِجْ)
(وبالغداةِ فِلَقَ البَرْنجْ ... يقلع بالودّ وبالصيصج) - 210
فإنَّه قدَّرَ الوقْفَ على الياءِ فسُكّنت ثمَّ أبدلَها جيماً مشدَّدةً ثم كسرَ بعد ذلك والقياسُ أنْ لا تبدَل المتحركةُ لأنَّها قويت وبانتْ بحركتها وأمَّا الصِّيصيّ فأصلها التخفيفُ لأنَّ الواحد صيصة خفيفة الياء وإنَّما شدَّد على لغة من يشدّد في الوقف نحو هذا خالدْ ثم كسَرها لما تقدَّم وأمَّا قول العجاج
(حتَّى إذا ما أمْسَجَتْ وأمْسَجا)

فالأصلُ أمستْ وأمسى فحذفت الألفُ من اللفظِ الأوَّلِ لسكونها وسكونِ التّاء بعدها فَلمَّا اضطُرّ عادَ إلى الأصلِ وهو الياءُ ولم يتركُها متحركةً لأنَّ حكمَها عندَ ذلك القلبُ فأبدلَها جيماً ليمْكِنه النطقُ بها فجمعَ بينَ أمرين
أحدهما ترك النطقِ بالياءِ المتحركةِ مع ما يقتضي قلبَها
وثانيهما الإتيانُ بحرفٍ من جنْسِ رويّ القصيدة ولا يلزم تغييرُه

فصل

في إبدال اللاّم
قد أُبْدِلت في أُصيلال والأصلُ أصيلان وإنَّما جازَ ذلك لقربِ مَخْرجها والمكبّرُ منه أصْلان والواحدُ أصيل ل مثل رَغِيف ورُغْفان وفيه أقوالٌ قد ذُكرت في باب التصغير فأمَّا إبدالُ لامِ التعريف إلى جِنْسِ الحرف بسببِ الإدغام فيُذْكَر في باب الإدغام

فصل
إذا أردتَ أنْ تزِنَ الكلمةَ بعد الإبدال ففيه قولان
أحدهما أنَّكَ تُعيدُها إلى الاصلِ ثم تزنُها على ذلك

والثَّاني أنها أنك تَزِنُها على لفظِها بعد الإبْدال ومثالُ ذلك إذا قيلَ ما وزنُ ازْدَجَر فتقولُ على المذهبِ الأوّل افْتَعَلَ وعلى المذهب الثاني افْعَلَ وتقولُ في ادّرأ افْتَعل وعلى الثاني افَّعَل وتقولُ في ازْدَان افْتَعَل وعلى الثّاني افْعَل وتقولُ في وِدّ فِعل مثل كِتْف وعلى الثاني فِلّ بتشديد اللاّم لأنَّكَ قلبتَ العين إلى لفظ اللاّم

باب الحذف

وهو على ضربين حَذْفٌ لعلّةٍ فيطّردُ أينَ وُجِدت وحذفُ لا لعلّةٍ فَيُقْتَصر فيه على المسموع
فالأوّل يكون في أحرف أحدُها الواوُ إذا وقعتْ بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ حُذفت كقولك في وَعد و وَزَن يَعِدُ ويَزِنُ وعلّة ذلك أنَّ الواوَ من جِنْسِ الضمّةِ وهي مقدَّرةٌ بضمَّتين والكسرة التي بعدها من جِنْس الياء التي قبلَها ووقوعُ الشيء بين شيئين يخالفانِه مُسْتَثْقَلٌ يُفَرّ منه لا سيّما إذا غلبَ الشيئانِ على الشيء الواحدِ وقد وُجِد ذلك ههنا لأنَّ الياءَ متحرِّكةٌ فهي كثلاثةِ حَركاتٍ والكسرةُ رابعةٌ والواو كحركتين والمُتَجانِسات أكثرُ فَغَلبتْ يدلُّ عليه أنَّهم استَثْقَلوا الخروجَ من كَسْرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ وهذا في حُكْمِهِ ولا بدَّ في الحكم الذي ذكرناه من تقييد الياء وبالفتحةِ لأنَّ الياء إذا ضُمّت تثبت الواو ك يُوعِد ويُولدُ إذا سمّيت الفاعلَ

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 354]

وعلّةُ ذلك أنَّ الواوَ جانَسَها ما قبلَها وهو ضمٌّ الياء فَقَوِيتْ لمجانستِها ولم يبقَ إلاّ الكسرةُ وحدَها فإنْ قيلَ فقد قَال بعضُ العرب وَجَد يَجِدُ بضم الجيم وقد حذف قيلَ الأصْلُ الكَسْرُ وإنَّما ضُمّت الجيم على الشُذوذِ بعدَ أن استقرَّ الحذفُ فإنْ قيل فقد قالوا وهَبَ يَهَبْ ووسِعَ يَسَع فحذفوا مع انفتاح ما بعدَها قيلَ الفتحةُ عارضةٌ والأصلُ الكسرُ وإنَّما فَتَحوا من أجلِ حَرْفِ الحلْقِ والعارضُ يُعتدّ به فإنْ قيلَ فقدْ قالوا يُولَد فأثبَتُوها مع اجتماعِ الضمَّةِ والواوِ إذا انفتحَ ما بعدَها فهلاّ استثقلوا الضمّاتِ قيل لا تَنَافُر بين المُتَجانِسات بلْ بينَ المتضادّات ولذلكَ لم يحْذِفوا الياءَ إذا وقعتْ بين ياءٍ وكسرة نحو يَسَرَ يَيْسِرُ ويَمَن يَيْمِنُ ويَئِسَ يَيْئَسُ وقد قال بعضهم يَئِسُ بياءٍ واحدةٍ بعدها همزةٌ وذلك شاذٌّ شَبَّهوا الياءَ فيه بالواوِ بسبب الهمزة

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 355]

فأمَّا ورِث يَرِثُ فلا يَنْقُضُ ما أصّلناه لأنَّ الواوَ قد وقعتْ بينَ ياءِ

مفتوحةٍ وكسرةٍ وإنَّما الشُّذوذُ في مجيء فَعِل يَفْعِل بكسر العين فيهما ليسَ مِمَّا نحنُ فيه فإن قيلَ كيف حذفت الواو في أعد وتعد ونعد ولا علة إذ ليس قبل الواو ياء قيل فَعلوا ذلك ليطّرد حكم الفعل المضارِع لاشتراكِ أنواعه وله نظائر فمنها أنهم حملوا نُكْرِمُ وتكرم ويُكْرِمُ على أكْرِم فإنْ قيلَ الواو في يوعِد قد وقعتْ قبل الكسرةِ ولم تُحذف قيلَ عنه جوابان
أحدُهما ما تقدَّم من أنَّ قبلَها ضمةً
والثاني أن الأصلَ يُؤوْعِدُ بهمزةٍ وقد حُذفت فلو حذفت الواوُ لأُجْحِفَ

بالكلمة فإنْ قيل فلِمَ حذفت في يَذَرُ قيل كان القياسُ كَسْرُ الذالِ إلا أنها فُتحت حملاً على يَدَع وقد ذكرتُ العلّةَ فيه
فصل
فإنْ انفتحَ ما بعدَ الواو نَحْو وَجَلٍ يَوْجَل لم تسقطْ لعدمِ العلّة ومن العربِ مَنْ يقلبُ هذه الواوَ ألفاً فيقول ياجَلُ وهو شاذّ والوجهُ فيه الفرارُ من ثِقَلِ الواوِ بعدَ الياء فقلبتْ حرفاً من جِنْسِ الفتحةِ قبلها ومنهم مَنْ يقلبُها ياءً ساكنةً لتُجانسَ ما قبلَها ومنهم من يكسر حرف المضارعة إتباعاً
فصل
كلُّ فعلٍ حُذفت واوه لوقوعِها بينَ ياءٍ وكسرةٍ حُذِفتْ في مَصْدره وعُوِّض منها تاءُ التأنيثِ نحو عِدَة وزِنة والأصل وِعْدَة فَحُذفت الواوُ هنا كما حُذفت في الفعل والوجْهُ في ذلك أنَّ الواوَ هنا مكسورةوقد أعلّت في الفعل فأعلّتْ في المصدر ليلازِمَها وكانت الكسرةُ فيها كالياءِ قبلَها في الفعلِ إلاَّ أنَّه عُوّض منها تَاءُ التأنيثِ لئلا يدخلَ الوهنُ بالكلِّيَّةِ على الأسماءِ التي هي الأصولُ وليست موضِعاً للتصريف
فإنْ حذفتَ التاءَ أعدتَ الواوَ مفتوحةً فقلت وَعْدٌ ووَزْنٌ لزوال عِلّة الحذفِ

فإنْ قيل فقد قالوا وِجْهةٌ فجمعوا بين العِوض والمعوّضِ ففيه وجهان
أحدهما ليست مصدراً بل هي اسمٌ للجهة المتوجَّه إليها
والثاني يقدّر أنَّها مصدرٌ ولكنْ خرجت على الأصل تنبيهاً على أنَّ القياسَ الإتمام في الجميع وهذا كما قالوا القَوَد والأوَد واسْتَحْوَذَ فلم يعلّوا لِمَا ذكرنا

فصل
في حَذْفِ الهمزةِ

فمن ذلك همزةُ أفْعَل إذا وقعتْ بعد همزةِ المضارَعةِ فإنَّها تُحذَفُ لئلاّ يُجْمَع بين همزتين خُصوصاً متحركتين فإذا كانوا لم يجمَعُوا بينَهما مع سُكُون الثَّانية فالحذفُ مع الحركةِ أوْلى وذلك نحو أكْرَمْتُ أُكْرِمُ والأصْلُ أؤكرِمُ مثل دَحْرَجْتُ أُدَحْرِجُ فحُذِفت الثَّانيةُ لِمَا ذَكَرْنا ولم تُحْذَف الأولى لِدَلالتها على الاستقبال والمتكلّم فأمَّا اسمُ الفاعل والمفعول نحو مُكرِم ومُكْرَم فالهمزةُ فيه محذوفةٌ لبنائِه على الفعل واشتقاقِه منه وليس كذلك مصدرُه فإنَّها لا تُحذَف فيه نحو الإكْرام فَأمَّا بقيةُ الافعال المضارعة فتحذَفُ فيها الهمزةُ طَرْداً للباب وكذلك اسمُ الفاعل والمفعول نحو ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ ومصدرها خارجٌ عن الأصل وهو أحدُ ما يدلُّ على أنَّ الفعلَ مشتقٌّ من المصدر إذْ لو كانَ بالعكسِ لَحُذفت همزتُه كما حُذفت في اسم الفاعل والمفعول وقد خرجَ ذلك على الأصل في ضرورةِ الشعر نحو يُؤكْرِمُ ويقوّى ذلك أنَّ العلّةَ في

الأصلِ لم تُوجَد ههنا وهي اجتماعُ الهزتين ولذلك لم يأتِ في الضَّرورة أؤكرم

فصل
فإنْ كانتِ الهمزةُ أصلاً وضُوعِفتِ العينُ بعدَها أوْ أوْ لم تضعَّف نحو أسس وأخَذَ وأكَلَ أبْدِلتِ مع همزةِ المتكلِّم واواً إذا انضمَّت وألفاً إذا انفتحت نحو أؤسِسُ وأأْخُذُ وأأْكُل أمَّا إبدالها واواً فللضمَّةِ قبلَها وإبدالُها ألفاً للفتحةِ قبلها ولا يجوزُ جَعْلُها بينَ بينَ لأنَّ ذلك تقريبُ لها من الألفِ ولا يكونُ ما قبلَ الألفِ إلاَّ مفتوحاً وإنْ كانت بعدَ غيرَ الهمزة فَتَحْقِيقُها هو الوجهُ نحو نَأكُل وتَأْكُل ويَأكُل ويُؤسِّسُ وتخفيفُها جائزٌ بإبدالِها واواً خالصةً

فصل

وأمَّا ما يُحْذَف لِلْجَزْمِ فقد ذُكر في بابِ الْجَوازم مُسْتَوفى وكذلك ياءُ الْمنْقوص السَّاقطَة لالتقاء السَّاكنين وألفِ المقصور

فصل

واختَلَفوا في واوِ مَفْعول ممّا عينُه معتلّة نحو مَقُول ومَبِيع وأصله مَقْوُول ومَبْيُوع وقد جاءَ منه على الأصلِ قالوا مِسْكٌ مَذْوُوفٌ وثوبٌ مَصْوُونٌ وهو

في الياء أكثر وقد قالوا طَعَامٌ مَكْيُول ومَزْيُوت وتُفَّاحةٌ مَطْيُوبة فقال الخليل وسيبويه المَحْذُوفُ منه الواوُ الزائدةُ

وقا أبو الحسن الأخفش المحذُوفُ عينُ الكلمةِ وحُجَّة الأوَّلين من وجْهين

أحدهما أنَّ حَذْفَ الزائدِ أوْلى إذا لم يُخِلَّ حذفُه بمعنى وهنا لا يُخلّ بمعنى إذْ ليس في اللفظِ فَرْقٌ بينَ الحذفين وإنَّما ذلك أمرٌ تقديري حُكْميّ والمعنى مفهوم على التقديرين جَميعاً فإبْقاء الاصليّ على هذا أوْلى

والوجه الثَّاني أنَّ الأصْل في هذا المثال أنْ تَدلَّ الميمُ وحدَها مع حركة العينِ على معنى المفعول كما في اسم الفاعِل نحو مُقيم ومُكْرِم فكذلك يَجِبُ أن يكونَ في مفعول وإنَّما قصدُوا بالواو الفرقَ بين الثلاثي والرباعي نحو مُكْرَم ومضروب والفرقُ حاصلٌ بينهما سواء حذفت الأصليّ أو الزائد ويُقوّى ذلك أن المحذوفَ لو كانَ الأصليَّ لقُلْتَ مَبُوع إذْ لا حاجَة إلى قلبِ الواوِ ياءً إذْ كانَ في قلب

الواو ياءً حَذْفُ أصْلٍ وقلبُ زائد وفي حَذْفِ الزائدِ إقرارُ الاصليّ فكانَ أولى وإذا تقررت هذه القاعدةُ فإنَّ الحذفَ على مذهب سيبويه أن تحذِفَ الزائدَ وتنقلَ حركةَ الواو إلى القافِ فوزنُه مَفْعَل بضم الفاء وإسكانِ العين وعلى قول الأخفش نُقِلت ضمةُ الواوِ الأولى

إلى القافِ فاجتمعَ ساكنان فَحُذِفت الأُولى وأمَّا في مَبِيع فإنَّ ضمّةَ الياءِ تَقْلِبُ العينَ فاجتمعتِ الواوُ والياءُ ساكنين فَحُذِفت الواوُ وكُسِرت العينُ لئلاّ تنقلبَ الياءُ واواً لسكونِها وانضمام ما قبلها وحُجّةُ الأخفش أنَّ الزَّائدَ دخلَ لمعنىً فكانَ ما قبلَه المحذوفَ كياء المنقوصِ وألفِ المقصورِ إذا نوِّنا وما ذَكَرْناه في حُجَّة الأوَّلين جوابٌ عن هذه الشبهة

فصل

ومثلُ هذه المسألة الاستعانةُ والإرادة لأنَّ الأصلَ فيهما اسْتِعْوَانة وإرْوَادَة لأنَّهما مصدرُ استفعل وأفِعَل ونظيرُه من الصحيح استقبالة وإقْبالة إلاّ أنَّ الواوَ تحركت وانفتَح ما قبلها في الأصل فَقُلبت ألفاً فاجتمعت ألفان فَحُذِفت الثَّانيةِ عند سيبويه والأولى عند أبي الحسَن وعليهما ما تقدم وجعلت الهاءُ عوضاً من المحذوف وقد جاءت مع الإضافة بغير هاءٍ كقوله تعالى (وإقامِ الصَّلوة) فكانَ المضافَ إليه عِوضاً من الهاء أو من المحذوف

باب ما حُذِفَ على خلاف القياس

اعلمْ أنَّ هذا البابَ يُقْتَصَر فيه على المسموع ولا يُقاس إذْ لا علّة تقتضي الحذفَ فيطّرد وهذا الحذفُ يكونُ في الحروفِ والحركاتِ فالحروفِ عشرة أوّلُها الهمزةُ وقد حُذِفَتْ فاءً وعَيْناً ولاماً فالفاء قد حُذِفت في مواضعَ

الأوَّلُ قولُهم من أكَلَ وأخَذَ وأمَرَ كلْ وخُذْ ومُرْ والأصل اأْكلْ فالهمزةُ الأولى وصلٌ والثانيةُ فاءُ الكلمة إلاَّ أنَّهم حذفوا الثانيةَ تخفيفاَ لِثِقَل الجمعِ بينَ الهمزتين وكانَ القياسُ قلبُ الثانيةِ واواً لِسُكُونِها وانْضِمامِ ما قَبْلَها وقد جاءَ أومُرْ

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 363]

غيرِ حَذْفِ على الأصل فأمَّا مع واوِ العطْفِ فلم يأتِ إلا على الأصل كقوله تعالى (وأمُرْ أهلَك بالصَّلاةِ) وأمَّا أُخْتَاها فبالحذف على كلِّ حال فأمَّا أجر يأجِرُ وأسسَ يؤسس فلا يُحْذَفُ فيه وفي أمْثاله البتَة بل تقول أؤجره وأؤسس لأنَّ السَّماعَ لم يَرِدْ إلاَّ في الامثلةِ الثَّلاثةِ ولا علَّةَ تجوّزُ ذلك
الموضعُ الثَّاني ناس والأصلُ عند سيبويه أُناس فُعال من الإنْسِ فَحُذِفت الهمزةُ تَخْفيفاً فَوَزْنُ ناس على هذا عَالْ ولا تكاد تُسْتَعمل إلاّ بالألفِ واللاّم كأنَّهما عِوَضٌ من المحذوف
وقالَ آخرون لا حَذْفَ في ناس بل هو فَعَلَ من نَاسَ يَنُوس نَوْساً إذا تحرَّك فالنَّاسُ يتحركون في مُراداتِهم ولا يكاد أُناس يُسْتعمل بالألف واللام وقد جاء ذلك قليلاً قال الشاعر - مجزوء الكامل -
(إنَّ المَنَايا يطَّلِعْنَ ... عَلى الأُناسِ الآمِنِيْنَا)

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 364]

الموضعُ الثالث قولهم في إيتِ من أتى إذا جاء تِ قال الشاعر من الطويل - -
تِ لي آلَ زيدٍ وانْدُهُمْ لي جَمَاعةٌ ... وَسَلْ آلَ زَيْدٍ أيُّ شَيءٍ)
(يضيرُها
والوجهُ في ذلك أنَّه شبَّه الهمزةَ التي هي فاءُ الكلمة بالواو في وَفَى إذْ كانتِ الهمزةُ تُقْلَب إلى الواو نحو صَحْرَاوَات والواو إلى الهمزةِ نحو أجوه فكما تُحذَف الفاءُ واللامُ هناك في الأمرِ كذلك تُحْذَفُ الهمزةُ والياء هنا وقيل شَبَّهَهُ ب كُلّ وفيه بُعْدٌ

الموضعُ الرَّابعُ اسمُ الله تبارك وتعالى وفي أصله قَوْلان

أحدُهما لاه ثم أُدْخِلت عليه الألفُ واللاّمُ وفُخّمت اللاّمُ إلاَّ أنْ ينكسرَ ما قبلها ولا حذفَ فيه على هذا
والقولُ الثَّاني أصلُه إلاه وهو فِعَال من أله يَأْله إذا عبد فإلاه فِعَال بمعنى مَفعول أي مَعْبُود ثم أُلقيت حركةُ الهمزةِ على لام التعريف فالتقت اللاّمان فسُكّنتِ الأُولى وأُدْغِمت في الثَّانية وفخمّت وقال أبو عليّ حُذِفت الهمزةُ من غيرِ نَقْلٍ وعلى هذا يكونُ العملُ أقلَّ لأنَّ لامَ التعريف تبقى على سُكونها ثم تُدْغَم فوزنُه الآن العال وصار لزوم الألفِ واللام عِوَضاً من المحذوف ولذلك جازَ قطعُ الهمزةِ في النداء والألفُ على القول الأوَّلِ بَدَلٌ من أصلٍ وهو ياء لأنَّهم قالوا في مَقْلُوبِه لهي أبُوك وعلى القول الثاني هي زائدة

فصل

وأمّا حذفُ الهمزةِ عَيْناً فقولُهم في مضارع رأى وأخواتها يَرَى والأصلُ يَرْأى فنُقِلت حركةُ الهمزةِ إلى الراءِ وحُذِفت فوزنُه الآنَ يَفَل وكذلك ما تصرّف منه

نحو أرَى زيدٌ عَمْراً بكراً فهو مُرٍ والمفعول مُرَىً فأمَّا رائي اسمُ فاعلٍ من رأى يَرَى فهو خارجٌ على الأصْلِ مثل راعي وقد جاءَ في الشِّعر تاماً للضرورة فقال الشَّاعر وهو سُراقة البارقيّ من - الوافر -
(أُرِي عَيْنَيّ ما لم تَرْأياهُ ... كِلانا عَالِمٌ بالتُّرُهَاتِ)

فصل

وممَّا حُذِفتِ الهمزةُ منه وهي لامٌ قولُهم سُؤته سوايةً والأصل سوائية مثل كراهيةٍ ورفاهية فحذفت الهمزةُ وهي لامٌ لأنَّه من ساءَ مثل ساع والياء زائدةٌ كما زيدت في كراهية

مسألة
اختلف الناسُ في أشياء هل هي جمعُ شيءٍ أم لا على قولين
فقال بعضُهم هي جمعُ شيء مثل بَيْتٍ وأبيات وتُركَ صرفه لكثرةِ الاستعمال وهذا بعيدٌ جدّا لأنَّ كثرةَ الاستعمال لا تُوجِبُ منعَ الصَّرفِ عند الجميع
وقال آخرون جُمع على أشْياء شاذاً كما قالوا سَمْح وسُمَحاء فجاؤوا به على الشذوذ ثم حُذِفت الهمزةُ الأولى لاجتماعِ همزتين بينهما ألفٌ والألفُ تُشْبِه الهمزة كأنَّها ثلاثُ ألفات أو ثلاثُ همزات فوزنُه الآن أفْعاء

وقال الفرّاء أصله شيّئ مثل هيّن ثم جُمع على أشْيِيَاء وعُمِل به بعد تَخْفيف الواحدِ على ما ذكرنا على مذهب أبي الحسن
وقال الخليلُ وسيبويه أصلُها شَيْئَاء اسم الجنْس مثل حَلْفاء وقَصْبَاء فقُدِّمت الهمزةُ الأُولى لِمَا تقدَّم فوزنُه الآن لَفْعَاء
فصل
واعلم أنَّ شَيئاً على التَّحقيق مصدر شَاء يَشَاءُ شيئاً ثم جُعِلَ اسماً عامّاً لكلِّ موجودٍ ولكلِّ معدومٍ عند مَنْ قال المعدومُ شيء
فأمَّا على قولِ الآخرين فليست مصدراً وهي على ثلاثةِ أقوال
أحدها أصلها شيئاء ثم قُدّمت الهمزةُ الأولى على ما ذُكر
والثاني أصلُها شيّئ مثلُ هيّن ثمّ جُمع على أشْيِئاء مثل أهْوِناء ثمَّ حُذفت الهمزةُ الأولى لما تقدَّم
والثالث شيّئ مثل صَديق واصْدِقاء ثم حُذفت الهمزة أيضاً
وفيها قولٌ رابعٌ أنَّ الواحدَ شَيْء ثم جمع على أشْيَاء شاذّاً كما قالوا سمْح وسُمَحاء فأجْرَوا فُعَلاء مجرى فعيل في الجمع ك عليم وعُلماء
فإنْ قيلَ فقد قالوا في جمعِ أشياء أشَاوَى ولو كان واحِدُه على

شيئاء لَمَا جُمع على ذلك قيلَ لَمَّا قُدِّمت الهمزةُ أو حُذِفت على القول الآخَر صارَ لفظُها على لفظ

صَحْراء فالهمزةُ بإزاء الصَّاد والشِّينُ بإزاء الحاءِ والياءُ بإزاءِ الرّاء والألفُ فيهما زائدةٌ للمدِّ والهمزةُ الأخيرةُ مُبْدَلَةٌ من ألفِ التأنيث وكما جُمعت صحراء على صَحَارى جُمِعَتْ أشْياء على أَشَاوى فالألِف الثالثة حادثةٌ للجمع والواوُ بدلٌ من الياءِ والالفُ الأخيرةُ بدل من ياء وكان القياسُ أَشَاوِي كما كانَ في صَحَارِي فالياءُ فيهما بدلٌ من ألفِ المدِّ والمبدَلةُ من ألف التأنيثِ محذوفةٌ وهذا مثلُ شِمْلال في أنَّ الألفَ تُقْلَبُ ياءً ثم أُبْدِلَ من كسرةِ الواو فتحةً فصارت الياءُ ألفاً فإنْ قيلَ لو كانت جَمْعاً لَمَا صَحَّت إضافة الثلاثة إلى العشرة إليها وقد صحَّتْ فدلَّ أنَّها أفْعَال كما يُقال ثلاثةُ أثْوَاب قيلَ لَمّا أصارَها التغيّرُ إلى مِثال أفْعَال جازَ ذلك فيها

فصل

في حذف الألف

القياسُ أن لا تُحذفَ لأنَّها في غايةِ الخِفَّةِ وهي جاريةٌ مَجْرى النَّفَس لا تَنْقَطِعُ على مَخْرج وقد حُذِفت في الشِّعر لإقامةِ الوزنِ والوَجْهُ في ذلك قِلَّةُ الاحتفال بها لِفَرْطِ خفّتها وأنَّ الفتحةَ تُغْني عنها وكأنَّها ليستْ حَرْفاً فمن ذلك قولهم المعل في

الشعرِ يريدُ المعلّى ولهفَ في لهفى وقالَ قومٌ أمَ والله يريدونَ أمَا والله لأنَّها يُفْتَتَحُ بها الكلام مثل ألا وقيلَ معناها حَقّاً وفيه بُعْدٌ وقالوا يا أبتَ يريدونَ الألفَ المصرَّحَ به في قول الراجز

(... يَا أبَتَا علّكَ أو عَسَاكا)
وقالوا يا بنَ أمِّ والأصل يا بُنَ أمّا محوّلٌ عن يا بْنَ أمّي وكذلك يا بن عمَّ وقيلَ لا حذفَ هنا بل ابن مركب مع أمّ مثل خَمسةَ عَشَر وقالوا لِمَ وبِمَ فحذفوا الألفَ من ما الاستفهاميةِ معَ حرفِ الجرِّ فَرْقاً بينها وبين الخبريّة
فصل
في حَذْفِ الواو
قد حُذفت فاءً نحو يعِدُ وعدْ وعدة وقد ذُكِر وحُذِفت عَيْناً فقالوا لوسَط الحوضِ ثُبة وأصلها ثُوْبة من ثاب يَثُوب لأنَّ الماءَ يَثُوب إلى ذلك

الموضع أي يرجع ومنه الثَّواب والإِثابة والمثابةُ فأمَّا الثُّبَة بمعنى الجماعة فالمحذوفُ منها لامُها وهي واوٌ لقولهم تَثَبَّيْنا أي اجتمعنا وليسَ دليلاً على كونِها ياءً لأنَّها قد وقعت رابعةً ويدلُّ على أنَّها واوٌ أنَّ الأكثرَ في هذا الباب حذفُ الواو وقد حُذفت حذفاً صالحاً قالوا أبٌ والأصل أبوٌ لرجوعِ الواو في التثنيةِ والجمع والفعل قالوا ماله أبٌ يأبُوه وقالوا أبَوان وآباء والأصل في ابن بِنْوٌ لقولهم البنوّة ولم يُسْمع في شيء من اشتقاقه الياءُ وليس كذلك الفتى لأنَّهم قد قالوا الفِتْيان فلذلك لم تدلَّ الفُتُوَّة على الواو

وقيلَ أصلُه بنيٌ لأنَّه من بَنى يبْني فكأنّ الابنَ من بناء الأب لكونه متولّداً عنه
وقالوا أخٌ فحذفوا الواوَ لقولهم أخَوان والإخوة والإخوان والأصل في هنٍ هَنَوٌ لقولهم هَنَوات

فأمَّا ذُو فأصلُها ذَوَيٌ لأنَّ باب طويتُ وشَويت أكثر من باب قُوّة وحوّة فالمحذوفُ منها الياء

فأمَّا حَمْءٌ فالأكثرُ أنَّه من الواوِ لقولهم حَمَوان وفيهِ لُغة أخرى حَمٌ مثل غدٌ والأصلُ غدوٌّ لقولهم غدا يَغْدُو وقد جاء تامّاً
وقالوا قُلَةٌ والأصلُ الواوُ لقولهم قَلوتُ بالقُلَةِ وهي عُصَيّةٌ يَلْعَبُ بها الصّبيان
وقالوا ظُبَةٌ والأصلُ الواوُ
فأمّا كُرةٌ ففيها قولان

أحدُهما المحذوفُ منها اللامُ وهي واوٌ لقولهم كَرَوتُ بالكُرَةِ وفي - شعرِ المْسُيَّبِ بنِ عَلَس من - الكامل
كأنَّما تَكْرُو بِكَفَّيْ لاَعِبٍ في صَاعِ)
والقولُ الثّاني المحذوفُ منها العين لأنَّها من كَارَ العِمَامةِ يكُورها كَوْرا إذا دَوَّرها والكرةُ كذلك
فصل
في حذفِ الياءِ
قد حُذِفت لاماً في يَدٍ ويدلُّ على أنَّ الأصلَ الياءُ قولك يَدِيتُ إليه يَدَاً إذا أسْدَيْتَ إليه نِعْمةً وسُمِّيت النعمةُ يداً لأنَّ الإنْعامَ بها يكون أوْ لأنَّها نِعْمةٌ إذا كانت آلة البطشِ وقد جاءَ في الشِّعر من - الكامل

(يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عند محلّمٍ ... قد تَمْنَعانِكَ أنْ تذِلّ وتُضْهَدا)

وقد قالوا في الجمْعِ أيدٍ وهو أفعُل وذلك يدلُّ على سكونِ عَيْن الكلمةِ في الأصل لأنَّه مثلُ فلْس وأفْلُس فأمَّا أيادٍ فأكْثرُ ما يَأتي في جَمْع يَدِ النعمةِ وقد جاءَ في الجَارِحة وإذا رجَعَ المحذوفُ فعند سيبويه بفتحِ الدَّال لأنَّ الحذفَ فيها كالأصل والتَّمامُ عارضٌ فأبقيت حركتها وعند أبي الحسن يردّ إلى السّكون الذي هو الأصلُ
وقد حُذِفت الياءُ من دمٍ واصله دَمْيٌ لقولهم في التثنية دَمَيان وقال بعضهم دَمَوان وقالوا في الفعل دَمِيت مَدْمي وهو محتملٌ الأمرين والأكثرُ

الياء وقد جاءَ في الشَّعر دماً مثلُ عَصَا مقصوراً متمماً وهو أحدُ القولين في قوله من - الرَّمَل -
(... فَإذا هِيْ بِعِظامٍ وَدَمَا)
وفي قول الآخر من - الطويل -
(... ولكنْ على أقْدامِنا يَقْطُر الدَّما)
وقالوا في مِئْيَة مِئةَ فَحَذَفوا الياء وهو الأصل وقالوا في الفعل منه أمْأيتُ الدراهمَ وهو أفْعَلتُ من هذا الأصل وحكى الأخفش أخذت منه مِيئْيَة على التمام وحذف الياء أقل من حذف الواو لأنَّ الواوَ أثقلُ منها وحذفُ الأثْقَلِ أقربُ إلى القياس وحذفُ الياء أكثر من حذف الألف لأنها أثقل منها وإذا أشكل أمرُ اللام المحذوفةِ فاحكم على كونِها واواً عند أبي الحسن أخذاً بالأكثر وعلى كونِها ياءً عند سيبويه لِخَفائها وجعلها تبعاً للحركة في هاء الضميرِ ونحوِها

فصل
في حذف الهاء
قد حُذفتْ لاما في مواضعَ وعلّةُ ذلك شَبَهُها بحروفِ العلّة وربّما كانت أضعفَ منها لأنَّها تقعُ وصلاً في الشعر متحركةً وليس كذلك

حروف العلّة
فمن ذلك شاة والأصل شَوْهة بسكون الواوِ وهو أقْيَس فحذفت الهاءُ وتحرَّكت الواوُ لتطرُّفها فانقلبت ألفاً وقيلَ الواوُ متحركةٌ في الأصلِ فانقلبت لتلك الحركةِ ويدلُّ على أنَّ الأصلَ الهاءُ قولهم تَشَوَّهْتُ شاةً أي صِدْتُها وقالوا في الجمع شِيَاه وأمَّا قولُهم في الجمعِ شاء فقيلَ قُلبت الواوُ ألفاً والهاءُ همزة مثل ماء وقيل هو أصلُ آخر والمعنى مُتَّحدٌ وقد قالوا أشاويّ وهو أصلٌ ثالثٌ ولا واحدَ له من لفظه
ومن ذلك شَفَةٌ حذفت منها الهاءُ يدلُّ على أنَّ أصلَها ذلك قولهم في التصغير شُفَيْهَة وفي الجمع شِفَاه وفي الفعل شافهته مشافهة

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 379]

ومن ذلك فَمٌ والأصل فُوْهٌ لقولك فُوَيه وأفْوَاه ورجلٌ أفوهٌ ومفوّه وتفوهت فَحُذفت الهاء وأبدِلَ من الواو ميمٌ وقد ذُكر في البدل
ومن ذلك سَنَة وفي المحذوفِ قولان
أحدُهما الهاءُ لقولك عامَلْتُه مُسَانَهة وليست بِسَهْناء
والثَّاني الواو لقولهم سَنَوات ومُسَاناة وابدلوا منها التاء فقالوا أسْنَتُوا فعلى هذا تُصغَّر على سُنَيْهة وسُنَيَّة
ومن ذلك أستٌ والأصل سَتَهةٌ لقولهم سُتَيْهَة واسْتَاه ورجل ستاهى عظيم الاست
ومنهم مَنْ يحذف التاء فيقول سَهْ ومنه الحديثُ عن النبيّ العينان وِكاءُ السَّهْ

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 380]

ومن ذلك عِضّةٌ وهي واحدة العِضَاه من الشجر والمحذوف منها الهاءُ لقولهم في الجمع عِضَاه وعَضِهَتِ الإبلُ إذا أكلتِ العِضَاه وبعيرٌ عِضَهيّ وعِضَاهي وقيل المحذوفُ منها الواوُ لقولهم في الجمع عَضَوات وقد جاء في الشعر ومن هذا الأصلِ قولُه تعالى (الذينَ

جعلوا القرآنَ عِضِين) أي فرَّقوه كما تُفَرَّقُ شُعَبُ الشَّجرة
فصل
في حذف الباء

قالوا في رُبَّ رُبَ بالتخفيفِ كراهيةَ التضعيف وقد قرئ به
فصل
في حَذفِ النون
قالوا في إنّ الثقيلةِ المفتوحةِ والمكسورةِ إنْ وأنْ بسكون النون
وقد ذَكَرْنا عملهما في بابهما
وقالوا في مُنْذُ مُذْ وقد ذكرنا في بابها

فصل
في حذْفِ الحاء
قالوا في الحرح حِرّ والأصل حِرْحٌ لقولهم حُرَيْحٌ وأحْراح وقد جاء في الشعر
فصل
وقد حُذِفت الخَاءُ من بَخّ فقالوا بَخْ بسكون الخاء وهي كلمةٌ تقالُ عند استعْظام الشيء يُقال بخٍ بخٍ وبَخْ بَخْ

مَهْدَد ووزنه فَعْلَل مُلْحَق بجعفر إذْ لو كانت الميمُ زائدةً لقال مهدّ فأدغم وكذلك يأججّ ومأججٌ وزْنُهما فَعْلَل إذْ لو لم يكنْ كذلك لأدغم

فصل
وقد حُذِفت الفاءُ من سوفَ فقالوا سَوَاْفعلُ حكاها ثعلب وحذفوها من أفٍّ فقالوا أُفْ بالإسكان وهي كلمةٌ تقالُ عند التضجُّر بالشيء وفيها تسعُ لغات أُفٍّ بضم الفاء وتشديدِها وحُرِّكت بالضمِّ إتباعاً وتفتحُ مَيْلاً إلى الخفّة في الحرف المضاعف وتُكْسَر على اصل التقاء الساكنين وإذا كانت معرفةً لم تنوّن وكانَ التقديرُ أتضجَّرُ التضجُّرَ وإنْ كانت نكِرةً نوِّنت على اللغاتِ المذكورةِ ويُقال أُفّي على الإمالة ويقالُ تفٌّ بالتاء

بابُ أبنيةِ الأفعَال
الأفعالُ على ضَرْبين ثلاثية ورباعيّة فالثلاثيّةُ صحيحةٌ ومعتلّةٌ
فالصحيحةُ على ثلاثةِ أمثلةٍ ضمُّ العينِ وفتحُها وكسرُها فأمَّا الفاء فلا تكونُ إلا مفتوحةً إلاَّ أنْ تُنْقلَ إليها حركةُ العين فتضمّ أو تكسر فالضمُّ كقولك في حَسُن حُسْنَ بضمِّ الحاء وإسكان السّين ويجوزُ فَتْحُ الحاءِ وإسكانُ السّين على التخفيف
والكسرةُ لعب وشهد يجوز كسرُ الفاء وإسكانُ العين وكسرهُما على الإتباع وفتحُ الأوّل وإسكان الثاني وهذا يكثُرُ في حروف الحَلْق وأمَّا فِعْل ما لم يُسمّ فاعله فقد ذكر في بابه
وأمَّا الرباعيّةُ فلها مثالٌ واحدٌ وهو فَعْلَل وقد ذُكِرَ في أوّل التصريف

فصل
وأمّاَ الثلاثيُّ المعتلُّ فعلى ثلاثةِ أضْرُبٍ معتلّ الفاء ومعتلَّ العين

ومعتلّ اللام
الأوَّلُ نحو وَعَد ووَرَدَ ومستقبلُه يَعِد بحذف الواو وقد ذَكَرْنا علّتَه وما يَرِد عليه من الإشكالاتِ في باب الحَذْف
ومن المكسور العين وَجِلَ يَوْجَل وفيه أربعُ لغاتٍ أجودُها إثباتُ الواوِ لعدم علّة التغيير والثانيةُ إبْدالها ألفاً إيثاراً للتخفيف لأنَّها لم تُخَفف بالحَذْفِ فَخُففت بالإبدال والثالثة إبدالها ياءً فقالوا يَيْجَلُ إيثاراً للتَّجانُس والرابعة كَسْرُ ياءِ المضارعة مع الياء الثانية إتباعاً
وأمَّا فَعَلَ يَفْعَلُ من هذا البابِ فلا يجيءُ مِنْ هذا أصْلاً وإنَّما تُفْتَحُ عينُه في

لأجل حَرْفِ الحلقِ ويبقى حُكْم كسرِها وهو حذفُ الواو نحو وَقَع يَقَعُ فصل
وأمَّا المعتلُّ العين بالواو نحو عادَ يعودُ وجابَ الأرضَ يجوبُها فأصلُه فَعَلَ بفَتْح العين يفعُل بضمِّها ولم يأتِ إلا كذلك وكانَ الأصلُ يَعْوُدُ بسكون العين وضمِّ الواو مثل قَتَل يَقْتُل فاسْتُثْقِلت الضمّةُ على الواوِ فَنُقِلت إلى ما قبلها وبقيت ساكِنةً ومن أجلِ ذلك تقولُ في الأمر عُدْ وقُل لأنَّ ما بعدَ حَرْفِ المُضارعة فقد تَحرَّكَ فاسْتُغْني عن همزةِ الوَصْل وهذا إسكانُ متحركٍ وتحريكُ ساكنٍ وهو المسمَّى تغييراً فإنْ اتصلَ بهذا الفعل تاءُ الضمير نحو قُلْتُ وعُدْتُ نقلتَه من فَعَل بفتح العين إلى فَعُل بضمِّها فصارَ التقدير قَوُلتُ مثل ظَرُفْتُ ثمَّ نقلتَ ضمةَ الواوِ إلى القافِ فَسُكّنتِ الواو وبعدَها ساكن
فَحُذِفت الواو لالتقاء الساكنين وبقيت الضمّةُ تدلّ عليها وإنَّما فعلوا ذلك تَوصُّلاً إلى حَذْف الواو فإنْ قيلَ فهلاَّ أقرّوها ألفاً وحذفُوها مع التَّاء لالتقاء الساكنين وتركوا القافَ بحالها مفتوحةً قيلَ لو فعلوا ذلك لم يُفَرَّقْ بين ذَوَاتِ الياء والواو والفَرْقُ بينهما مطلوبٌ فإنْ قيلَ فهلاَّ زعمتَ أنَّ أصلَ هذا الفعل فَعُل بضمِّ العين وكنتَ تستغني عن كُلْفةِ التَّغْيير

قيلَ لا يصحُّ ذلكَ لأنَّ فَعُل لا يجيءُ متعدياً وهذا البابُ جنسُه يتعدَّى نحو عُدْتُ المريضَ وجُبْتُ الأرَض ألا ترى أنَّ ما كانَ منه على فَعُل لازماً نحو طالَ الشَّيءُ ضدّ قصُرَ حكمُه على ما ذكرتُ مِنْ أنَّ ضمّةَ الواو تُقْلَبُ إلى ما قبلَها وحُذِفت ولم يَقُل إنَّها غيَّرتْ من فَعَل إلى فَعُل وأمَّا طاله يَطُوله إذا فَضُلَ عليه في الطُّول وهو الفَضْلُ فمثل جابَ الأرض يجوبُها

فصل

وقد جاءت من هذا البابِ لفظتان مخالفتانِ له وهما ماتَ ودامَ وفيهما ثلاثُ لُغَات

1 - الجيّدةُ ماتَ يَمُوتُ ودام يدوم كأخواتها فعلى هذا تقول مُتُّ - ودُمت - بضم الأول

2 - واللغةُ الثَّانيةُ ماتَ يَمَاتُ ودَامَ يَدَام على فَعِل بكسرِ العين في الماضي وفتحِها في المستقبل فعلى هذا تقول مِتَّ تَمَاتُ ودِمتَ تَدَامُ مثل خِفْتَ تخافُ

3 - واللُّغة الثَّالثة مركَّبةٌ من اللُّغتين وهي مِتُّ ودِمْتُ بكسر الميم والدال أموتُ وأدومُ على اللغة الأولى

فصل

وقد جاءَ من الواوِ فعِل يفْعَل نحو خَافِ يَخَاف فتحرَّكتِ الواو في الماضي وانفتح ما قبلَها فَقُلبت ألفاً فأمَّا المستقبلُ ففي عِلَّة الانقلاب وجهان

أحدُهما أنَّ الواوَ تحرَّكت في الأصْلِ وسكون ما قبلها عارضٌ بسببِ حرفِ المضارِعَة فأُعلّت نَظراً إلى الأصلِ

والثَّاني أنَّ الواوَ نُقلت حركتُها إلى ما قبلَها فسُكّنت وانفتَحَ ما قبلَها فقلَبُوها ألفاً حَمْلاً للمستقبلِ على الماضي فإذا رَدَدْتَه إلى نفسِك قلتَ خِفْتُ فَنَقَلْتَ كسرَة

الواو إلى الحاء كما فعلت في قُلْت وتقول في الأمر خَفْ من غير همزةِ الوصلِ للعلّةِ المتقدِّمة

فصل

فإنْ كانت العينُ ياءً جاءَ على ضربين فَعَل يفعِل مثل ضَرَب يَضْرِبُ ك باعَ يَبِيعُ فتحركتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها في الماضي فقُلبت ألفاً فأمَّا في المستقبل فَنُقِلتْ كسرةُ الياء إلى الباء لِثقَل الكسرةِ عليها وبقيت ساكنةً فإنْ رَدَدْته إلى نفسِك نَقَلْتَه من فَعَل إلى فعِل توصُّلاً إلى حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها كما فعلت في قُلْتُ فإن أمرتَ قلتَ بِعْ بغير همزةٍ لما تقدَّم

والضَّرب الثاني جاء على فعِل يفْعَل مثل علم يعلم نحو هاب يهاب والألفُ أصلُها ياء لقولك تهيّبْتُ والهَيْبَة فَفُعِل فيها ما فُعل في خاف وتقول هِبْتُ فتنقلُ كسرةَ الياء إلى الهاءِ كما ذكرنا وتقولُ في الأمر هَبْ فتفْتَحُ الهاءَ كما فُتحت الخاء في خَفْ لأنَّها مفتوحةٌ في يَخَافُ ويهاب وأمَّا كادَه يكيدُه من المكْر فمثل باعَه يبيعُه وأمَّا كاد يكاد التي للمقاربة فمثل هابَ يهابُ وهي من الياء وقد جاء فيهما لغةٌ أخرى كُدْتُ بضمِّ الكافِ أكاد بضمِّ الألف فالمستقبلُ على الأصلِ والماضي مغيَّرٌ من فعِل إلى فعُل كما جاء فضِل يفضُل على الشّذوذ وهذا نقيض متّ أموتُ

فصل

في الفعل المُضاعف

وهي تجيء على ثلاثة أضْرُبٍ فَعَل يَفْعُل نحو ردّ يرُدّ وفَعِلَ يَفْعَل نحو عَضَّ يَعَضُّ وفَعَل يَفْعِل نحو فرَّ يفِرُّ والأصلُ في ذلك كلِّه حركةُ الحرفِ الثّاني إلاَّ أنَّهم استَثْقَلوا الجمعَ بين المِثْلين وسبب ذلك أنَّه إذا نُطِقَ بالحرف ثم نُطِق بمثلِه عادَ إلى الموضع الذي رَفَع لسانَه عنه من غيرِ فصْلٍ وفي ذلك كُلْفَةً وقد شَبَّهوا ذلك بِمَشْي المقيَّد كالذي يتحركُ للمشي ولا يُفارقُ موضعه فعند ذلك سُكِّن الحرفُ

الأوَّلُ ولم تُنْقَل حركتُه إلى ما قَبْلَه في الماضي لأنَّ أوَّلَ الماضي مُتَحركٌ فلم يَحْتَمِلْ حركةَ غَيْرِه

فأمَّا في المستقبل فكلُّهم ينقلُ حركتَه إلى ما قبلَه لأنَّ ما بَعْدَ حرفِ المضارعة ساكنٌ يقبلُ الحركة ثم أدْغَموا العين في اللاّم فصارَ يردُّ ويعضُّ ويفِرُّ هذا إذا كانَ الفعلُ معْرباً بالحركة فإنْ كانَ مجزوماً أو مبنيّاً على السكون نحو لم يَرُدَّ وردَّ ففيه مذهبان أحدهما الإدغامُ استثقالاً للنّطق بالمِثْلَيْن إلاَّ أنَّ المثلين إذا كانَ مضمومَ الأوَّل جازَ تحريكُ الطَّرَف بالضمِّ إتْباعاً وبالفتحِ إيثاراً للأخفِّ وبالكسرِ على أصْلِ التقاء السَّاكنين ولا بدَّ من التحريكَ لئلاّ يُجْمَعَ بين ساكنين والأجودُ في المجْزومِ أنْ لا يُحرَّكَ بالضمِّ لئلا يشبه الرفع وإنْ كانَ أوَّلُه مفتوحاً أو مكسوراً نحو عَضَّ وفَرَّ جازَ فيه الكسرُ على الأصلِ والاتباعُ والفتحُ تَخْفيفاً أو إتباعاً وإنَّما سُكِّنَ الأوَّلُ ليصحَّ إغامُه لأنَّ المتحركَ قويٌّ بحركته فلا يصحُّ رفعُ اللِّسانِ عن الحَرْفين رفعةً واحدةً مع تحرّكِ الأوّل لأنَّها تصيرُ كالحاجزِ بينهما ولا يصحّ الإدغامُ فإن

بُني الماضي لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه فالوجهُ ضمُّ أوَّله على الأصلِ ويجوز كسره بأن ينقُلَ حركةَ المدغم إليه
وأمَّا قالَ وباعَ فالجيّدُ كَسْرُ الأوّل وقلبُ الواو ياءً ويجوزُ أنْ يُشَمَّ الضمّ وأن يُضَمَّ ضمّاً خالصاً فتصير العينُ واواً بكلِّ حال
فإن جعلت هذا الفعلَ لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعِلُه واتَّصلت تاءُ الفاعِل كانَ لفظُه كلفظ ما سُمّي فاعله كقولك بعتَ يا عَبْدُ وخِفْتَ يا سلطان بمعنى باعِك غيرُك وخافَك سواك والإشمامُ جائزٌ
ومِنْ مَسائلِ المعتلّ العين صِيدَ البَعيرُ وعَوِرَتْ عَيْنُه وقد ذَكرنا أنَّه صحَّ لأنَّه في معنى ما يَلْزمُ تَصحيحهُ

ومنها سُوط الألفِ والواوِ والياء في الأمرِ نحو خَفْ وقُمْ وبِعْ لالتقاء الساكنين فإنْ حرِّكت الطَّرَف حركةً لازِمةً ردَدْتَ المحذوف نحو بِيعَتْ وخِيفت

كانت الحركةُ عارضةً لم تَرْدُدْهُ لأنَّه غيرُ لازمٍ نحو خَفِ الله وقُمِ الليلَ وسِرِ اليومَ
ومنها انقلاَبُ الواوِ والياء ألفاً في المضارعِ نحو يَخاف ويَهاب والأصلُ يَخْوَف ويَهْيَبُ فنُقِلت حركةُ العينِ إلى الفاء وأُبْدِلت الواوُ والياء ألفاً فإنْ قيلَ ولِمَ كان كذلك وهُما ساكنان ففيه وجهان أحدهما أنَّ سكونَ الفاءِ هُنا عارِضٌ لحرفِ المضارعة فلم يُعتدَّ به وكأنَّها تحرَّكت وانفتح ما قبلَها وهي معنى قولهم قُلبت لتحرِّكها الآن وتحرّكِ ما قبلها في الأصلِ
والثَّاني أنَّ الواوَ والياءَ هنا يَثْقُلُ النطقُ بهما وإنْ سُكِّنا فأُبدلا ألفاً لأنَّه أخفُّ منهما ومثله أقام واستبانَ وأما يُقيم فَنُقِلَتْ فيه كسرةُ الواوِ إلى القافِ وابدلتْ ياءً لِسُكونها وانكسارِ ما قبلها وكذلك مُقيم وأما لَيْسَ فلا تكونُ في الأصْلِ مضمومةَ العَين لأنَّ ذواتِ الياءِ لا يجيءُ فيها ذلكَ ولا مفتوحةً إذْ لو كانت كذلك لأُبْدِلت ألفاً أو لَمَا سُكِّنت فيلزمُ أنْ تكونَ في

الأصلِ مكسورةُ سُكِّنت للتخفيف وقد ذكرنا علّة جمودِها في بابها
ومن مسائل المعتلّ اللاّم أنَّ فَعَل من ذَواتِ الواو لم يأتِ مستقبلُه إلاّ يَفْعُل بضمِّ العين نحو غَزَا يَغْزُو وعَلا يَعْلُو
وأمّاَ فَعِل ففعلى يَفْعَلُ نحو رَضِيَ يَرْضَى الأصلُ رضِوَ لأنَّه من الرِّضْوان فأبدلت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها
وأمَّا فَعُلَ مثل ظَرُف فتصيرُ الياءُ فيه واواً نحو قَضُوَ الرجلُ ورَضُو الثوبُ لئلا تقعَ الياءُ بعد ضمَّةٍ فلو سكّنت العينُ لم يُرْدَدِ الأصلُ بل

تقولُ قَضْو الرجُلُ ورَضْيَ زَيدُ بسكون الضَّاد لأنَّ السكون في الضَّادِ عارضٌ

وفيها أنَّك إذا بَنَيْتَ من ذواتِ الواو أفْعَل نحو غزا قلبتَها في المضارع ياءً فقلت يُغْزِي لوقوعِها بعد كسرةٍ وكذلك إسْتُغْزِي فأمَّا إبْدالُها في تَغَازَيْت مع انفتاحِ ما قبلها فمحمولٌ على أغزي لئلا يختلف الباب

باب يجمع مسائل تنعطف على الأصول المتقدِّمة

مسألة

قد يتفق لفظُ اسم الفاعل والمفعول ويختلفان في التقدير نحو مختار ومجتاز وهو محتمل لهما وسبب ذلك أن عين الكلمة ياء متحرك ما قبلها فإن كان للفاعل فهي مكسورة فتقديره مخْتَيِر مثل مختَرِع وإن كان للمفعول فتقديره مخْتَيَر مثل مُخْتَرع وعلى كلا التقديرين تنقلب الياء ألفاً ولفظهما واحدٌ ولكن تقدّر على الألف كسرةٌ للفاعل وفتحةٌ للمفعول وكذلك مُحمّر إن جعلته للفاعل كانت الراء الأولى مكسورةً وإن جعلته للمفعول كانت مفتوحةً فتسكّن الراءُ الأولى وتُدغَم في الثانية ويكون اللفظُ واحداً والتقدير مختلفاً وكذلك مقشعرّ

مسألة

الأصل في مَقَام ومَعَاش مقْوَم ومَعْيَش فتحرَّكت الواوُ وانفتح ما قبلَها في

الأصلِ فقُلِبت ألفاً وقد ذكرنا تتمَّةَ هذا التعليل في يُقال ويُباع

مسألة

الأصلُ في مَعيشَة مَعْيشَة بكسر الياء على قول سيبويه وقد أجازوا أن يكونَ أصلُها الضمّ فعلى تقديرِ الكَسْر قد نُقِلت كسرةُ الياء إلى العين إيثاراً للتَّخفيفِ وأمَّا على تقديرِ الضمِّ فإنْ حركةَ الياء نُقِلت إلى العين وأُبْدِلت مِنْ ضمةِ العينِ كسرةً فانقلبت الواوُ ياءً لمجاورتها الطَّرَفَ وأنَّ التَّاء غيرُ معتدٍّ بها فصارتْ مثل أدلٍ وأحْقٍ وقال الأخفش لو كانَ الأصلُ الضمَّ لبقيت الواوُ مثل مَعُونة ومَصُوفَة وإن كانَ هذا الاسمُ جمعاً مثل مَعَايش جمع مَعِيشة فالحكم كذلك وقال الأخفشُ يجوزُ في الجمع أن يكونَ الأصلُ الضمَّ فحوِّل إلى الكسر والياء لِثقل الجمع ومثلُ ذلك مَحِيص في أنَّ الأصل مَحْيِص بالكسر مثل مَنْزِل وأمَّا بيض فأصلُها بُوض مثل سُود وحُمْر إلاَّ أنَّ الياءَ في القياس نُقِلت واواً لِسُكونها وانْضِمام ما قبلها ولكنّهم خالفوا القياسَ فكسروا ليحصَل الفرقُ بين بيضٍ جمع أبْيَض وبيضاء وبينَ قولهم دَجَاجٌ بُيُضٌ جَمْعُ بَيُوض إذا سكّنوا الياء قلبوها واواً

مسألة

إذا وقعتِ الواوُ رابعةً قُلبتْ ياءً ثم قُلبتْ الياءُ أَلِفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها وأصلُ ذلك أنْ الفعلَ المعتلَّ اللام إذا كانت لامُه واواً وانكسرَ ما قبلَها قُلبت ياءً للكسرة قبلها ثم يُحملُ البابُ كلُّه على ذلك نحو أغْزَى يُغْزِي وادَّعى تدَّعي والمصدر مَغْزَىً ومَدْعَىً فالألف منقلبةٌ عن ياءٍ مُنْقَلبةٍ عن واو وتقولُ في تَراجى وتَغَازَى أصلُ الألفِ ياءٌ مُبْدَلَةٌ من واوٍ وإنْ لم يكسِر ما قبل الطَّرف لأنَّ الأصل رَجَّى يُرجّي ثم دخلت الزيادةُ عليه بعد استمرارِ الإبدال وكذلك تغازى وتعاطى

مسألة
قد ذكرنا حكْمَ الفعلِ المشدّد نحو مَدَّ وشدَّ ورَدَّ وعلى قياسِه يجبُ أن يكونَ استردَّ واقشعرَّ لأنَّ الأصلَ اسْتردَد واقشعْرَر فَنُقِلت حركةُ المثل الأوّلِ إلى السّاكن وأدغم في الذي بعده فإن وجبَ تسكينُ الثاني انفكَّ الإدغامُ وعادت حركةُ الأوَّل إليه نحو استرْدَدْتُ واقْشَعْرَرْتُ فإنْ كانَ المثلان للإلحاق لم يُدْغَم لئلا يَبْطُل حكم الإلحاق وذلك نحو قَرْدَد وهو مُلْحَق بجعفر فلو أدغمتَ لسكّنتَ الأوَّلَ وبطلتْ مماثلةً هذا البناء لجعفر وكذلك اسْحَنْلَك واقَعْنسَسَ هو ملحق باحْرَنْجَم
مسألة
قد تنقل الحركةُ إلى ما بعدَها لضرب من التخفيف أو المجانسةِ فمن ذلك قوله تعالى (ويَخش الله ويتقه) تقرأ بكسر القاف وإسكان الهاء والأصل كسر

لأنَّها هاءُ الضمير إلاّ أنَّهم سكَّنوا القافَ والهاءَ أمَّا الهاءُ فوقَفُوا عليها فسكّنت وأمَّا القافُ فخفَّفوها كما سكَّنوا التاءَ في كَتِف وشَبَّهوا المُنْفَصِلَ بالمتَّصل فالتَّاءُ والقافُ والهاء مثل كَتِف فلَمَّا اجتَمَعَ ساكنان حرَّكوا القافَ بالكسر وقد جاء في الشّعر والنثر فمنَ الشّعر قولُ الراجز
(قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقاً)
بسكون الراء كأنّه كان تَرِل مثل كَتِف ففُعل ما ذكرنا وقيل نَوى الوقف على اشتَرْ ثم جَعَلَه في الوصلِ كذلك وقال آخر من - الطويل -
(ألا رُبَّ مَوْلودٍ وَليسَ له أبٌ وذِي وَلَد لم يَلْدَاهُ أَبَوان)

وإنْ كان الاسمُ على أكثر من أربعةِ أحرفٍ لزم الحذفُ نحو كَيْنُونة ودَيْمُومة من كانَ ودامَ وذلك لطولِ الاسم وقد جاء تاماً في الشعر قال الراجز
(يا ليت أنّا ضَمَّنا سَفِنهْ ... حَتَّى يَعُودَ الوَصْلُ كَيْنُونَة)
والأصلُ سكونُ الدّالِ للجزم إلاّ أنَّه حَذَف حركة اللاّم فسكنت فانفتحت الدال لالتقاء الساكنين فمنه قوله تعالى (وأرْنا مَنَاسِكَنا) على قراءة من سكَّن الراء ومن النثرِ قولُهم مُنْتَفْخٌ ومنْتَصْبٌ بسكون الفاء والصاد
مسألة
إذا اجتمعتِ الواوُ وسكِّنتِ الأولى قُلبت الواوُ ياءً وأدغمت في الياء

الأخرى وقد ذكرنا عِلّة ذلك في البدل إلاّ أنَّ الاسمَ إذا كانَ على أربعةِ أحرف نحو سَيِّد ومَيِّت جازَ فيه التَّشديدُ وهو الأصلُ والتَّخفيفُ بحذفِ الياء المنقلبةِ عن الواو لأنَّها قد غُيِّرت أولاً بالإبدال فكانت أوْلى بالحذفِ لأنَّ التغيير يُؤنس بالتغيير

وهذا يكْثُر فِيما عَيْنُه واوٌ لِثِقَلها وقد جاءَ منه شيءٌ في الياء فأمَّا رَيْحَان ففيه وجهان
أحدهما أصلُه رَوْحان فقُلبت الواوُ الساكنةُ ياءً تخفيفاً لانفتاحِ ما قبلها وشبهوها بالمتحركة في القلب كما فَعَلوا ذلك في آيةٍ وطائيّ والثّاني أصلُه رَيِّحان فَيْعَلان من الرَّوْح ففُعِل فيه ما ذكرنا وأمَّا شَيْبَان ففيه الوجهان
وقد جاءت الواوُ والياء غير مغيّرة قالوا صَيْون في السَّنَّوْر فتركوا القياسَ فيه تنبيهاً على الأصل ولقلّة استعمالِهم إيَّاه وقالوا في الأعلام حَيْوَة

والقياسُ حيّة والأعلامُ يكْثُر فيها التغييرُ على ما بُيّن في موضعه من النّداء والحكايةِ وغيرهما

مسألة

إذا وقعت الواوُ ثانيةً بين ألفٍ وكسرةٍ في جمع أو مصدَرٍ قلبتْ ياءً فالجمعُ مثل حَوْض وحِيَاض وقدذكَرْنا علّتَه في البَدَل وأمَّا المصدرُ فأبْدِلت منه الواوُ مثل حِيال لأنَّه قد أعلَّ في الفعل نحو حَالَ فَسَرى الإعْلالُ إلى المصدرِ فإنْ تحرّكتِ الواوُ في الواحد نحو طويل لم تُقْلَب في الجمع لقوّتِها بحركتها في الأصل وقد جاء إبدالُها في الشِّعر فقالوا طِيال

مسألة

إذا وقعت ألفُ التكسير بينَ وَاوين وجاورت الواوُ الطرفَ أُبْدِلت همزةً كقولك في جمع أوّل أوائل وفي ذلك وَجْهان

أحدهما أنَّه لَمَّا اجتمعت ثلاثةُ أحْرُفٍ معتلّةٍ غيَّروا أحدَها فِراراً من الثِّقل واجتماعِ

ذواتِ العِلل فكانت الأخيرةُ أوْلى بالتغيير لقربها من الطَّرف ووقوعِ الثِّقل بها لتكررها

والثَّاني أنَّ الواوَ لوْ وَقَعَتْ طَرَفاً لغُيِّرت فكذلك إذا جاورته لأنَّ الجارَ يُحكَم عليه بحكم المجاور فإنْ اضطرّ شاعرٌ إلى زيادة ياءٍ بعد هذه الهمزةِ أقرّها لأنَّ الزِّيادةَ عارِضةٌ فحكمُ المجاورةِ باقٍ

وإنْ كانت الياءُ بعد الواوِ الثانيةِ غيرَ زائدةٍ لم تُهْمَز الواوُ لبُعْدها من

الطَّرَف نحو طَوَاويس فإنْ حَذَفْتَ هذه الياءَ لضرورةِ الشِّعر لم تُهْمَزِ الواوَ لأنَّ الحذْفَ عارضٌ فَحُكْمُ البُعْدِ عن الطَّرَفِ باقٍ
واختلفوا فيما اذا وقعت ألفُ التكسير بين ياءين أو ياءٍ وواوٍ نحو عيلة وعيائِل وسيّقة وسيائِق فمذهب سيوبية همزُ الأخير كما ذكرنا في الواو وقال الأخفش لا تهمز هنا لأنَّ الياءَ أخفُّ من الهمزةِ ومعها من جِنْسِها والياءُ لم تُبْدَل همزةً بخلافِ الواو فإنَّها قد أُبْدِلت في وُجوه وصَحْرَاوات وحُجَّةُ سيبويه السَّماعُ والقياسُ فالسَّماعُ ما رواه المازِني أنَّه سأل الأصمعي عن جمع عُيّل فجمعَ وهمزَ والظَّاهر أنَّه سَمِعَه وأمَّا القياسُ فإنَّ العلّةَ التي أوجبتِ الهمزَ في الواوين موجودةٌ ههنا

مسألة

إذا جمعتَ صحيفةً ورسالةً وعَجُوزاً على صَحائف ورَسائِل وعَجَائِز همزتَ حرف المدِّ لأنَّه جاورَ الطَّرفَ وقبله ألفٌ والإعلال لازِمٌ فكأن همزَها جعلَها حرفاً صحيحاً وكان ذلك تَغْييراً لحرفِ العلّةِ وأشْبَه في ذلك العينَ في قائِل وبائِع

مسألة

نقولْ في جمع خَطيئة خَطَايا وفي كيفيّة التغيير أقوال

أحدها أنَّك ليَّنْتَ همزةَ خَطيئة فبقي مثل عَطِيَّة فلَمَّا جمعتَ زِدْتَ الفَ التكسير وهمزتَ الياءَ الأولى ووقعت الياءُ بعدها فصارَ اللفظُ خطاْأي مثل عذراء وعذاري ثم أبدلْتَ من الكسرةِ فتحةً فانقلبتِ الياءُ ألِفاً ثم أُبْدِلت الهمزةُ ياءً وإنَّما فعلوا ذلك فِراراً من وُقوع الهمزة بينَ ألفين لأنَّ ذلك يُصيِّرها في تقدير ثلاث الفات أو ثلاث هَمْزات وذلك مَهْرُوبٌ منه وكانت الياءُ أوْلَى مِنَ الواوِ لأنَّها أخفُّ منها أوْ لأنَّ أصلَها الكسرُ وهو أشْبَه بالياء

وقالَ الخليلُ تُجْمَعُ خَطيئة على خَطَاأِئى أي بهمزتين مثل سفائن فالهمزةُ الأولى مُبْدَلةٌ من الياء الزائدة والثانية لام الكلمة ثم قُدِّمت لامُ الكلمةِ على الهَمْزةِ الزائدة لتعودَ إلى اصلها وهي الياء ثمَّ أُبْدِلَ من الفتحة كسرةً ومن الياء الفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها ومن الهمزةِ ياءً لِمَا تقدَّم ووزنه فَعَالى وفيه نَقْلٌ وإبْدالُ الهمزة المنقولَة ياءً وفتحُ المكسورِ وقلبُ الياءِ المتطرِّفةِ ألفاً وقلبُ الهمزةِ ياءً وقالَ سيبويه كذلك إلا أنَّه لم يقدّم شيئا على شيء

مسألة
نقول في عطيّة ومَطِيّة عَطَايا ومطايا وقد أشرنا إلى كيفية تغييره وعلّة ذلك
مسألة
تقولُ في جمع شَاوية ورَاوية شَوَايا وروايا وكيفيّةُ ذلك أنَّك جمعتَه على مثال فَعَائِل مثل قَائِمة وقَوائم فابْدَلتَ من الألفِ واواً وزِدْتَ بعدَها ألفَ التَّكسير وقلبت الواو التي هي عينٌ همزةً كما فعلتَ في عَين قائمة فوقعت اللامُ وهي ياءٌ هنا بعد الهمزة فصار شَوَاأِي ثم أبْدلتَ الكسرةَ فتحةً ثم أتممتَ العملَ كما ذكَرْنا في خطيئة
فصارت شَوَايا على فَوَاعِل وهُنَا اتّفقَ الخليلُ وسِيبويه لأنّ اللامَ لا زائدَ قَبْلَها
مسألة
تقول في معيشة معايش بغير همز ووزنه مفاعل وإنما لم يهمزوا لأن

الياءَ أصلٌ وإنّما يُهْمَزُ الزّائدُ للفَرْق وقد هَمَزَها بعضُ القُرّاء شبَّهها بالزائدةِ وقد خَطَّؤُوه
مسألة

فأمّا مدينة فإنْ أخذتَها من دَانِ يَدين إِذَا أطاعَ فَكأنَّ أهلَ المدينةِ أطاعوا رئيسَها فههنا لا تُهْمَزُ لأنّها مثلُ مَعِيشة وإنْ أخذتَها من مَدَن بالمكانِ إذا أقامَ هَمَزْتَ لأنّ ياءها زائدةٌ ومثلها مَعِين إنْ أخذتَه من عايَنْتُ الشيءَ لم تَهْمِزْ بل تقول مَعَاين وإنْ أخذتَه من مَعَن إذَا أقامَ هَمَزْتَه لِمَا تَقدّم

مسألة
الياءُ في مُصيبة عينٌ مُبْدَلةٌ من واوٍ لأنَّه من صاب يَصُوب فجمعُها يجبُ أن يكونَ على مَصَاوِب بغيرِ هَمْزٍ مثل مَقَام ومقاوم إلاَّ أنَّ العربَ همزَتها على خِلافِ القِياس وهذا خلافُ تَرْكهم الهمزَ في بَرِيَّة وخَابية والنَّبيّ فإنَّ الأصلَ في ذلك كلِّه الهمزُ وقد تَركوه فكذلك هَمَزوا في مَصَائِب ما ليس أصلُه الهمزُ
مسألة
إذا اعتلّت عينُ فِعْل نحو قَالَ وبَاعَ وخَافَ ثمَّ بَنَيْتَ منه اسمَ فاعلٍ زِدْتَ عليه ألِفاً

لتفرّقَ بين الاسمِ والفعل فتقع الألفً المبْدَلة بعدَها وهما ساكنتان وحذْفُ إحداهما يُخلّ بمعنىً وتحريكُ الاولى يخرجُها عن المدِّ ولأنَّه لا حظَّ لها في الحركة فحرّكتَ الثانيةَ لأنَّها تَسْتَحِقُّ الحَرَكةَ في الأصل وكُسِرتْ على اصلِ التقاء السَّاكنين وإذا حُرِّكتِ الألفِ انقلبت هَمْزَةً لِمَا ذكرنا في غير مَوْضع فصارَ اللفظُ به بائعاً وقَائلاً وخَائِفاً ويجوزُ تليينُ هذه الهمزةِ لتحرّكها ولا يجوزُ أن تُجْعَل ياءً خالصةً ولا واواً لأنَّ ذلك من حُكْمِ الحروف التي لَمْ تُعَلّ نحو قولك في صِيدَ البعيرُ وعَوِرَت عينُه لأنَّها صَحَّت في الماضي فتَصِحُّ في اسم الفاعل
مسألة
إذا أدْغِمت الواوُ والياءُ فيما بَعْدَهما ولم تكُنْ مجاورةً للطَّرف

تحصّنت من القلْبِ نحو اخروَّطاَ اخرِوَّطاً واجلَوّذَ اجلوَّذاً وكذلك فلانٌ من صُيَّابَة قومِه أي مِنْ خِيارهم ولو بَنَيْتَ من صَادَ يصيدُ فُعّالاً لقلت صُيّادُ ولم تغيّر لأنّها تحصّنت لدخولها في حِمى حرفٍ متحرِّكٍ ممتنعٍ عن التَّغْيير وقَدْ أبْدِل في بعضِ المواضع نحو دِيوان وقد ذَكَرْناه في البَدَل فإن جاورَ الطَّرفَ فقد جاءَ فيه الوَجْهانِ قالوا صُيِّم وقُيِّم وصُوِّم وقُوِّم والإبْدّال أقوى لمجاورةِ الطَّرف وهو محلّ التغيير والتصحيح

على الأصلِ فقد قالوا فيما بَعُدَ عن الطَّرف نُيَّام والجيّدُ نِوّام وطريقُ القلْب أنّهم أبدلوا الواو الثانيةَ ياءً لقُرْبها من الطَّرف ولأنَّها قد أبْدِلت في الفعل نحو صَام فاجتمعت الياءُ والواو وسَبَقت الأولى بالسكون فأبدلت ياءً لِمَا ذكرنا في مَوْضِعه وهذا البدلُ إنَّما يَجيءُ في الجمْعِ لِثِقَله وليسَ كذلك الواحدُ نحو اخروّاط

مسألة

إذا كانت عَيْنُ الكلمةِ ولامُها وَاوين نَحْو جَوِيَ وَدَوِي والأصل جَوِوَ ودَوِوَ لأنَّه من الجوِّ والدوِّ قُلبت الثانيةُ ياءً لئلا يجتمعَ المِثْلان ولَم تُدْغَم لِثِقَل الواو والتَّضْعيف ولم تُقلبِ الياءُ ألفاً لأنَّ ما قبلَها مكسورٌ فصارَ هذا الحكمِ مثلَ شَقِيَ ورَضِيَ وهما من الوَاو لقولِكَ في المصدر الشقوة والرِّضْوان وتقولُ في التَّثْنية جَوِيا وفي الجمع جَوُوا فَتَحْذِفُ اللامَ هنا لأنَّ أصلَه جَوِيوا فاسْتُثْقِلت الضمّةُ على الياء فسكّنت وبعدها واوُ الجمعِ ساكنةً فَحُذِفت الياءُ لالتقاءِ السكاكين وبقيتِ الواوُ لتدلّ على الجَمْع ثم ضمّت الواوُ التي هي عَيْنٌ تَبَعاً لواوِ الضمير ولأنَّها حُرِّكت بحركةِ الياء المحْذُوفةِ ونَطيرُها من الصَّحيح العينِ عَمُوا ونَسُوا ورَضُوا

مسألة

فإنْ كانتِ العينُ واللاّم ياءين نحو حَيِيْ وعَيِيْ ففيه وجهان التَّصحيحَ

الأصلُ والإدغام نحو حَيّ وعَيّ فِراراً من اجتماعِ الأمثالِ وطريقُه أنَّه سُكّنِ الأوَّلُ ليصحَّ إدْغامُه وحُمِلَ على الصَّحيح نحو ضَنَّ بالشيء وأصلُه ضَنِنَ مثل بَخِل فعلى هذا إنْ لحقتَه ألفُ التَّثنيةِ أو واوُ الجمع قلتَ على الوجه الأوّل حَيِيا فجمعتَ بينهما لأنَّه موضعٌ يجبُ فيه تحريكُ الحرْفين ومع الواو حَيُّوا وعَيُّوا فتحذِفُ الثانيةَ لِثِقَل الضمَّةِ عليها كما ذكرنا في جووا وعلى اللغة الثانيةِ وهو الإدغام حَيَّا وعَيَّا وحيُّوا وعَيُّوا بالتَّشديد فيهما مثل شَدّا وشَدُّوا فإنْ بَنَيْتَ هذا الفعلَ لِمَا لَمْ يُسمَّ فاعلُه انبنى ذلك على اللغات الثلاث في قيل فتقول على اللغة المشهورة حِيّ وعِيّ فتنقل كسرة الياء الأولى إلى الحرف الأوَّل وتُدغم وإنْ أشرت هناك أشرت ههنا وإنْ جعلتَه مثل قُوْل قلتَ حُيَّ وعُيَّ فالأوَّل مضموم والياءُ الأولى سُكِّنت وأُدْغمت في الثانية فإنْ عُدّي هذا الفعلُ بالهمزةِ وهو لِمَا لَمْ يُسمَّ فَاعلُه قلتَ على لغة التصحيح أُحْيِيَ وأُعْيِيَ وفي الجمع أُحيّوا وأُعَيّوا فحذفت الياءُ الثانيةُ لِمَا تقدَّم وعلى لغةِ مَن أدغم أُحِيّ مثل أُقِرّ ومع واو الجمع أُحيّوا مثل أُقِرّوا فإنْ سمّيتَ الفاعلَ قلت أحيى فأبدلتِ الياءُ الثانيةُ ألفاً لتحركها وانفتاحَ الياء الأولى وتقولُ مع واوِ الجمع أحْيَوا فتحذفُ الألفَ لسكونِها وسكونِ واوِ الجمعِ وتَبقى فتحةُ الياء تدلُّ عليها
ومثلُ ذلك استَحْيَى وتَحيّى وتقول في مستقبله يَسْتَحيي بياءين من غَيْرِ حذفٍ ولا إدْغام أمَّا الحذف فلا حاجةَ إليه لأنَّ الياءَ الثانية ساكنةً مثلَ ياء

يرمي وأمَّا الاولى فَقَبْلها ساكنٌ فلم تَثْقُل وأمَّا الإدغامُ فممتنعٌ أيضاً لأنَّه لو أدغمتَ لضممت فكنتَ تقول تَسْتَحِيّ مثل تَسْتَعِدّ وهذا

مُسْتَثْقَلٌ جدّاً فتحرّزوا منه بفكِّ الإدغام وقد قال بعضُهم استحيت منك بياءٍ واحدةٍ ساكنةٍ وفتح الحاء وهو ضعيف ووجهه من طريقين أحدهما أنَّه نَقَلَ فتحةَ الياءِ الأولى إلى الحاء فانفتحت الحاءُ وسُكِّنت الياء وقَلْبَها ألفاً وبعدها ياءٌ ساكنةٌ فَحُذفتِ الألفُ لالتقاءِ السَّاكنين ومنهم مَنْ قال اجتمعت الياءان ساكنتين فحذفت الأولى ونظيرُه قولهم مِسْت وظِلتُ وحِسْتُ في مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وحَسِسْتُ فسكّن السينَ الأولى واللامَ الأولى ثم حذفَها

لالتقاء الساكنين وبقيّ الأوّل مفتوحاً ومنهم مَنْ ينقلُ هذه الكسرةِ إلى الأوّل فيكسِره فيقول مِسْتُ
والطريقُ الثَّاني أنْ تكونَ الياءُ الأولى قُلبت الفاً لتحرِّكها الآنَ وانفتاح ما قبلَها في الأصل كما ذكرنا في استقامَ فإذا سكّنتِ الياءُ الثانيةُ من أجل الضَّمير حُذِفت الألفُ لالتقاء السَّاكنين فقال اسْتَحْيتُ مثل اسْتَقَمْتُ وهذا أضعف الوجهين

مسألة

قد جاءَ من الأفْعالِ ما عينُه ولامُه ياءان نحو حَيِيّ وعَيِيّ لا خلاف في ذلك وهذا عُلَم بالسَّبْر والتقسيم
فأمَّا السَّبْرُ فإنَّا سَبَرْنا جميع أبنية الفعلِ فلم نجدْ فيها ما عينُه ولامُه واوٌ بل وجدنا عكسَ ذلك وهو ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ نحو طَوَيْت وشَويتُ ولو كان حَيِيَ منه لقلت حَوَيت ووجدنا ما عينُه ولامُه واوان ولو كانت حييتُ منه لقلت حَوِيت أيضاً كما قالوا قَوِيت من القُوَّة فثبتَ بهذا أنَّ الياءَين أصْلان

فأمّا الحَيَوانُ فقال المازنيّ الواو أصلٌ غذ لا مُوجبَ لانقلابِها عن شيءٍ وزَعَم أنَّ هذا الأصلَ لم يُشتقّ منه فِعْلٌ بل هو كقولِهم فَاضَ الميتُ فَيْضاً وفوضاً فالياء توحّد في التصريف والواو لم يجيء منها

فعِل وقال الباقون اصل الواو ياءٌ

قُلبت واواً لئلا تلتبسَ بالمثنّى وهو مثل جبيت الخراجَ وجَبَوته لغتان والياء هي المتصرّفة وأمّا حَيْوَة ففيه شذوذٌ من وجهين
أحدهما قلبُ الياء واواً والثَّاني تركُ الإدغام وقد ذكرنا وجه ذلك في موضعه
مسألة
وممّا جاءَ عينُه ولامُه واوان الحُوَّة والقُوَّة فَلَوْ بنيتَ من هذا فِعْلاً ثُلاثياً قلتَ حوِيَ وقَوِيَ فأبدلت الواوَ الثانيةَ ياءً لانكسارِ ما قبلَها فإنْ بنيتَ منه افعَلّ مثل احمرّ قُلْتَ حوّى بواوٍ مشدّدةٍ مثل قوّى وسوّى وأصلُه احوَوْوَ مثل أصل احمرّ فنقلتَ فتحةَ الواوِ الأولى إلى الحاء واسْتُغْني بذلك عن همزةِ الوصل وأدْغمتَ الواوَ المسكّنةَ في الثانية وأبْدَلتَ الثالثةَ ألِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت حوَّى وإنما فَعَلوا ذلك لأنّهم لو بَقَّوا الكلمة على أصلها لقالوا يَحوَوٌّ في المضارع فضمّوا الواو وهذا لا يجوزُ في الأفعال فأصاروه بالتغيير إلى ما يجوزُ فأمّا مصدر هذا الفعل فقياسُهُ أنْ يُفَكَّ فيه الإدغامُ وتُقلَبَ الألفُ همزةً لأنَّ الواوَ وقعتْ طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ وهي الحادثةُ في المصدر فصار احْوِوَاء فنُقِلت كسرةُ الواوِ الأولى إلى الحاءِ واسْتُغْني عن همزةِ الوصل ففيه بعد هذا مذهبان

أحدهما حِيواء قُلبتِ الواوُ السَّاكنةُ ياءً لوقوعها بعد كسرةٍ ولم تُدْغَمْ فيما بعدها لانَّ سكونَها عارضٌ
والمذهبُ الثاني حِوّاء لأنّ الواوَ لما سُكّنت أُدْغِمت في الأخرى فإنْ بنيتَ منه أفعالَ مثل احْمَارٌ قلت احْواوى لأنَّكَ لو أخرجتَه على الأصل لضممتَ الواوَ في المستقبل وذلك مرفوضٌ فقلبتَ الواوَ الأخيرةَ ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلَها ولم يُحتَجْ إلى تغييرٍ آخر فالواو

الأولى عينُ الكلمةِ والألفُ بعدَها الزائدةُ والواوُ الثانيةُ لامُ الكلمة والألفُ الأخيرةُ منقلبةٌ عن الواوِ المكرَّرةِ فأمّا مصدرُ هذا الفعل ففيه وَجْهان
أحدهما احْوِيْوَاء فالواوُ الأولى عينٌ والياءُ منقلبةٌ عن الألفِ الزائدةِ ولم تُدْغَم فيما بعدَها لأنّها غيرُ لازمةٍ والواوُ الثانيةُ لامٌ والألفُ التي بعدَها الزائدةُ في المصدرِ قبل الطَّرفِ والهمزةُ بدلٌ من الواوِ المتطرِّفةِ
والوَجْهُ الثَّاني احْويّاء لأنَّ الواوَ والياءَ اجتَمعا وسبقت الأولى بالسّكونِ فَفُعِل فيها ما هو القياسُ في نظائرها

مسألة
إذا كانتِ العينُ واللاّمُ معتلّتين ودعتِ الحاجةُ إلى التَّغْييرِ فالقياسُ تصحيحُ الأوّل لِبُعْدِه عن الطَّرف وإعلالُ الثَّاني لِتَطرّفه وذلك مثل حَوَى يَحْوِى وطَوَى يَطْوِي وقد جاء عكسُ ذلك قالوا غايةٌ والأصل غيية فأعلّوا العين وصَحَّحوا اللامَ وكذلكَ ثَايةٌ ورايةٌ وكأنَّهم راعوا الطَّرَفَ من أجلِ الإعراب

مسألة
في أصلِ آية أربعةُ أقوالٍ
أحدها قولُ سيبويه هي فَعْلَةٌ بسكون العين فلو خرجَ على الأصلِ لكانَ أيّة فَقُلبت ألفاً لِثِقَل التَّضعيف ولئلا تلتبس ب أيّة التي للاستفهام عن المؤنث
والقول الثَّاني أصلها فَعَلَةٌ بفتحِ العينِ فقُلبت ألفاً لوجودِ علّة ذلك

والقولُ الثالث أصلُها آيِيَة مثْلُ ضَارِبَة فكانَ القياسُ أنْ تقولَ آيَّة مثل دَابّة فَحُذِفت الياءُ الأخيرةُ تَخْفيفاً وهو قول الكسائيّ ووزنُها على هذا فَاعَة
والقولُ الرّابع أصلُها أيِية مثل كلمة فَقُلِبت ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلَها

مسألة

إذا كانت عينُ الثُّلاثي ياءً ساكنةً وجعلْتَها صفةً أقْرَرْتَها نحو طَيْبَى وكَيْسَى وإنْ جعلْتَها اسماً ضممتَ الأوّل فصارت الياءُ واواً مثل طُوبى وكُوسى ليفرقَ بين الاسم والصفة وكان التغييرُ بالاسم أولى لأنّه أخفُّ من الصفة فإنْ كانت اللامُ ياءً وكان ذلك صفةً على فَعْل بفتح الأول أقررتَها نحو الخَزْيا والصَّدْيا وإن كانت اسماً مثل التَّقْوى والشَّرْوَى قلبت الياءَ واواً للفَرْقِ أيضاً فإنْ

كانت الكلمةُ على فُعْلَى بضمِّ الأوّل واللامُ واوٌ أقررتَها في الاسم مثل حُزْوَى وأبدلتَها في الصِّفةِ نحو الدُّنيا والعُلْيَا للفَرْقِ أيضاً فإنْ قيل قلم غيَّرتَ هنا في الصفةِ وهُناكَ في الاسمِ قيل فُعِلَ ذلكَ إيثاراً للتخفيفِ وبيانُه من وجهين

أحدهما أنْ فُعْلى مضمومة الأوّل
والثَّاني أنَّ الواوَ أثْقَلُ من الياء فَجُعِل في الاسم لأنّه أخفُّ
وأمّا الصّفةُ فثقيلةٌ حوّلت فيها الواوُ إلى الياء لأنّها أخفُّ بخلاف فُعْلى فأمّا قُصوى فهي صفةٌ وقد خَرَجَتْ على الأصلِ وهو شاذٌّ مُنبِهٌ على الأصلِ في الجميعِ ومثله في المفتوح ريّا وكان القياس في الاسم روّى وفي الصفة ريا ولكنه جاءَ بالعكسِ على الشّذوذِ

وكذلكَ العوّى وهيَ من عَوى يَدَه يعويها إذا لَوَاها فالعوّى نجومٌ مجتمعةٌ

فهيَ مِنْ هذا الأصلِ وكانَ القياسُ عَيَّاً في الصفة فسوى بينهما هذا على لغة من قصر ومنهم مَنْ يمدّها وكان قياس ذلك أن يقول عياء لأنَّ الاسمَ هُنا تُقْلبُ فيه الواوُ ياءً وأجْوَدُ ما قيلَ فيه أنْ تكونَ الألفُ نائةً عن إشباعِ فتحةِ الواو فوقعت ألفُ التأنيث بعدها فقلبت همزة
مسألة
إذا كانت لامُ فَعْلاء الممدودةِ واواً صحَّت في الصّفةِ نحو القَنْوَاء والعَشْوَاء وإنْ كانت اسماً قُلبتْ ياءً نحو العَلْياء اسم موضع وفعلوا ذلكَ لِلفَرْق أيضاً فأخْرَجوا الصّفة على الأصل مثل خَزْيَا وغيَّروا في الاسم مثل تَقْوَى وليست العلياء تأنيثَ الأعلى لتكونَ صفةً لأنَّ تأنيثَه عُلْيَا بالضمّ والقصْر الفُضلى والوُسْطَى ولو كان صفةً لكان عَلْوَاء مثل قَنْوَاء
مسألة
ليسَ في الكلامِ ما فاؤه ولامَه واوان إلاَّ قولُهم وَاوٌ وهذا الحرفُ اخْتُلِفَ في

الألفِ التي بينَهما فقال قومٌ أصلها وَوَو فتكون الكلمةُ كلُّها من مكرّرِ الواوِ كما جاء في بيّة وفي قولهم هذا الشيء بَبّانٌ فإنَّ الكلمةَ مركّبةٌ من تكريرِ الباء وحجَّةُ هذا القائلِ أنَّه وجدَ الألفَ في قولِكَ كاف ودال ونحوهما منقلبةٌ عن واو لقولهم كَوّفت كافاً ودوّلت دالاً وهذا القياسُ في مِيم وجِيم إلاّ أنّ الواوَ قُلبت ياءً لسكونِها وانكسار ما قبلها
وقال آخرون أصلُ الألف في الواو ياءٌ فراراً من تَجانس الثَّلاثة وليس كذلكَ في بقية الحروف فإنّه لا يَلْزَمُ مَنْ جَعل الألف عن واوٍ

اتّحادُ الحَرْف وقد جاءتِ الفاءُ واللامُ ياءين مثل يَدَيْتُ وقد تقدّم ذِكْرُه وقد جاءت العينْ

واللاّم ياءين على ما ذَكَرْنا في حَيِيَ وقد جاءتا واوين نحو قُوّة وحُوّة وقد جاءت العينُ واواً واللامُ ياءً نحو طويت وشَوَيْتَ وهو الأكثر وقد جاءت الفاءُ واواً واللامُ ياءً نحو وَقَيتُ وَوَفَيْتُ ولم يأتِ ما عينُه ياءً ولامُه واوٌ البتةَ إلاّ ما قاله أبو عثمان في الحَيَوان وقد ذكرناهُ قبلُ

مسألة

إذا وَقعتِ الواوُ والياءُ طَرَفاً بعدَ ألفٍ زائدة قُلبتا همزةً وقد ذكرنا علّة ذلك وكيفيَّتَه في باب الإبدال فإنْ وقعت تاءُ التَّأنيثِ بعدَها فَمِنَ العربَ مَنْ يُبْقي الهمزةَ لِوَجْهَيْنِ

أحدهما أنَّه شبَّه ذلك بقائل وبائع لِمجاوَرَتِه الطّرَف

والثَّاني أنّه أبْدَل قبلَ دُخول تاء التأنيث ثُمَّ أدخلَ تاء التأنيث بعد ذلك فلم يُغيِّر ومنهم مَنْ يَجْعَلُها واواً أو ياءً عَبَاية وشَقَاوَة لأنَّها ليست الآن طَرَفاً

مسألة

الأصلُ في طاغوت طغيوت لأنّه من طغى يطغى طُغْياناً ثمّ قُدِّمت الياءُ قبل العين وقُلبت ألفاً لوجودِ شرط القلب فوزنه الآن فَلَعُوت مُحوّلٌ عن

فَعَلوت مثل ملكوت وقيلَ أصلُ الألف واوٌ وهيَ لغةٌ في طغا ولذلك تقولُ في الجمع طَوَاغيت وعلى القولِ الأوّل تكون الواوُ مبدلةً من الألف لأنَّها في اللفظ تشبه ألف فاعل

وأمّا طَالوت فوزنُه إذا جُعِل عربياً فَعَلوت من طال يطول فلا قَلْبَ فيه

وأمّا جَالوت فَيَحْتَمِلُ وجهين

أحدهما أنْ يكونَ من جالَ يَجُولُ فيكونُ وزنُه فَعَلُتاً فَعَلُوتا والثَّاني أنْ يكونَ من جَلا يَجْلُو فيكونُ مقلوباً ووزنُه فَلَعُوت مثل طاغُوت

بابُ ما يُمْتَحَنُ فيه من الأبنية

اعلم أنّ التصريفيين ذَكَروا من هذا الفنِّ أمثلةً كثيرةً قَصَدوا بها إثباتَ عِلمِ التَّصريف في الأذهان بالرِّياضة والعملِ وذلك أدْعَى إلى ترسِّخ هذا العلم في القلب كما أنّ الحاسبَ لا يُحْكِمُ علمَ الحساب إلاّ عَمِل وتَدَرَّب على العمل والأصلُ في ذلك أنَّك إذا قلت ابن مِنْ كَذَا مثلَ كَذَا معناه أنْ تأخذَ الحروف الأصول من الكلمةِ المطلوب بِناؤها فتقابلَ بها الفاءَ والعينَ واللامَ ثم تُغَيّرَ الكلمةَ المذكورة بالحركةِ أو السّكون أو الزيادةِ ما تُماثِلُ به الكلمةَ المطلوبَ مماثَلَتُها وما كان فيها من زِيادةٍ تأتي به في المثالِ بعينها

فصل

ولا يُبْنى من الشّيء مِثْلُه من كلِّ وجْهٍ فلو قالَ ابنِ مِنْ غَزَا مثل ضَرَب لم يَجُزْ لأنَّ مثالَ غزا ضرِبَ فهو مبنيٌّ على مثاله قبل سؤاله ويجوزُ أن يُبْنى من الثلاثيّ ثلاثياً يُخالِفُه في شيءٍ ما ومِنَ الثُّلاثي رُباعياً وخُماسياً وتكرّر فيه ما تكرّر في المطلوب مثاله ولا يُبْنى من رباعيّ ولا خماسيّ أقلُّ منه لأنَّ ذلك نَقْضٌ لا بِناء وسنذكر على ذلك أمثلةً تكْشِفُ المقصودَ إنْ شاء اللّه تعالى

مسألة

إذا قيلَ ابنِ من ضَرَب مثل عِلِم أو ظَرُف أو كلَّم قلت ضَرِب وضَرُب وضَرّب فإنْ قال ابنِ منه مثل دَحْرَج قلت ضَرْبَبَ فكررت الباءَ لأنّها لامُ الكلمة كما أنَّ دحرجَ مكرَّر اللاّمِ فإنْ بنيتَ منه مثل دِرْهَم قلت ضِرْبَب فجعلتَ حركاتِ البناء وسَكَناته مثل حَركاتِ

درهم وسكناته وإنْ بنيتَ منه مثل سِبَطْر قلت ضِرَبّ ومثل زِبْرِج ضِرْبِ ومثل جُخْدُب ضُرْبُب فأمّا جُخدَب بفتح الدال فعلى الخلاَف يجوزُ عند الأخفش أن تقول ضُرْبَبَ ولا وجودَ لهذا المثالِ عند سيبويه وإنْ بنيتَ منه مثل سَفَرْجَل قلت ضُرْبَبَ هذا تسوقُ بقية الأمثلة

وتقول في مثال جَوْهَر وصَيْرَف وحَاتم ضَرْوَب وضَيْرَب وضَارب وهكذا في جميعِ الزِّيادات تأتي بها بعينِها إلاَّ أنْ يمنَع من ذلك مانع مثاله إذا قيل ابنِ من ضَرَبَ مثل عَنْسَل لم تَقُلْ ضَنْرَب لأنَّ النُّونَ الساكنةَ تُدغم في الرَّاءِ لقربها منها في المخرج وإذا أدْغَمتَها لم يكن فصلٌ بين ما تُزاد فيه النونُ وبين ما تكررتْ فيه العين وكذلكَ إنْ قال ابن من عَلِم مثل عَنْسَل لأنّك لو فعلتَ ذلك لقلت عَلّم وإنْ أظهرتَ النُّونَ خالفتَ باب الإدغام وكذلك إنْ بنيت منه مثل عمل لأنَّ النون الساكنة تدغم في الميم وهذا يتضح كل الاتضاح في باب الإدغام وسنذكره إن شاء الله تعالى وإنّما تقع الصّناعة فيما بُنيَ من المعتلّ وما يُشْبِهه وعليه أكثرُ المسائل

مسألة

في الهمز

إذا قيلَ ابنِ من قَرَأ مثل دَحْرَجَ أو جَعْفَرَ قلت قَرْأا فقلبتَ الهمزةَ الثانيةَ ألفاً لِثِقَل الجمع بين الهمزتين وكانت الألف أَوْلى لسكونِها وانفتاحِ ما قبلها فإن بنيت مثل درهم أبدلت الهمزة أيضاً إلاّ أنك تكسر أوله فإنْ بنيت منه مثل زِبْرِج قلبتَ الثانيةَ ياءٌ لانكسار ما قبلها فتصيرُ في الإعرابِ مثل قَاضٍ

وإنْ بنيتَ مثلَ بُرْثُن فقلبتَ الثانيةَ يَاءٌ وكسرت الهمزة الأولى لِتَصيرَ إلى مثل أدْلٍ ولو قيلَ تُبْدَلُ الثانيةُ واواً ثمّ تغيّرُ تَغْييرَ أدْلٍ لكانَ وجهاً من أجلِ الضمّة الأولى فإنْ بنيتَ منه مثلَ جِرْدَحْل صارَ معكَ ثلاثُ هَمْزات الأولى مفتوحةٌ والثانيةُ ساكنةٌ والثالثةُ طرفٌ فَتُدْغَمُ الساكِنةُ في التي بعدَها ثم تغّيرُ ذلكَ لاجتماع الهمزات بأنْ تقلِبَ الهمزةَ السَّاكنةَ ياءٌ لتحجُزَ بين الهمزتين وتكسرَ الأولى تبعاً للياءِ ولا تغيّر الأولى ولا الثانية لأنّك أيُّهما غيَّرتَ بقيت همزتان لا فاصلَ بينهما

وإنْ بنيتَ مثلَ سَفَرْجَل قلت قَرَأْيَأ فأبدلتَ الوسطى المفتوحة ياءً وبقيت قبلَها همزةٌ ساكنةً ولم يغيّر غيرُها لِما تقدَّم فإنْ بنيتَ منه مثل جَحْمَرِش قلت قَرْأَإء فأبدلتَ الثَّانيةَ ياءً ثم قلبتَها ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلَها فإنْ بنيتَ منه مثلَ جَحَنْفَل قلت قَرَأْيَأ فقلبتَ الثانيةَ ياءً ثم أَلِفاً لِمَا تقدَّمَ

مسألة

إذا بِنيتَ من قالَ وباعَ مثل كَتِف قلت قَالَ وبَاعَ فقلبتَهما ألفاً لتحركهما وانفتاحِ ما قبلَهما وإنْ جعلْتَهما على قولِ مَنْ سكّن التّاءَ من كَتْف قلبتَهما أيضاً لأنَّ التَّغييرَ عارضٌ

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 433]

وإنْ بنيتَ منهما مثلَ جَعْفَر قلتَ قَوْلَل وبَيْعَع فلم تغيّر

وإنْ بنيتَ من غَزا ورَمَى مثلَ كتِف قلتَ غَزٍ ورَمٍ فقلبتَ الواوَ ياءً لانكسارِ ما قبلَهما فصارَ مثل شَجٍ وعمٍ

وإن بنيتَ منهما مثلَ دِرْهَم قلت غِزْوَا ورِمْيَا فقلبتَ الثانية ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها ولم تغيّر الأولى لسكونِ ما قبلهما ومثلُه إنْ بنيت منهما مثلَ جَعْفَر

فإنْ بنيتَ منهما مثلَ سَفَرْجَل قلبتَ الأخيرةَ ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها ولم تغيّر الأولى ولا الثَّانية للتحصُّنِ بالإدغام فتقول غزوّا فإنْ بنيتَ مثل جَحْمَرِش ففيه وجهان

أحدهما : غَزْوَو فقلبتَ الثالثة ياءً لكونِها طَرَفاً بعد كسرةٍ

والثاني غَزْوَاوٌ فتقلبُ الوُسْطى ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها ولم تغيّر الأولى لسكونِ ما قبلَها وما بعدَها وإلاّ تجمعُ بينَ إعلالين وكلٌّ من هذه علّةٌ مُسْتَقِلّة فكيف إذا اجتمعت ولم تُغيّر الاخيرةُ لأن قبلَها ألفاً أصليةً فليست مثلَ كِسَاء ورِدَاء

مسألة

إذا بنيتَ من غَزَا وعَفَا مثل صَمَحْمَح قلت غَزَوْزَى وعَفَوْفَى فكرّرت العين واللام وقلبتَ الواوَ الأخيرةَ الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها

فإنْ بنيتَ من غزا مثل عَنْكَبُوت قلت غَزْوَوُوت على الأصل ثم تقلبُ الواوَ الوسطى المضمومةَ ياءً وتحذفُها لئلا تجتمع ثلاثُ واوات ومثلُ ذلكَ لو بنيتَ مثلَه من رميت لقلت رَمَيُوت فحذفت الياء الثانية لئلا

تجتمعَ ياءان بعدهما واو وإن شئتَ حذفتَ واوَ غزْوَوُوت من غير قلبٍ وهو أوْجَهُ

مسألة

فإنْ بنيتَ من أَوَى مثل عَنْكَبوت كان في الأصل أَوْيَيُوت فتكرّر الياءُ وقد اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسبقتِ الاولى بالسّكون فتقْلبُها ياءً وتُدْغِمُها في الياء الأخرى فتصير أَيَّيُوت ثم تحذفُ الياءَ الأخيرةَ لئلا تجتمعَ ثلاثُ ياءات فبقيَ أيّوت فإنْ بنيتَ مثلَه من وأى كان الأصل وأيَيُوت فتحذفُ الياءَ الثانيةَ فيبقى وأيُوتا فإن بنيتَ مثلَه من آءة وهي شجرةٌ فالأصلُ أن تقولَ أوءؤوت بهمزتين بعدَ الواوِ الأولى فتقلِبُ الهمزةَ الآخرةَ ياءً ثمّ تحذفها فيبقَى أوْءَوْت

مسألة

فإنْ بنيتَ من حَيِيَ مثلَ عُصْفُور قلت حُيويّ على لفظ النسب والاصل حُيَّوي بثلاثِ ياءات فأدْغَمْت الأولى في الثانيةِ لسُكونها واجتمعتِ الواوُ والياءُ الأخيرةُ وشرطُ القلْبِ فيها موجودٌ فصارَ اللفظ بها حُيّيّا بياءين مشدّدتين فقلبتَ الثانيةَ واواً فصار حُيُوِيّاً مثل أمُوِيّ فإنْ بنيتَ مثلَها من وأى فالأصلُ أنْ تقولَ وُيْؤوي فلامُ الكلمة ياءٌ فتجتمع الواو والياءُ والأولى ساكنةٌ فتصيرُ إلى الياء المشددة والياءُ الأولى خفيفةٌ مضمومة فيصير وُيْؤيٌّ فإن بنيتَ مثلَها من أوَى قلتَ أُيَّيّ ثم تصيرُ إلى لَفْظِ النسبِ فتقول أُيويٌّ

باب ما يُعرف به المَقْصور من الممدود

قد ذكرنا في أوّلِ الكتاب أنَّ المقصورَ لا يكونُ إلا في المعرب فإنْ سُمِّي شيء من المبنياتِ مقصوراً أو ممدوداً فعلى التجوّز لوجود مدِّ الصوت فيه أو قصره واعلم أنّ كثيراً من الممدود والمقصور لا يُعرف إلاّ سَمَاعاً والمرجعُ في ذلك إلى كُتب اللغة وإنما يذكر في

هذا الباب ما يعرف به المقصور والممدود من المقاييس والأصل في ذلك أن تُحْمَلَ الكلمة التي تشكّ في قصرها أو مدِّها على نظيرها من الصحيح فإن كان قبل الحرف الصحيح المقابل لألف الكلمة التي يشكّ فيها ألفٌ فهي ممدودة وإلا فهي مقصورة إلاّ أن يردّ السّماع بذلك وإن لم يجز أن تكون قبله ألف فهو مقصور البتة

أمثلةُ ما يعرف به المقصور وهي أربعة
الأوّل المصدر وشرطه أن يكون فِعْلُه على فَعِل يفْعَل فهو أفعل أو فَعِل أو فعلان فالأوّل العشي والعمى لأنَّ فعلَهما عَشِيَ وعَمِي يعشى ويعمى فهو أعشى وأعمى
والثاني الصَّدَى والطَّوى لأنَّ فعلهما صَدِي وطَوِي يصْدَى ويَطْوى فهو صديان وطيّان
والثالث الهَوَى والرَّدَى لأنَّ فعلَهما هَوِيَ ورَدِيَ يهوى ويَرْدَى فهو هَوٍ ورَدٍ ونظيرُ ذلك كلّه من الصحيح قَرِع يَقْرَعُ قَرَعاً فهو أقرع وعطش يعْطَش عطشاً فهو عطشان ونصِب ينصَب نصباً فهو نصب
ومن شُروط المصدرِ المقصورِ أيضاً أنْ يكونَ على مَفْعَل بفتح الميم ثُلاثياً كان أو أكثر نحو المَسْرى والمَدْعى لأنَّ نظيرَهُ من الصَّحيح المضرب والمقتل ومن الزائد أعطى مُعطى واستدعى مُسْتَدْعَى ونظيره من الصحيح أخرج

مُخْرَجاً واستكرمَ مُستكْرَماً ولفظُ هذا المصدر على لَفْظِ اسم المفعول ومن شروطه أنَّ كلَّ مصدرٍ كانَ على فِعّيْلى فهو مَقْصور نحو الخِلِّيفى والخِطِّيبى وأما أي الخلافة والخَطابة وأمَّا الخِصّيصى فمقصورة وحكى الكسائي فيها المدّ وهو بعيدٌ والله أعلم
فصل
والقسم الثاني من أقسام المقصورِ اسمُ المفعول وهو كلُّ معتلٍّ

اللام زائد على ثلاثة أحرف فاسم المفعول منه مقصور نحو أُعْطي فهو مُعطىً وحُلّي هو مُحلّىً وعُوفي فهو معافىً واستُدعي فهو مُستدعىً واشتُري فهو مُشترىً لأنّ نظائر هذه المصادر من الصحيح ليس قبل آخره ألف

فصل
وأمّا القسمُ الثّالثُ فمما جاءَ من الجموع مقصوراً
أمّا ما كان من المفردات على فُعْلَة مثل عُرْوة أو على فِعْلَة مثل لِحْيَة وكِسْوَة فجمعُه مقصورٌ نحو عُرَىً ولِحىً وكُسَىً ومن الجموع المقصورةِ ما كانَ واحدُه على فَعِيل أو فاعل أو فَعِل أو أفْعَل ما كان آفة أو علّة نحو جريح وجرحى ومريض ومرضى وأسير وأسرى وهالِك وهَلْكى ومائق ومَوْقَى وزَمِنٌ وزَمْنى ووجِع ووَجْعَى وأحمق وحَمْقى وأنْوَك ونَوْكَى نعوذ بالله منها
فصل
وأمّا القسم الرابع فمما جاء من نحو القَهْقَرى والْجَمزي والبَشَكى والْخَوْزَلى وهذا أكثر ما يكون فيما كانت حروفُه الصحيحةُ كلّها متحركةً لأنّه جاءَ في المصادرِ على نحو مجيء النَّزَوَان والغَلَيان

فصل
وأمّا الممدودُ المعروفُ من جِهَةِ القياس
اعلم أنَّ الممدودَ كلُّ اسمٍ آخرُه همزةٌ قَبْلَها ألفٌ وهذه الهمزةُ على أربعةِ أوْجه
أحدها أنْ تكونَ أصلاً نحو قُرّاء ووُضّاء لأنّه من قَرَأ ووَضُؤ
والثّاني أن تكونَ مُبْدَلةً من أصل نحو كساء ورداء لأنّه من الكِسوة والرِّدية
والثّالثُ أنْ تكونَ بَدَلاً من مُلْحَق نحو حِرْباء وعِلْباء هو ملحق

بِسِرْداح وسِرْبال
والرّابع أنْ تكونَ للتأنيثِ نحو حمراء وصحراء
والممدود من هذا الباب على أربعة أقسام

أحدها في المصادرِ وهو كلُّ مصدرٍ ماضيه أربعةُ أحرفٍ على أفعل معتلّ اللام فهو ممدودٌ نحو أعطى إعطاءً وأغنى إغناءً لأنَّ نظيره من الصحيح أحسن إحساناً وأكرم إكراماً فقبْل آخرِه ألفٌ زائدةٌ
ومن المصادر الممدودةِ ما كان فِعْلُه على أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ وفي أوّله همزةُ وصْلٍ ومن معتلِّ اللاّم نحو اعتلَى اعْتِلاءً وارعوى ارْعِواءً وانْشَوى اللحمُ انشواءً واستدعَى استدعاءً واحْرَنْبى الديكُ احرنباءً واقلولي اقْلِيلاءٌ وكذلك الباقي لأنَّ نظيرَها من الصحيح قبل آخره ألفٌ نحو الانطلاق والاحمرار وما أشبهها
ومن المصادر الممدودة ما كانَ فِعْلُه المعتلُّ اللام على فاعل نحو رامى رِماءً وَوالى وِلاءً لأنّ نظيرَهما من الصحيح قاتَلِ قِتالاً ومِنَ المصادرِ الممدودةِ ما كانَ صَوْتاً معتلاً على فُعال نحو الدُّعاء والثُّغاء والعُواء لأنَّ نظيرَها من الصحيحِ الصُّراخ والنُّباح وعلى فِعال النِّداء والنِّزَاء فأمَّا البُكَاءُ فهو صوتٌ وقد جاءَ فيه المدُّ والقَصْرُ
ومِنَ المصادرِ الممدودةِ ما كانَ على تَفْعَال نحو التَّقضاء والتَّشْراء لأنّه نظيرُ التكرار والتَّسْيار
فصل
والقسمُ الثاني من الممدود ما يستدلُّ عليه بالجمع

كلّ جمع على أفعلة من المعتلّ اللام فواحده ممدود نحو هواء وأهوية وخِبَاء وأخْبِيَة لأنّ نظيرَهما من الصحيح قبل آخره ألف نحو حمار وأحْمِرَة وقَذَال وأقْذِلة فأما أندية في جمع ندىً فالوجه فيه أنه جمع ندىً على نداء مثل جَبَل وجبال ثم جُمع الجمع على أفْعِلة

ومن الجموعِ الممدودةِ ما كانَ على فِعال وأفْعَال نحو ظَبْي وظِبَاء واسم وأسماء وحيٍّ وأحْياء لأنّ نظيرَها من الصحيح أجْمَال وأكْبَاد وأحْمَال
ومن الجموعِ الممدودةِ كلُّ ما كانَ واحدُه على فَعِيل مضاعفاً أو معتلاً فجمعه على أفْعِلاء وهمزتُه للتأنيثِ نحو شَديد وأشدّاء وغنيّ وأغنياء وصفيّ واصْفياء ونبيّ وأنبياء
ومن الجموعِ الممدودةِ ما كانَ على فُعَلاء نحو عُلَماء وظُرَفاء فهذا مختصّ بما كان واحدُه مذكراً نحو فعيل غير مضاعف ولا معتلّ نحو عليم وظريف وقد جاء منه في المؤنث حرفان قالوا امرأة سفيهة وسُفهاء وفقيرة وفُقراء فأمّا خليفة فقد يجمع على خُلفاء وهو للمذكر وفيه وجهان
أحدهما أنّه لما اختصّ بالمذكَّر كان بمنزلة ما لا تاء فيه
والثّاني أنّه يجمع على خليف ثم يقال خُلفاء فعلى هذا هو من الباب وأمّا خَلائف فجمع خليفة أيضاً وهو القياس نحو كريمة وكرائم

فصل
والقسمُ الثّالثُ من الصّفات كلّ مؤنث مذكّره أفعل لا تلزمه الألفُ واللامُ ولا تدخل عليها تاء التأنيث ولا هو بمعنى أفعل من كذا فهو ممدود نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء
فصل
والقسمُ الرّابعُ من الأسماء الخارجة عمّا ذكرنا نحو صحراء وخُنفساء وما أشبه ذلك كلّها ممدودة
وأمّا ما يدرك بالسّماع فما عدا ما ذكرنا والله أعلم

باب الهمز
اعلم أنَّ الهمزةَ نبرةٌ تخرجُ من أقصى الحلقِ يشبه صوتُها التهوّعَ

ومن هنا شَقَّ النطقُ بها والنطقُ بحروف الحلْقِ أخفّ من النُّطْقِ بها واشقُّ من النطق بحروفِ الفم والشفتين ولهذا السبب جوّزت العربُ في الهمزة ضُروباً من التخفيفِ وهو التخفيفُ القياسيّ والإبدالُ على غير قياس والحذفُ واعلم أنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ يَثْبُتُ في الجزم نحو لم يخطئ ولم يقرأ

فصل

ولا تخلو الهمزةُ من أن تكونَ مفردةً أو تلقاها همزةٌ أخرى فإن كانت مفردةً أولاً جازَ تخفيفُها وقد أُبدلت في مواضع ذكرناها في باب الإبدال فأمّا جعلُها وهي أوّل بينَ بينَ فلا يجوز لأن ذلك تقريبٌ لها من الألف والألف لا يُبْتَدأ بها

فصل

فإنْ وقعتْ حَشْواً ساكنةً جازَ تخفيفُها على الأصلِ وتخفيفُها بأن تُبْدَل حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها فتبدل بعد الفتحة ألفاً نحو راسٍ وباس وبعد الكسرة ياءٌ نحو الذِّيب والبير وبعد الضمّة واواً نحو بُوس ومُوس

فصل

في الهمزة المتحركة وهو على ضربين

أحدهما أن يسكّنِ ما قبلَها

والثَّاني أنْ يتحركَ

والأول على ضربين

أحدهما أن يكونَ الساكنُ قبلَها حرفَ مدٍّ وما جرى مجراه

والثَّاني غير حرف مدّ

فحرف المدّ الواوُ الزائدة المضموم ما قبلها والياء الزائدةُ المكسورُ ما قبلها والهمزة بعدهما يجوزُ تخفيفها وتخفيفهما وبأنْ تبدلَ واواً بعد الواوِ لأنها تجانس ما قبلها وما قبل قبلها وهو الضمّة نحو مقروءةٍ وقُروء وتقولُ فيهما مقروّة وقروٍّ وإن وقعتِ بعد الياء قلبْتَها ياءٌ للعلّة المتقدِّمة تقول في نحو خطيئة خطيّة وفي النسيء نسيّ وما جرى مَجرى حرفِ المدِّ ياء التصغير لأنّها زائدةٌ لا تتحرك وهي نظيرُ ألف التكسير تقول في تصغير أفْؤس جمع فاس أُفَيِّسْ

فصل
فإنْ وقعتِ الهمزةُ المتحرّكةُ بعد الألف جازَ تخفيفُهاوتخفيفها هو أن تجعل بين

بين ومعنى ذلك أنَّها تُليّن فَتُجْعَل بين الهمزةِ والحرف الذي منه حركتُها فتُجعلُ المكسورةُ بين الياء والهمزة والمفتوحةُ بين الألف والهمزةِ والمضمومةِ بين الواوِ والهمزة وهي في كلِّ ذلك متحرِّكة تؤذنِ بالمتحرك ومثالُ أن تقولَ في مسائل مسايل وفي هَبَاءة هَبَايَة وفي جزاؤه جزاوه وقال سيبويه لا تجعل الهمزةَ بينَ بينَ إلا في موضع يقعُ موقِعَها الساكن لئلا يُفضى إلى الجمع بين الساكنين والألفُ يصحّ أن يقع الساكن بعدها نحو شابّة ودابّة

فصل

فإنْ كان قبلَ الهمزةِ المتحركةِ حرفٌ ساكن ليسَ من حروف المدّ فتخفيفها أن تُنقلَ حركتُها إلى الساكن ويُحذف كقولك في المتصل مَرَة في مرأة وسل في اسأل وفي المنفصل كم بِلُك ومن مّك ومنَ بُوك فتحذف الهمزة في هذا كلّه وتحرّك الساكن بحركتها وكذلك تفعلُ في لامِ المعرفة نحو النُّشى والحَمر والايْمان ومن العربِ مَنْ إذا حذفَ الهمزةَ وحرِّك لامَ المعرفة حذفَ همزةَ الوصلِ قبلها لاستغنائه عنها بحركتها فيقول لَحْمَرُ ولنشى ولْيمان يجعل العارضَ كاللازم لأنَّه منقول عن لازم وتقول في قوله تعالى (يُخرِجُ الخَبَ في السَّماواتِ) يخرج الخَبَ

فتحذف الهمزة ومن العرب مَنْ قالَ في تخفيف امْرَأة وكمأة مراة وكماة مثل قَنَاة والوجه فيه أنّه خفَّف الهمزةَ بِنَقْلِ حركتها إلى ما قبلها فصار ما قبلها مفتوحاً وبعده همزةً ساكنة فقلبها ألفاً كما يفعل في راس وهو قليل في اللغة

فصل
ومما خفَّفوه بالحذف والإلقاء مضارع رأى فقالوا يرى والأصل يرأى ففعلوا به ما ذكرنا فعلى هذا تقول في الأمر رَ يا زيدُ فلا تُدخلُ همزةُ الوصْل لتحرّك الأوّل وفي المؤنَّث ريْ وفي التثنية رَيَا وفي الجمع رَوْا
فصل
فإنْ كانَ قبلَ الهمزةِ المتحركة حرفٌ متحركٌ فتخفيفُها يختلفُ بحسبِ اختلاف حركَتِها وحركة ما قبلها فإنْ كانت مفتوحةً قبلها فتحةٌ فتخفيفها أنْ تُجْعَل بينَ بينَ كقولك في سألَ سالَ وإن كانَ قبلَ المفتوحة ضمةً أو كسرةً لم تُجْعَل بينَ بينَ لأنَّ جَعْلَها كذلك مُقَرِّبٍ لها من الألف والألفُ لا تقعُ بعد ضمّةٍ ولا كسرةٍ ولكنْ تُبْدِلها واواً بعد الضمّ وياءً بعد الكسرة كقولك في تَؤدَة تُوَدَة وفي مئر مِير

فصل
فإن انضمَّتْ وقبلَها ضمّةً أو فتحةً جُعلت بين الهمزةِ والواو نحو قام غلامُ أختك ورأيت غلامَ أختك وإن كان قبل المضمومة كسرةٌ جُعلت بين الياء والهمزة كقولك من عندِ أختك ومنه يستهزئون ويسهزيون وإن وقعت مكسورة بعد ضمّة نحو سُيل ومن عند إبلك جعلت بين بين أيضاً وهذا مذهب الخليل وسيبويه وقال الأخفش لا يجوزُ تخفيفُها في الموضعين لأنَّ وقوعَ الواو الساكنة بعد كسرةٍ والياء الساكنة بعد ضمّةٍ متعذِّر فهو كتخفيفِ المفتوحةِ بعد الضمّةِ والكسرةِ وذلك مُحال وَوقوعُ الواوِ بعد الكسرة والياء بعد الضمّة مُمكِنٌ ولكنّه شاقّ والحاصِلُ أنَّ الهمزةَ المتحركةَ المتحركُ ما قبلَها إمّا أنْ تتَّفقَ حركتاهما فيقعَ منهما ثلاثة أضرب ضمتان وفتحتان وكَسْرتان وإمّا أنْ يختلفا فيقعَ منهما سِتّةُ أضْرب ضمّة بعد فتحة وكسرة وكسرة بعد فَتْحة وفَتْحة بعد ضمّة وكسرة وكسرة بعد ضَمة وفتحة والمختَلفُ فيها ضمّةً بعد كَسْرة وكسرةٌ بعد ضمّة فالأخفش يُبْدِلُ الهمزةَ فيهما ياءً بعد الكسرة واواً بعد الضمّة

فصل
في اجتماع الهمزتين في كلمةٍ واحدة
قد ذكرنا في باب البَدَل أنّ الهمزتين إذا اجتمعتا وسُكّنت الثانيةُ أُبدلت من جِنْس ما قبلها فتُبدل بعد الفتحة ألفاً نحو آدم وآمن وبعد الكسرة ياءً نحو إيمان وإيلاف وإيذَن لي وإيتني وبعد الضمّة واواً نحو اوتمن اومرني
فأمّا الهمزةُ في جَائي فاعِل من جاءَ فهما هَمْزَتان الأولى مبدلةٌ من عين الكلمةِ وهي ياءٌ في الأصْلِ هُمزت لمّا وقعتْ في فاعِل والثانيةُ لامُها أُبْدِلت ياءً للكسرة قبلَها فصار من المنقوص ولو بَنَيْتَ من جاء مثل جَعْفَر قلت جَيْأَلٌ فأبدلت الثانية ألفاً وقد ذكر
فصل
فإن التقتْ الهمزتانِ من كلمتين مُنْفَصِلتين فهما تجيئانِ مُتَّفقتين أو مختلفتين فالمتفقتانِ ثلاثٌ مَضْمومتان كقوله تعالى (أولياءُ أولئك) فبعضُ العربِ

وهو قليلٌ ومنهم مَنْ يحذفُ الأولى ويُحقِّقُ الثانية ومنهم مَنْ يعْكِسُ ذلك ومنهم مَنْ يحقِّقُ الأولى ويجعل الثانيةَ واواً والمفتوحتان كقوله تعالى (جاءَ أشراطُها) وفيه المذاهب المذكورةُ إلا أنّ مَنْ خفّفَ الثانية وحقّق الأولى جعل الثانيةَالفاً والمكسورتان كقوله تعالى (هَؤلاءِ إنْ كنتم صادقين) وفيه المذاهبُ المذكورة إلاّ أنّ الثَّانيةَ تصيرُ ياءً من أجلِ الكسرةِ قبلَها ومنهم مَنْ يجعلُها ياءً ساكنةً وأمّا المختلفتان فعلى ستة أضرب
1 - مضمومة بعد مفتوحةٍ كقوله (جاءَ أُمّةً رسُولها) فمنهم مَنْ يحقّقُ الأولى ويجعلِ الثانيةَ واواً لانضمامها ومنهم من يجعل الأولى بينَ بينَ والثانيةَ واواً ومنهم مَنْ يحقِّقُهما
2 - وبعد مكسورة كقولك من خباءٍ أختك
3 - ومفتوحة بعد مضمومة كقوله تعالى (السفهاءُ ألا) ففيهما

التحقيقُ وقلبُ الثانية واواً

4 - ومفتوحة بعد مكسورة كقوله (النساء أوْ أكْتَنْتُمْ) ففيهما التحقيق وقلب الثانية ياء
5 - ومكسورة بعد مضمومة كقوله (يشاءُ إلى) فيهما التحقيق وجعل الثانية واواً
6 - ومكسورة بعد مفتوحة كقوله (شهداء إذ) ففيهما التحقيقُ وتجعل الثانية ياءً . والله أعلم

مسألة

في قوله تعالى (قالوا لان) ففيها أربعة أوجه
أحدها حذفُ الواوِ والوقفُ على اللاّم وقفةً يسيرة

والثّاني : كذلك إلاّ أنّه من غَيْر وقْف
والثّال كذلك إلاّ أنّه من غير هَمْزٍ مع فتحِ لام المعرفة
والرابع كذلك إلاّ أنّه بإثباتِ الواوِ في اللّفظ

مسألة

قوله تعالى (عاداً الأولى) فيها أوجه
أحدها إثباتُ التنوين وكسرها
وسكون لام المعرفة وهمز ما بعدها من غير وقف
وبِوَقْف بإلقاء حركة الهمزة على اللام وضمّ اللام
وبإدغام التنوين مع ضمِّ اللام

باب الإمالة

الإمالة إلى الشيء التقريبُ منه وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء والفتحة قبلها من الكسرة والغرض من ذلك تجانس الصوتين لسبب وللإمالة أسباب وموانع فأسبابها ستةً
الياء والكسرة والانقلاب وما في حكمه وكون الحرف ينكسر في حال والإمالة للإمالة
السَّبب الأول الياء الكائنة قبل الألف بحرفٍ أو حرفين نحو شيبان وغيلان وشيال فأهل الحجاز لا يميلون وتميم تُميل الألف في هذا كلّه ليقرب من صوت الياء
السَّبب الثاني الكسرةُ وقد تكون بعد الألف نحو عائد وقد تكون قبلها

وبينهما حاجز نحو جبال وحبالٍ وقد يكون بينهما حرفان ومن شرطه أن يكون ما بعد الكسرة ساكناً نحو سِرْبال وجِلْباب فإن كان ذلك مفتوحاً أو مضموماً فلا إمالة وقد يشبّه المنفصل بالمتّصل كقولك للرجل من مالِهِ
السَّببُ الثّالث كونُ الألفِ منقلبةٌ عن ياءٍ وذلِك قولُك في رمي رَمِي وفي باع بِاع فإنْ كانت الألف رابعةً فصاعداً أُمِليت من أيّ أصلٍ كانت كقولك في مَرْمَى مَرْمِى وفي مغزى مَغْزِى وفي تُدعى وتدعى وهذا حُكْمُ ألفِ التَّأنيث نحو حبلى وبُشْرى السَّببُ الرّابع ما شُبِّه بالمنْقَلبِ عن الياء وذلك نحو غزا ودَعا فإنَّه يُمالُ لأنَّ الياءَ تقع هنا كثيراً ولأنَّ هذه الألفَ تصيرُ إلى الياء إذا جاوزتْ ثلاثةَ أحرف نحو يُدْعى ومُستدعى
السَّببُ الخامسُ كَسْرُ ما قبل الألف في بعض الأحوال وذلك في الفعل خاصّةً نحو خافَ وطابَ وجاء لأنَّك تقولُ خِفْت وما أشبهها فأمَّا في الأسماء

يجوزُ نحو باب ودار وقد أمال بعضهم فلانٌ مِاش في الوقفِ وهو قليل
السَّببُ السَّادس الإمالةُ كقولك رأيتُ عماداً وكتبتُ كِتاباً فتُميلُ ألفَ التَّنوين من أجلِ الإمالة الأولى فإنْ قلتَ زيدٌ يَضْرِبها لم تُمِل الألفَ لأنَّ بينها وبين كسرة الرَّاء حاجزين قويين وهما الضمَّةُ والهاءُ فإنْ كانت الباءُ مفتوحةً نحو يريدُ أنْ يضرِبها فأكثَرُهم لا يُميلُ ومنهم مَنْ أمالَ لضعْفِ الحاجز لأنَّ الفتحةَ خفيفةٌ والياءَ خفيّة ومنهم مَنْ يقول على هذا رأيت يدِها وهو بيننا وفينا وعلينِا فيُميل من أجل الياء
فصل
في موانعِ الإمالة
وهي حروفُ الاستعلاء والرّاء فحروف الاستعلاء سبعةٌ وهي الخَاء والغَين والقَافُ والصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء وهذه إذا وقعت قبل الألف سواء أو بعدَها بحرفٍ أو أكثر منعت الإمالة والعلّةُ في ذلك أنَّ الحرفَ المستعلي يُنحَى به إلى أعْلى الفم والإمالةُ تَحْرِفُ الحرفَ إلى مَخْرَجِ الياء وهي من اسفل الفم والصّعود بعد التسفُّل شاقّ فلذلك مُنِع وهذا نحو قَاعِد وغَالِب ونحو نَافِخ ونَاشِط

وهذا مذهبُ كلّ العرب إلاّ ما حُكي عن بعضهم إمالة مَنَاشيط وذلك لِبُعْد الطَّاء من الألف وكون الياء معها
فصل
فإن كان حرفُ الاستعلاء قبلَ الحرف الذي يليه الألفُ مكسوراً جازت الإمالةُ نحو خِفاف وقِباب وضِراب ونحو ذلك لأنَّ الصوتَ أخذَ في التسفُّل والتحدّرِ فاستمرَّ فس المُسْتَعْلي إلى أن بلغ الألف على التسفُّل وذلك سَهْلٌ وكذا إن كان بينهما حرفان نحو مِصْبَاح ومِقْلات ومنهم مَنْ لا يُميل هنا لأنَّ حرف الاستعلاء ساكن والكسرةُ في غيره فإنْ كانَ حرفُ الاستعلاء هنا مفتوحاً أو مضموماً لم تجِز الإمالةُ لأنَّ الصوتَ لم يكنْ متسفِّلاً حتى يجانسَ ما بعده
فصل
فإنْ كانَ حرفُ الاستعلاء مع الألف المبدَلة التي يجوزُ إمالتها مع غير

المستعلي جازَت مع المُسْتعلي نحو سقَى وأعطَى ومعطَى وخاف ويشفى وما أشبه ذلك لأنَّ سبب الإمالة قويّ فغلب المستعلي

فصل
وإذا كان الحرفُ بعد الألف مشدّداً لم يُمَلْ نحو مادّ وجادّ إذ لا كسرةَ تليه والحرفُ الأوَّل من المشدَّدِ سكّن فراراً من الحركة مع المثلين فأوْلَى أنْ يُهربَ من الإمالةِ معه وقد أماله قومٌ في الجرِّ وهو قليل
فصل
فأمَّا الرَّاء فتمنع الإمالةَ إذا كانت مفتوحةً أو مضمومةً وانفردت نحو هذا سِراجٌ وفِرَاشٌ ورأيت حماراً فإن كانت مكسورة جازت الإمالة وإنما منعت الراء الإمالة لأنَّها بمنزلةِ الراءين إذْ كان فيها تكريرٌ وإذا كُسرت قَرُبت من الياء ولذلك لم تمنع مع الحرف المستعلي نحو ضَارب وقَادِر ومنهم مَنْ يُجيز الإمالة إذا كانت الكسرةُ والرّاء قبل الألف نحو هذا فِرَاش فإنْ كان بعد الرّاءِ راءٌ مكسورة جازت الإمالة وغلبت المكسورة المفتوحة نحو (القرار) و (الأبرار)

وأمَّا (الكافر) فإمالته جائزة في الجر فأما في الرفع والنصب فأكثرهم لا يميله من أجل الرّاء وكذلك (الكافرين) و (الكافرون)
فصل
والهاءُ المبدَلة من تاء التأنيث في الوقف تجوز إمالتُها لأنَّها تشبه ألفَ التأنيث في حصول التأنيث بها وخفائها وانقلابها وذلك نحو (الحكمة) و (مبثوثة) ويمنعُها ما يمنعُ الإمالةَ
فصل
وقد شذَّت أشياءُ في بابِ الإمالة ولها وُجَيْه من القِياس فمن ذلك ذا وهو

اسم إشارة والجيِّد تفخيمه والأوائل يسمُّون التفخيم نَصْباً لأنَّه فتحٌ وقد أمالَه قومٌ لأنَّه يشبه الأسماءَ المعربَة في الوصف به وفي وصفه وجمعه وتصغيره ولأن ألفَه منقلبة عن ياء
ومن ذلك أنَّى ووجه إمالتها أنَّها اسمٌ تامّ وألفُها تشبه ألفَ التأنيث والنونُ فيها تشبه حروفَ العلّة
ومن ذلك أسماءُ حروف التهجّي بي تي ثي لأنَّها أسماءٌ يكثُرُ استعمالها
ومن ذلك الحجّاج والعجّاج والنَّاس والوجْهُ تفخيمُها لأنَّ الألفَ زائدةٌ أو منقلبةٌ عن واو ومَنْ أمالها حَمَلَها على تصرّف الأسماءِ وإمالَتُها في الجرِّ أقربُ لِمكان الكسرة

والأسماءُ المبنيّةُ الأصلُ أنْ لا تُمال لعدمِ تصرّفها واشتقاقِها وإنَّما أُميلَ منها ما أشْبَه المتصرّف كما ذكرنا في ذا
وهكذا حُكْم الحروفِ بل أبعدُ إلاَّ أنَّهم أمالوا منها لا لأنَّها تقومُ بنفسها في الجواب وبلى كذلك وحرفُ النداء لأنَّه قامَ مقامَ الفعل وقد ذُكر في بابه ولم يُميلوا حتّى لأنَّها لا تقوم بنفسها وأمّا كذلك فصل
قد أمال بعضُ العربِ الفتحةَ نحو الكسرةِ نحو ضرر وبقر وأقرب ذلك

ما كانت فيه راء وإذا قربت هذه الفتحة من الكسرة قرّبت ما بعدها من الحروف من الكسرة أيضاً

باب مخارج الحروف وعددها وصفاتها

اعلم أنَّ مخرجَ كلّ حرف ما ينقطعُ الحرف عنده من الحلق والفم والشفتين وإذا أردتَ أن تختبر ذلك فزدْ على الحرف الذي تريدُ معرفة مخرجه همزة الوصل مكسورةً ثم انطقْ به ساكناً فعندَ ذلك تجد جَرْسَ الحرفِ منقطعاً هناك فَثَمَّ مخرجه نحو اِعْ اِقْ اِصْ اِمْ ومن ههنا لم يكنِ للألف مخرج لأنَّ صوتها لا ينقطعُ عند جُزْءٍ مما ذكرنا بل هي نَفَسٌ مستطيلٌ بحيثُ يُمكِنُ مدّه من غيرِ حَصْر

فصل

والحروف الأصول تسعة وعشرون وهي الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء والرّاء واللام والنون والصاد والسين والزاي والطاء والتاء والدال والظاء والثاء والذال والفاء والميم والباء والواو

ولهم ستةُ أحْرُفٍ فروعٌ مُسْتَحْسَنةٌ وإنما كانت فُروعاً لقربها من الأصولِ وامتزاجها بها وهي النونُ الساكنة والألفُ الممالة وهمزة بين بين وألف التفخيم والصاد المشمّة صوت الزاي والشين المشمّة صوت الجيم

ولهم سبعة أحرف أُخر مستقبحة وهي

1 - الكاف التي تقرب من الجيم

2 - والجيم التي تقرب من الكاف والجيم التي تقرب من الشين

3 - والضاد الضعيفة التي تقرب من الذال

4 - والصاد التي تقرب من السين

5 - والطاء التي تقرب من التاء

6 - والظاء التي تقرب من الثاء

7 - والباء التي تقرب من الفاء

ومخرج كلّ حرفٍ منها بين مخرج أصلها الصحيح وبين الحرف الذي يقاربه ولا يقرأ بها البتةَ إلا مضطرٌ
فصل
في عددالمخارج
وهي ستةَ عشرَ ثلاثةٌ في الحلق
فأقصاها وأقربُها من الصدر مَخْرَجُ الهمزة والألف والهاء - 1

وأوسطُها من الحلق مخرج العين والحاء - 2
وأدناها إلى الفم مخرج الغين والخاء - 3
والرابع أقصى اللسان وما فوقَه من الحنك مخرج القاف
والخامس دون مخرج القاف وما يليه من الحنك مخرج الكاف
والسادس من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك مخرجُ الجيم والشين والياء
والسابع ما بين أوّل حافّة اللسان وما يليها من الأضراس الضَّاد فإن شئت أخرجتها من الجانب الأيسر وإن شئت من الأيمن
والثامن ما بين أوّل حافّة اللسان ومن أدناها إلى منتهى طَرفَ اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ومما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مُخرج اللام
والتَّاسع النونُ وهي من طرف اللسان بينه وما بين ما فوق الثنايا مخرج
والعاشر ومن مُخرج النونِ غيرَ أنَّه أدْخل في ظَهْر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء
والحادي عشر مما بين طَرَفِ اللِّسان وأصول الثنايا مُخرج الطَّاء والدَّال والثَّاء
والثَّاني عشر مما بين طَرَفِ اللِّسان وفُويق الثَّنايا مَخْرج الزَّاي والسين والصاد
والثالثَ عَشر مما بينَ طرفِ اللِّسان وأطراف الثَّنايا مخرجُ الظَّاء والثَّاء والذَّال

الرابعَ عشرَ من باطِنِ الشِّفة السُّفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء
الخامسَ عشرَ مما بين الشفتين الباء والميم والواو
والسادسَ عشرَ من الْخَياشِيم مخرج النون الخفيفة
فصل
في صفاتِ الحروف وأجناسِها وهي أحدُ عشرَ جِنْساً وهي المجهورة والمهموسة والشَّديدة والرَّخوة والمنحرفة والشَّديدة التي يخرج معها الصوت والمكررة واللِّينة والهاوية والمطبَقَة والمنفتحة
فالمجهورةُ تسعةَ عشرَ حرفاً الهمزةُ والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والضاد واللام والزاي والراء والطاء والدَّال والنون والظاء والذال والباء والميم والواو وسمّيت مجهورة لأنَّها أَشْبِع الاعتماد في موضعها ومُنِع النَّفَسُ أنْ يجريَ معها حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجريَ الصوتُ إلاَّ أنَّ النونَ والميم قد يعترض لهما في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنّةً ودليلُ ذلك أنَّك لو أمسكت طرفَ أنفك اختلَّ صوتهما حين سددت الخيشوم
الثَّاني المهموسة وهي بقيةُ الحروفِ التسعة والعشرين وسُمِّيت بذلك لأنَّ الهمسَ صوتٌ خفيّ وهذه كذلك لأنَّ اعتمادها ضعف حتّى جرى معه النَّفَس

والثالث الشديدة سُمِّيت بذلك لقوَّتها وامتناع مدِّ الصوت معها وهي ثمانية الهمزة والقاف والكاف والجيم والطّاء والتّاء والباء والدّال ويجمعها أجدت طَبَقَك الرابعُ الرَّخْوَة وهي تسعةٌ الهاء والحاء والغين والخاء والشِّين والظّاء والثَّاء والذَّال والفاء وسُمِّيت بذلك لأنَّها خلافُ الشديدة فأمَّا العينُ فبين الرَّخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء
والخامسُ المنحرفةُ وهي اللاّم وحدها سمي بذلك لانحرافِ اللسان

مع صوته من ناحيتي مُستَدَقِّ اللسان فُوَيْق ذلك وبهذا خالَف الشديدة والرخوة
والسادس الشديدةُ التي يخرجُ معها الصوتُ وهي النُّون والميم وسُمِّيت بذلك لغُنَّتها الخارجة من الألف

والسابع المكرَّر وهو الرَّاء سُمِّيت بذلك لتكرير صوتها وانحرافها إلى مخرج اللاّم
الثَّامن اللينةُ وهي الواو والياء سُمِّيت بذلك لأنَّ مخرجهما يتَّسع لهواء الصَّوت أشدَّ من اتِّساع غيرهما
التَّاسع الهاوِي وهو الألف سُمِّيت بذلك لزيادة اتِّساع هواء صوته على الواو والياء
العاشر المطْبَقة وهي أربعةٌ الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء سُمِّيت بذلك لشدَّةِ التصاق ظَهْرِ اللِّسان بما يُلاقيه من أعلى الحَنَك
الحادي عشر المنفتحة وهي ما عدا المطبقة سُمِّيت بذلك لأنَّ موضعها لا ينطبق مع غيره ولا ينحصر الصوت معها كانحصاره مع المطبقة
فصل
فيما يجتمع لكل حرفٍ من الصِّفات
الهمزةُ حرفٌ مَجْهورٌ شديدٌ مُسْتَعْل منفتح
الألف حرفٌ هوائي مجهور شديد

الهاء حرف مهموس رخو خفيّ ضعيف
العين حرفٌ مجهور شديد متسفل رخو منفتح
الحاء حرف مهموس مستفل رخو منفتح
الغين حرف مجهور مستعل رخو منفتح
الخاء حرف مستعلٍ شديد منفتح

القاف حرف مستعل شديد منفتح
الكاف حرفٌ مهموس شديد متسفِّل منفتح الجيم حرف مجهور شديد متسفِّل منفتح
الشِّين حرف مهموس رخو متسفِّل متفشٍّ
الياء حرف مجهور شديد متسفّل منفتح ثقيل خفيّ
الضاد حرف مستطيل مجهور مستعلٍ منطبق رخو
الصاد حرف مهموس رخو مستعلٍ مطبق
السين حرف مهموس متسفّل رخْوٌ منفتح
الزاي حرف مجهور متسفّل رخو منفتح وهذه الثلاثة الأخيرة فيها صفير
الظاء حرفٌ رِخوٌ مجهور مستعل مطبق
الذال حرف مجهور مستفل رخو منفتح
الطّاء حرف مهموس متسفّل رخو منفتح
الثاء : حرف مهموس متستفّل رخو مطبق
الدّال حرف مجهور شديد متسفّل منفتح
التّاء حرفٌ مهموس شديدٌ متسفّل منفتح

الرّاء حرف مكرر مجهور شديد متسفّل منفتح
اللام حرف مجهور منحرفٌ شديد متسفّل منفتحٌ مرقق
النون حرف مجهور شديد متسفِّل منفتح ذو غُنّة
الفاء حرف مهموس رخو متسفّل متفشٍّ
الباء حرف مجهور شديد متسفِّل
الميم حرف مجهور شديد متسفِّل منطبق
الواو حرف مجهور شديد ممتد منطبق ليّنٌ

باب الإدغام

الإدغامُ وصْلُك حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله من موضعه من غير فاصلٍ بينهما بحركةٍ ولا وَقْفٍ فتصيِّرهما بالتداخل كحرفٍ واحدٍ تَرفعُ لسانَك بهما رفعةً واحدةً وتشددِّه وهو مقدَّرٌ بحرفين الأوَّل منهما ساكن
وأصلُ الإدغام في اللغة الإخْفاءُ والإحكَام
والعلّةُ في الإدغام أنَّ الحرفين إذا كانا مثلين كان مخرجُهما واحداً فيثقل على اللسان أن يرفَعه ثم يعيدَه في الحال إلى موضعه وهذا شبّه بمشْي المقيَّد لأنَّه كانَ لا يُزايِل موضِعَه ويقع في الكلام على ضربين
أحدهما إدغام حرفٍ في مثله قبل الإدغام
والثَّاني أنْ يكونَ الأوَّلُ مقارباً للثاني فَيُبْدلَ حرفاً مثله ليمكن إدغامه فالضَّرب الأوَّل على ضربين
أحدهما أن يكون في كلمة واحدة فإن كانت فعلاً ثلاثياً لزم الإدغام نحو شدَّ ومدَّ وفرَّ وقصَّ وعضَّ وقد سبق ذكره وإن كانت اسماً على وزن الفعل فكذلك نحو رجل ضفّ الحال أي ضفِف بكسر الفاء الأولى ولا يُسْتَثْنى من ذلك إلاَّ الاسمُ المفتوحُ العين نحو طَلَل وشَرَر

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 470]

فأمَّا المضمومُ نحو سُرُر جمع سَرير وسُرَر جمع سُرّة فلا يدغم إذ ليسَ في الأفعال له نظير وقد يجيء في الشذوذ فكُّ الإدغام بالقياس نحو لَحِحَتْ عينُه وقوم ضَفِفُوا الحال والقياس إدغامه فأمَّا قصُّ الشاة وقَصَصُها فليس من فكِّ الإدغام بل هما لغتان سكونُ العين وفتحها وقد يفكُّ الشاعر الإدغام للضرورة وقد ذُكر في موضعه
مسألة
فإن بنيتَ من المضاعَف بناءً في آخره ألفٌ ونون فقال الخليل وسيبويه إنْ كان مصدراً فككتَ الإدغام نحو الردَدَان وإن كانَ مكسورَ العين أو مضمومَها لم يفكّ يُحْمَل كل واحدٍ منهما على بابه فالمصدرُ هنا مثل الغَلَيان والنَّزَوَان وقال الأخفش يفكّ الإدْغام في الجميع فأمَّا الملْحَقُ فلا يُدْغم لأنَّ ذلك يُبْطِل معنى الإلحاق وقد سبق ذكرُه فأمَّا اقتتلوا فالأكثرون لا يُدغمون لأن التاء زيدت لمعنى فلا تُذْهبُ بالإدغام وليسَ هنا حرف علّة ومنهم مَنْ يدغم فيقول

قِتَّلوا بكسر القاف وفتح التاء ومنهم مَنْ يكسرُ التّاء ويقول في المستقبل يُقِتِّلون وفي اسم الفاعل مُقِتِّلين ومنهم مَنْ يضمّ فيقول مُرُدُّفين فيُتْبع ومنهم مَنْ يكْسرُ الميمَ إتباعاً لكسرة الراء

والضرب الثّاني أن يكونا من كلمتين وهو على ضَرْبين أيضاً جائزٍ ولازم
فالجائزُ أن يكونَ الأوّلُ متحرِّكاً والإظهارُ أجْود لئلا يلزمَ الإسكان والتغيير فيما ليسَ بلازم لأنَّ الكلمتين قد تفترقان والإدغامُ جائزٌ للتخفيف وأحسنُ ذلك أنْ يتوالى فيه اربعُ متحركات فصاعداً نحو (جعلْ لكم) وضربْ بكر
فصل
فإنْ كانَ قبل الحرف الأوَّل ساكنٌ لم يجز الإدغامُ لئلا يُجْمَعَ بين ساكنين إلاَّ أنْ يكونَ ذلك الساكنَ حرف مدّ كقولك اسم موسى وبكر رافع هذا لا يُدغم ومثال حرف الحدّ (الرحيم ملك) والمال لك والغفور ربّنا ومثله في المتَّصل تمودّ الثوب
فصل
فإن كان قبل الياء والواو فتحة نحو جيب بكر والقول لك جاز الإدغام أيضاً لأنَّ المدَّ الجاري مجرى الحركة موجود فأمّا مثل (آمنوا وهاجروا) فلا يُدغم لأنَّ الواو الأولى تامّةُ المدِّ فهو فيها كالفاصل بالحركة ولا يصح زوال مدّها كما لا يصحّ تسكين المتحرك فأمّا مثل قوله تعالى (ولا تَيَمَّمُوا الخَبِيثَ)

فأصله تتيمموا فيجوز إدغام التاء في التاء لأنَّ قبلها ألف لا ومنهم من يحذف التاء فأمّا قوله تعالى (فلا تَنَاجوا) فيجوز الإدغام وترك الإدغام
فصل

وأمّا الإدغام اللازم فأن يكون الأوّل ساكناً والثاني مماثلٌ له كقولك (وقد دخلوا) و (هل لكم)
فصل
فإنْ أُدغم في حرف المدّ لم يجز إدغامه في مثله نحو وليّ يزيد وعدوّ وليد لأنَّ المدَّ قد بطل بالإدغام فيه وصار كالحروف الصحيحة التي قبلها ساكنٌ نحو خَبرْ رجل ولكنْ إنْ شِئْتَ أخفيت وهو في حكم المظهر
فصل
في إدغام الحروفِ المتقاربة
ونحن نذكرها حرفاً فحرفاً
أوّلها الهمزةُ وليسَ يدغم فيها شيءٌ ولا تُدغم في شيءٍ إلاّ أن تكون همزة مثلَها

نحو اقرأإنا أنزلنا وقد قيل ليسَ هذا إدغاماً بل هو حذفٌ وإنَّما تدغم حقيقةً في كلمة واحدة وهو فعّال نحو رأاس وسأال ولأال
وأمَّا الألفُ فلا يُدْغَم فيها
وأمَّا الهاءُ فتدغم في مثلها نحو وجّهْ هِبةً وتدغم في الحاء نحو اجْبَهْ حَمَلاً والإظهارُ أحسن ولا تدغم الحاءُ في الهاء لأن الحاءَ أقوى وأظهرُ من الهاء فلا تحوّل إليها
العينُ تُدْغَم في مثلها نحو اسمعْ عمراً وتدغَم في الحاء نحو اقطع حبلاً والإظهارُ أحسن وتدغَمُ في الخاء بأن تجعلا حاءين نحو اقطع خلالاً لأن الخاء أقرب إلى العين في مخرجها وصفتها فتحوّلان جميعاً إليها وقد قال بنو تميم كنت محم يريدون معهم وكلَّ ما قرب من حروف الحلق إلى الفم لا يدغم فيما قبله فإن أردت إدغام الحاء في العين جاز بأن تجعل الحاء عيناً نحو امدعّ رفة تريد عرفة

الغين تدغم في الخاء والخاء فيها نحو ادمغ خلفا واسلخ غنمك تحوّل الأول إلى مثل الثاني
القاف تدغم في الكاف والكاف فيها نحو الْحَقْ كَلَدة وانْهَكْ قَطَناً
الجيم تدغم في الشين والشين فيها نحو اخرجْ شطرك واعطش جحدراً
النون تدغم في مثلها وفي الرّاء نحو مَنْ راشدٌ بغنّة ولا غنة فأمّا إدغام الراء فنذكره فيما بعد
وتدغم النون في اللاّم نحو مَنْ لك بغنّةٍ ولا غنّة ولا تدغم اللام فيها نحو هل نحن
وتدغم النون في الميم بغنّة نحو من مّعك ولا تدغم الميم فيها نحو اسلم نافعاً فإن وقعت الباء بعدها أبدلت ميماً نحو عنبر و (فُسوقٌ بكُم) وقد ذكر في البدل فإن وقعت الفاء بعدها كانت غنة لا مظهرة ولا مدغمة نحو من فيها وإن وقعتِ الواوُ بعدها أدغمت فيها بغنّة وبغيرها نحو من وعدك وتدغم في الياء بغنّة وغير غنّةٍ نحو مَنْ يقول ولا تدغم الياء فيها نحو في نفسي

اللباب علل البناء والإعراب [جزء 2 - صفحة 475]

ولا تدغمُ في حروف الحلْق لبُعدِ مَخْرجِها منها وتبيّن بياناً تاماً وبعض العرب يُخْفيها عند الخاء والغين كما يفعل ذلك عند القاف والكاف نحو (من خلق) ومَنْ غيرك ولا تدغم فيهما بحال

مسألة

إذا كانت النونُ ساكنةً قبل الميم والياء والواو في كلمة واحدة لَزِم تبيينها كقولكِ شاة زَنْماء وشِياه زُنم وكذلك قُنية وقَنواء وكُنية ومُنية لا تدْغِم شيئاً من ذلك ولا تُخفيه لئلا يلتبس بمضاعف الميم والياء والواو لأن في الكلام مثلَه ألا ترى أنَّك لو قلت زَنْماء فأدغمت لجازَ أن تكون من الزمّ ولو قلت قِيّة وقوّة لجاز أن يكون من الأرض القيّ فأمّا قولهم امْحى الشيء فجاز إدغامه لأنّ اللبس مأمون إذا كانت الميم هنا فاء الكلمة والفاء لا تكون مضاعفة ولذلك لو بنيت من وجل ورأى انفعل جاز الإدغام اوَّجل وارَّأى

مسألة

لا تُعْرَفُ في اللغة كلمةٌ فيها نونٌ ساكنةٌ بعدها راءٌ ولا لامٌ فلم

يقولوا مثلَ قِنْر

ولا عِنْل وسببُ ذلك أنَّ النونَ الساكنة فيها غُنّة وهي تقاربُ الحرفين جداً فلَمّا تقاربت في المخرج واختلفت في الصفة ثقل الجمع بينهما

مسألة

يجوزُ إدغامُ اللاّم في النون نحو هل نرى لتقاربهما وأنَّ النون أبينُ من اللاّم ويُقوَي ذلك إدغامُ النون فيها إلاَّ أنَّ إظهارَ اللاَّمِ عند النونِ أحسنُ وإدغام النون في اللام أحسن والفرق بينهما أنّكَ إذا أدغمت اللاّم في النون أبطلت قّوة اللاّم وإذا أدغمت النّون في اللاّم راعيت قوّة اللاّم

مسألة

لا تُدغم الميم في النون نحو لم نكن لأنَّها لمَّا لم تُدغم في الباء وهي من مخرجها فإدغامها في النون مع بعدها منها أبعد

مسألة

وتدغم لام المعرفة في حروف الفم وهي ثلاثة عشر حرفاً وهي التّاء والثّاء والدّال والذّال والرّاء والزّاي والسّين والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والنّون وعلّة ذلك كونها مقاربة لهذه الحروف فإنَّ جميعها من حروف طرف اللسان إلا الضّاد والشّين فإنَّهما يبعدان عن طرفه إلاّ أنّ الشين فيها تفشٍّ وانتشارٌ يقربّها من اللاّم والصّاد من حافة اللسان فيها انبساط يكاد يقرب من اللاّم واختصّ ذلك بلام المعرفة لكثرة الاستعمال

فأمّا لام هل وبل فيجوز إظهارها وهو الأقوى وقد أدغموها في التّاء والثّاء والرّاء والزّاي والشّين والصّاد والضّاد والطّاء والظّاء والنّون إلاّ أنّ إدغامها في الرّاء حسنٌ وفيما عداها ضعيف وذلك نحو (هل

ترى) (هل ثوِّب) وهل رأيت وكذلك الباقي
مسألة
تدغم الطّاء في الدّال ويَبْقى إطباقُ الطّاء نحو اضبط دُلامة وبعض العرب يُذْهِب الإطباق وهو ضعيف
وتُدغم الدالُ فيها قيّد طرفة ويبقى الإطباق أيضاً
وتدغم الطّاءُ في التّاء مع بقاء الإطباق نحو انقُط توأماً والتّاء فيها تدغم نحو أفلت طرفة
مسألة
تدغم التّاء في الدّال والدّال فيها نحو انعت دُلامةَ وقيد تلك والإظهار في هذا كلّه مستثقل

مسألة
الصّاد والسّين والزّاي يُدغم بعضُها في بعض لتقاربها كقولك لم تفحص سالماً ويبقى إطباقُ الصّاد وتقول خلِّص زيداً واحبسْ صابراً واحفزْ صابراً واحفز سالماً والإدغام في هذا كلّه قويّ
مسألة
الظّاء والذّال والثّاء يُدغَم بعضُها في بعض كقولك احفظْ ذلك واحفظ ثابتاً وابعثْ ظالماً وابعث ذلك
مسألة
إدغامُ مَخْرج في مَخْرج يقاربه جائزٌ كإدغام الظّاء والثّاء والصّاد والسّين والزّاي وكذلك إدغامُ الطّاء والتّاء والدّال فيهنّ ولا تدغم الصّاد والسّين والزّاي في الحروف الستة لئلا يذهب الصفيرُ الذي فيهنّ وتدغم الطّاء والثّاء والذّال والظّاء والدّال والتّاء في الصّاد نحو احفظ ضابطاً وكذلك الباقي وتُدغَم الصّادُ فيهنّ ولا تدغم الصّاد في الصّاد وأختيها لاستطالتها
مسألة
من حكْم الحرفِ النّاقص أنْ يدغم في الزّائد ولا يُدغم الزّائد في الناقص كالسّين

لا تُدْغَم في الجيم وتدغم الجيم فيها كقولك احبس جامعاً هذا لا يدغم واخرج سالماً هذا يُدغم

مسألة

إذا سُكّنت الصّادُ وبعدها دالٌ فمن العرب من يُخْرِجها على أصلها وهو أوْلى ومنهم مَنْ يقرّبها من الزّاي لأنّه لمّا لم يكن إدغامُ الصّادِ في الدّال قرَّبَها منها ليحصلَ التشاكل ومنهم مَنْ يجعلها زاياً خالصةً وهو قليل وذلك نحو يصدر والمصدر والقصد فإنْ تحرّكت الصّاد لم يغيّرها لأنَّ الحركةَ كالحاجز

وأمّا الصّراط فالأصلُ فيه السّينُ لأنه من سَرَطْتِ الشيء وإنّما أُبدلت صاداً لِتُجانِسَ الطاء ومنهم مَنْ يجعلُها زاياً ومنهم مَنْ يجعلها بينهما والسّين مع الدّال كالصّاد معها نحو يُرْذل ثَوْبَهُ

وأمّا الشّين قبل الدال فتضارع بها الزّاي نحو رجل أشْدق ولا تُجعل زاياً خالصةً وقد قالوا اجدّمعوا واجدرؤوا في اجتمعوا واجترؤوا

مسألة

من العربِ من يقولُ في بني العنبر بِلْعَنْبِر وفي بني الحارث بِلْحَارث فيحذف النونَ والياء ووجه ذلك أنَّ النون تدغم في اللام ولكن لمّا حالت الياء بينهما لم يمكن الإدغام فخففوا بالحذف

وقد قالوا : (عَلْماءِ) يريدون : على الماء ولا يجوز ذلك في غير اللام فلا تقول في (بني النجار) : بنجار لأنَّ النون مشددة بسبب إدغام لام المعرفة فيها فلم تحذف النون لئلا يجتمع إعلالان بخلاف بلعنبر فإنه ليس فيه إلا إعلال واحد

باب الخطّ

اعلم أنَّ الحاجة الى ذكر هذا الباب أنّ الكتّاب اصطلحوا على كتابة حروف ليست في اللفظ وحذف ما هو في اللفظ وعلى قطع ما يمكن وصله ووصل ما يمكن قطعه فهذه أربعة أقسام ينشعب منها أكثر من ذلك وقد ذهب جماعة من أهل اللغة الى كتاب الكلمة على لفظها إلاّ في خطّ المصحف فإنّهم اتّبعوا في ذلك ما وجدوه في الإمام والعملُ على الأوّل

فصل

في القسم الأول وهو على ضربين إبدالٌ وزيادة

فالإبدالُ كجعل الألفِ ياءً في الخط وهذا له شرطان

أحدهما أن تكون الكلمةُ ثلاثيةً آخرُها ألف فلا تخلو تلك الكلمةُ من أن تكونَ مبهمةً أو معربة فالمبهم مثل هذا وإذا والمعربة مثل العَصَا والرحى هذا في الأسِماء فأمّا الأفعال الثلاثية نحو رمى وغزا

والثاني : أن تكون الألف مبدلةً والضّابطُ فيه أنّ الألف إذا انقلبت عن واوٍ كُتبت ألفاً وإنْ كانت منقلبةً عن ياءٍ كُتبت ياء وإنما فرقوا بينهما لينبّهوا على أصلِ الحرف وجملةُ ما يُستدلّ به ههنا على أصلِ الألف عشرة أشياء

أحدها التثنيةُ فإن انقلبت الألف فيها واواً كتبت بالألف وإن انقلبت ياءً كتبت بالياء فالأول نحو العصا تكتب بالألف لأنّها عن واو لقولك عَصَوان والثاني نحو الفتى والهُدى تكتب ياءً كقولك فَتَيان وهُدَيَان وأمّا الرحى فالاكثر في اللغة رحَيَان بالياء فعلى هذا تكتب الرحى بالياء ومنهم من يقول رَحَوان فيكتبها بالألف

والثاني من الأدلّة الجمعُ بالألف والتاء نحو القنا والحصى فالقنا من الواو لقولهم قَنَوات فتكتب بالألف والحصى جَمْعُه حَصَيَات فتكتب بالياء

والدليلُ الثالث ما كانت عينُه واواً وآخرُه ألفٌ نحو الطّوى والشّوى يكتبُ بالياء لكثرة ما جاءَ من ذلك ولامُه ياءٌ ومن ههنا كتب الهَوى المقصور بالياء وكذلك هو في الفعل نحو طوِي وشوِي وهوِي

والدليل الرابعُ ظهورُ الياء والواو في المستقبل نحو يرمي ويغزو ف

رمى تكتب بالياء لكون الألف منقلبة عنها وغزا بالألف لأنَّها من الواو والدَّليل الخامسُ المصدر كقولك الغَزْوُ والرّميُ فمن ههنا تكتب غزا بالألف ورمى بالياء

والدليلُ السَّادسُ أن تكون فاءُ الكلمة واواً ولامُها معتلّة فلا تكون ألفها إلاّ عن ياء فعلى هذا تكتب وفَى وَوعى بالياء
والجليلُ السّابعُ الفَعْلَةُ نحو الغزوةُ والرَّميةُ
والدَّليلُ الثَّامنُ أن تعودَ اللاّمُ إذا أضفتَ الفعلَ إلى نفسك ياءً أو واواً وقبلها فتحة نحو غزوتُ ورميتُ فأمّا شقِيت ورضِيت فلا يدلّ ذلك على أنّ الأصل الياءُ لأجل الكسرة
والدليلُ التَّاسعُ إمالةُ الألف متى حَسُنَت فيها كُتبت ياء نحو الهدى والتّقى ةمن ههنا كتبت متى وبلى بالياء
والدليل العاشر أن تنقلبَ مع المضمرِ ياءً نحو إلى وعلى ولدي كقولك عليه وإليه ولديه فأمّا كلا إذا أُضيفت إلى المُظْهَرِ كُتبت ألفاً عند الأكثرين لأنّه يقول هي بدلٌ من الواو ومنهم مَنْ يكتبها ياءً ويقول هي من الياءِ فإنْ أضفتَ إلى مُضْمَرٍ كانت في الرفعِ بالألف لأنَّها دليلُ الرفع وأمَّا كلتا فتكتب بالياء إذا أُضيفت إلى مظْهَر لكون الألف رابعة
فصل
فإنْ كانت الكلمةُ أربعةَ أحرفٍ فصاعداً وآخرها ألفٌ كتبتَ جميع ذلك بالباء

لأنّه إذا رُدَّ فعلُه إلى نفسِك كان بالياء نحو تغازى وتعاطى لقولك تَغَازَيْتُ وتَعَاطَيْتُ وكذلك في التثنية نحو المَوْلى والأعْلى لقولك مَوْلَيان وأعْلَيان وقد استُثْنى من ذلك ما قبل ألفه ياءٌ نحو العُليا والدُّنيا فإنَّه كُتب بالألف لئلا تتوالى ياءان إلا أنَّهم كتبوا يحيى اسم

رجل وريّى اسم امرأة بياءين فأمّا يحيا ويَعْيَا فعلين فيكتبان بالألف على قياس الباب

فصل

فإن أُضيفَ المقصور إلى مضمرٍ يكتب بالألف ثلاثياً كان أو زائداً عليه نحو عصاه وهداك وإحداها وأخراهنّ ومنهم مَنْ يكتبها بالياء على ما كانت عليه قبل الضمير

فصل

في الهمزة

إذا كانت الهمزة أولاً كتبت على القياس إلا أنهم كتبوا يا أوخيّ بالواو لانضمامها وليفرِّقوا بين المصغّر والمكبّر في قولك يا أَخِي

وإنْ كانتْ وسطاً ساكنةً كتبت ألفاً نحو رأس وبأس وإن كانت قبلها ضمّةٌ كُتبتْ واواً نحو البؤس واللؤم وإنْ كانَ قبلها كسرةٌ كتبت ياءً نحو البئر والذئب

وإن كانت طرفاً ساكنةً دبّرها ما قبلها أيضاً فتكتب بعد الكسرة ياءً نحو لم يخطئ وبعد الفتحة ألفاً نحو اقرأ وبعد الضمّة واواً نحو لم يَوْضُؤ

فصل

فإن كانت الهمزةُ متحركةٌ قبلها ساكنٌ نحو الخبء والجُزء فالأكثرون يحذفون الهمزة لأنَّ تخفيفَها أن تُلْقى حركتُها على ما قبلها وتحذف والخط علىالتخفيف ومنهم مَنْ يكتبها ألفاً إذا انفتحت وياءً إذا انكسرت وواواً إذا انضمّت فإنْ أضيفت إلى المضْمَر ففيه هذان الوجهان نحو هذا خَبؤك وقرأت جُزْأك فتكتب المضمومة واواً والمفتوحة ألفاً والمكسورة ياءً ومنهم مَنْ يحذفُها فإنْ كانت وسطاً مضمومة وقبلها فتحة أو ضمّة كتبت واواً نحو جُؤن وياء إن كانت قبلها كسرة نحو مير وفيما عدا ذلك تدبّرها حركتها فتكتب المكسورةُ ياءً نحو سَئِم والمفتوحةُ ألفاً نحو سَأل وفي هذا الباب مواضع قد ذكرناها في تخفيف الهمز فتكتب على مذهب التخفيف

فصل
في الممدود
الممدود إذا لم يُضَفْ كُتب في الخط بألفٍ واحدة نحو الكساء والدُّعاء وتُجعل للهمزة علامة للخطّ ومنهم مَنْ يكتبه ألفين فإن أُضيف إلى مضمرٍ كتبت المفتوحة ألفاً والمضمومة واواً والمكسورة ياءً نحو هذا كساؤُه ورأيت كساءه ومررت بكسائه
فصل
إذا كان قبلَ الهمزة واوٌ زائدةٌ نحو مَقروءة كتبتَها بواوٍ واحدة لأنَّ تخفيفها كذلك وإنْ كان قبلها ياءٌ زائدة كتبتها ياءً واحدة نحو خطيئة فإنْ كانت الواوُ بعدها نحو مَسْؤول ففيه وجهان أحدهما تكتبه بواو واحدة والثاني بواوين
فصل
فإن كانت الواو ضميراً نحو يَسْتَهْزِئون أو علامة رفع نحو مستهزؤون كُتبت بواوٍ واحدةٍ ومنهم مَنْ يكتب المكسورة ياءً وتقع الواو بعدها وهو ضعيف
فصل
فإن كانَ المدودُ منصوباً منوّناً نحو قوله تعالى (إلاّ دعاءاً ونداءاً) فالاختيار أن يكتبَ بألفين لأنَّ الثانيةَ بدلُ التنوين يُوقف عليها بالألف كذلك الخط

وكذلك تكتب برآءات بألفين الأولى قبل الهمزة للمدّ والتي بعد الهمزة للجمع ولا تكْتَب الهمزةُ ألفاً لئلا تجتمعَ ثلاثُ ألفات وتكتب وجدت ملحاء بألف واحدة
فصل
في الضَّرب الثَّاني وهو الزِّيادة
اعلم أنّهم يزيدونَ في الخطِّ حروفاً للفَرْق وكان ذلك يحتاج إليه قبل حدوثِ الشَّكل والنقط ثم استمرّ أكثُرهم عليه ومنهم مَنْ يقول

يُزاد للتوكيد
فَمما زيد للفَرْق كتابتهم عمراً بالواو في الرفع والجرّ إذا لم يُضفْ ليفرّق بينه وبين عُمر
ومن ذلك كتابتهم كفروا وَرَدُوا بالألف لئلا تشتبه واو الجمع بواو العطف ثم طَردوا ذلك في جميع واوات الجمع ومنهم مَنْ لا يكتبها البتة
ومن ذلك زيادتُهم الألف في مائة لئلا تلتبس ب منه

ومن ذلك الربوا تكتب بالواو لئلا تشتبه ب الزنا
ومن ذلك الصلوة والزكوة والحيوة تكتب بالواو إذا لم تُضف ولا يقاس عليه اتباعاً للمصحف
فصل
في القسم الثاني وهو الحذْف
وهو كثير من ذلك بسم الله تكتب بغير ألفٍ لكثرة الاستعمال فإن قلت لاسم الله بركةً أو باسم ربّك أثبتَ الألف
ومن ذلك الرحمن تكتبُ بلا ألف تخفيفا مع أمن اللَّبس
ومن ذلك الحرثُ والقسم علمين يُكتبان بغير ألف لكثرة الاستعمال فإنْ لم يكنْ فيهما ألفٌ ولامٌ أو كانا صِفَتَيْن كُتبا بالألف وكذا صالحٌ ومالكٌ وخالدٌ تكتبُ أعلاماً بغيرِ ألف وإنْ لم يكن فيهما ألف ولام وتكتب بالألف صفات

ومن ذلك ابرهيم وإسمعيل وهرون وسليمن ومُعوية وسُفْين ومرون فتكتب ذلك كلّه بغير الألف لاشتهارها وربّما كتبوا بعض ذلك بالألف فأمّا إسرافيل وميكائيل والياس فتكتب بالألف لأنَّها لم تشتهر وأما السموات والصالحات فتكتب بألف وبغير ألف
فصل

وأمّا ألف ابن فتثبت في الخطّ في كل موضع إلا إذا كان ابن صفةً مفرداً واقعاً بين علمين أو كنيتين على ما هو شرط فتح ما قبله في النداء فإنَّه يُكتب بغير ألفٍ فعلى هذا تكتبه بالألف إذا كان مثنّى أو كان خبراً لمبتدأ
وتكتب ابنة تأنيث ابن بالألف في كلِّ حال

فصل
وتكتب فيمَ جئْتَ وعلامَ فعلت وحتّام تقول ذاك ومِمَّ خُلِقَ كلُّ ذلك بغير ألفٍ على اللفظ
فصل
في اللاّم
إذا دخلت لامُ التعريف على لامٍ أخرى نحو اللَّيل واللَّحم كتبت بلامين إلا التي والذي والذين في الجمع فإنها تكتب بلامٍ واحدة وكذلك اللَّتان واللاّتي ومنهم من يكتب هذه التثنية والجمع بلامين وأما اللذان في التثنية فبلامين وإذا أدخلت لام الخبر على لام الأصل نحو للّوم وللّيلُ كتبت بلامين وإن دخلت اللام المفتوحة أو المكسورة على لام المعرفة وبعدها لام نحو للّه وللّحم كتبتْ بلامين لئلا تجتمع ثلاث لامات وإن أدخلت اللام المفتوحة أو المكسورة على لام المعرفة لم تثبت ألفها في الخط كقولك لَلرجل خيرٌ من المرأة وللرجل أفضل وللّهُ أفرح بتوبة عبده بغير ألف بين اللامين

باب الموصول والمقطوع
وفيه فصول
أحدها في النون اعلم أنّ النونَ الساكنةَ إذا لقيها ميمٌ من كلمةٍ أخرى حُذفت النّون في الخطّ من أجل الإدغام في اللفظ كقولك سلْ عمّ شئت و (عمّ يَتَساءلون) و (عمّا قليل لَيُصْبِحُنَّ نادمين)

ومن ذلك (مَمَّ خُلِق) (مَمَّن حولَكُم) سواءٌ أكانت استفهاماً أو خبَراً وقد فعل بعض ذلك في المصحف وهو شيء بليغ

فصل

في إنْ وأنْ

إذا لقيتها لا كتبتها بغير نونٍ إذا كانت عاملةً في الفعل الذي بعدها كقولك أريدُ ألا تذهبُ وفي الشرط إلاّ تذهبْ أذهبْ وإن لم تكن عاملة كتبته بالنون كقوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب أنْ لا يقدرون) لأن التقدير أنَّهم لا يقدرون لأنَّ بينهما فاصلاً مقدّراً ومثله علمت أنْ لا خير فيه

فأمّا لئلا فتكتب بغير نونٍ إذا لم يكن هناك اسم مقدّر وبالنون إذا كان

فصل

في الميم

إذا لقيت ميمٌ أمْ ميماً من كلمةٍ أخرى كتبت ذلك بميمٍ واحدةٍ كقوله تعالى (أمّن هو قَانتٌ) (أهُم أشدُّ خَلقاً أمّن خَلَقنا)

فصل

إذا كانت فيمن استفهاماً وصلتها وإنْ كانت خبراً قطعَتها كقولك فيمن رغبت ورغبتُ في مَنْ رغبت ومثله ما في الموضعين وتكتب كي لا ولكي لا مقطوعة

وتكتب هلا بلام واحدة موصولاً

وتكتب بل لا بلامين مقطوعاً

وتكتبْ أيْنَما إذا كانت ما فيه كافةً أو زائدةً موصولاً كقوله تعالى (فَأيْنَما تُوَلّوا فَثَمَّ وجهُ اللهِ) وإن كانت ما بمعنى الذي كتبت مقطوعةً كقوله تعالى (إنَّ ما تُوعَدُون) وتكتب كلّما أتيتُك أكرمتني

موصولاً
فإن كانت ما بمعنى الذي فَصَلْتَ كقولك كلّ ما تأتيه حسنٌ
وهذا حكم إنّما وأيّما
وتكتب حيثما موصولة وهو المختار وقد فصلها بعضهم وفي نعمّا
وبئسما الوجهان